



Democratic Arab Center
for Strategic Political and Economic Studies

التحديات الاجتماعية المعاصرة

دراسات ومقاربات في العلوم الاجتماعية

Contemporary Social Challenges
Studies and Approaches in the Social Sciences



إشراف وتحرير
الأستاذة عفاف بعون

كتاب جماعي محكم 2025



التحديات الاجتماعية المعاصرة دراسات ومقاربات في العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية وغير مسبقة تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، حيث تتسارع وتيرة التغيرات بفعل التقدم التكنولوجي، والعولمة، وفي ظل هذه التحولات السريعة، أصبحت المجتمعات تواجه تحديات اجتماعية متزايدة ومتداخلة تؤثر بشكل مباشر على بنيتها وعلاقاتها الداخلية. فالرقمنة، والتغيرات الثقافية، والتطورات التكنولوجية، والتحولات الاقتصادية والسياسية، تلعب جميعها دوراً أساسياً في إعادة تشكيل الأنماط الاجتماعية. إن التحولات التي يشهدها العصر الحالي لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية أو السياسية فحسب، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية ذاتها، مما أدى إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة والتفاعل بين الأفراد. فقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في خلق فضاءات جديدة للتواصل، وفي الوقت ذاته، فرضت تحديات جديدة تتعلق بالهوية والانتماء والتكيف مع هذه التغيرات المتسارعة. وعليه، أصبح من الضروري إعادة التفكير في المفاهيم الاجتماعية التقليدية واستكشاف آفاق جديدة لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية في سياقها المتحول.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



ISBN

9 783689 291297



DEMOCRATICAC.DE



المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا

التحديات الاجتماعية المعاصرة
دراسات ومقاربات في العلوم الاجتماعية

**Contemporary Social Challenges
Studies and Approaches in the Social Sciences**



التحديات الاجتماعية المعاصرة
دراسات ومقاربات في العلوم الاجتماعية

**Contemporary Social Challenges
Studies and Approaches in the Social Sciences**

إشراف وتحرير
الأستاذة عفاف بعون
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر



كتاب جماعي دولي محكم

التحديات الاجتماعية المعاصرة دراسات ومقاربات في العلوم الاجتماعية

إشراف وتحرير
الأستاذة عفاف بعون

تأليف
مجموعة من الباحثين

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين - ألمانيا
Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies, Berlin - Germany

رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا

أ. عمار شرعان

مدير إدارة النشر، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا

د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب

ISBN 978-3-68929-129-7

الطبعة الأولى _ مارس 2025

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله

بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Censinger- Str: 112

 <https://democraticac.de/>  book@democraticac.de

 Tel: (0049 - code Germany)

030-89005468 / 030-898999419 / 030-57348845

MOBILETELEFON: 0049174274278717

اللجنة العلمية

- أ.د. بن زاف جميلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- أ.د. بوزغاية باية، جامعة حمّة لخضر، الوادي (الجزائر)
- أ.د. شرقي رحيمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- أ.د. إسماعيل الأعور، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- أ.د. سامية عزيز، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)
- د. عبان عبد القادر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. بويعلّ وسيلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. شيماء مبارك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. زينب شنوف، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. حسان بوسرسوب، جامعة لونيسي علي، البلدية (الجزائر)
- د. فاطمة الأسود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. كزيز أمال، المركز الجامعي، إيليزي (الجزائر)
- د. بورني خديجة، جامعة غرداية (الجزائر)
- د. وسام بوعظم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. أولاد سالم نسيم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
- د. سابق أميرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)
- د. رفيق بلعيد، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)

المحتويات

12-07	تقديم
44-13	رقمنة العلاقات الاجتماعية في الحياة اليومية: دراسة ميدانية في مدينة بغداد نجلاء كامل سالم
122-45	أثر التغير الاجتماعي في تأرجح علاقة الأسر القروية بالقبيلة: بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة إقليم شيشاوة نموذجا (دراسة تحليلية سوسيولوجية) العربي عكروش
144-123	أثر تكنولوجيا التعليم في العملية التربوية عمار عواد صالح
180-145	واقع التعليم الرقمي في ظلّ اقتصاد المعرفة (مع الإشارة لبعض الدول العربية) إيمان قيطوني
212-181	البيئة في العصر الرقمي: كيف تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي؟ عفاف بعون

238-213	التغيب المدرسي كتحدٍ اجتماعي بين المتعلمين في المستوى التعليمي الأساسي في نيجيريا أحمد غربا / عثمان عمر / عثمان هادي عثمان
256-239	سميائيات الاحتجاج بالمغرب: دراسة تأويلية عبد الهادي اباغانم
292-257	<i>Pacifist Empowerment and Social Justice in the Construction of a Culture of Peace in Morocco</i> Aziz Ouragh Ouragh

تقديم

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية وغير مسبقة تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، حيث تتسارع وتيرة التغيرات بفعل التقدم التكنولوجي، والعولمة، وفي ظل هذه التحولات السريعة، أصبحت المجتمعات تواجه تحديات اجتماعية متزايدة ومتداخلة تؤثر بشكل مباشر على بنيتها وعلاقاتها الداخلية. فالرقمنة، والتغيرات الثقافية، والتطورات التكنولوجية، والتحولات الاقتصادية والسياسية، تلعب جميعها دورا أساسيا في إعادة تشكيل الأنماط الاجتماعية.

إنّ التحولات التي يشهدها العصر الحالي لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية أو السياسية فحسب، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية ذاتها، مما أدى إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة والتفاعل بين الأفراد. فقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في خلق فضاءات جديدة للتواصل، وفي الوقت ذاته، فرضت تحديات جديدة تتعلق بالهوية والانتماء والتكيف مع هذه التغيرات المتسارعة. وعليه، أصبح من الضروري إعادة التفكير في المفاهيم الاجتماعية التقليدية واستكشاف آفاق جديدة لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية في سياقها المتحول.

في هذا السياق، لم تعد المجتمعات تكتفي بالتفاعل مع هذه المتغيرات، بل أصبحت مطالبة بفهمها واستيعاب تأثيراتها العميقة على البنية الاجتماعية والقيم وأنماط التفاعل البشري. لقد باتت الرقمنة تفرض واقعا جديدا يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية، وأصبحت سيميائيات الاحتجاج لغة تعبيرية جديدة، فيما تتأرجح الأسر القروية بين موروث الانتماء القبلي وإغراءات

الحداثة، وتتحدى التكنولوجيا نظم التعليم التقليدية، مما يستوجب دراسات متأنية تسبر أغوار هذه التحوّلات وتحليلاً معمقاً لفهم انعكاساتها المختلفة.

ومن هنا تنبع أهمية هذا الكتاب الجماعي، الذي يجمع بين مقاربات نظرية ودراسات تطبيقية لتسليط الضوء على بعض أبرز القضايا الاجتماعية الراهنة. وهو محاولة أكاديمية جادة لاستكشاف تلك التحديات الاجتماعية الراهنة من منظور علمي شامل.

يضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث التي تتناول قضايا متنوعة ذات الصلة بالتحديات الاجتماعية المعاصرة والتي تمت دراستها من زوايا متعددة. وقد تمحورت حول المواضيع التالية:

"رقمنة العلاقات الاجتماعية في الحياة اليومية في المجتمع العراقي"، حيث يتم استعراض أثر التكنولوجيا الرقمية على أنماط التفاعل الاجتماعي وسلوكيات الأفراد في الفضاء الإلكتروني، مع التركيز على انعكاساتها الاجتماعية والإنسانية. كما يسعى إلى تحليل كيفية تحول العلاقات الاجتماعية والسلوكيات الفردية نتيجة الاعتماد المتزايد على الوسائل الرقمية، ومدى تأثير ذلك على هوية الفرد وتواصله مع الآخرين. إضافة إلى محاولة الباحث من خلال بحثه استكشاف التوازن بين العالم الواقعي والافتراضي، ومدى تهديد الرقمنة للوجود البشري من خلال خلق مجتمعات رقمية منفصلة عن الواقع.

"أثر التغير الاجتماعي في تأرجح علاقة الأسر القروية بالقبيلة"، يناقش تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على علاقة الأسر القروية بمنظومتها القبلية التقليدية، والصراع القائم بين غريزة الانتماء وجاذبية الحياة العصرية،

وكيف تواجه هذه الأسر تحديات الانتماء والتحول في ظل إغراءات الحياة الحديثة. إذ يهدف البحث إلى تحليل التحولات العميقة التي شهدتها الأسر القروية نتيجة للتغيرات الديمغرافية، وذلك من خلال استعراض تأثير هذه التحولات على الحجم، والنوع، والوظيفة الأسرية. ويسعى الباحث إلى إبراز دور العامل الديمغرافي في هذه التغيرات، موضحاً أن الهجرة، والكثافة السكانية، ومعدلات الولادة والوفاة تؤثر بشكل مباشر على بنية الأسر القروية، كما يركز الباحث في بحثه على الانتقال من النموذج الأسري الممتد إلى النموذج النووي، وإعادة توزيع السلطة داخل الأسرة وفق معايير جديدة، إضافة إلى تحرر المرأة من الأدوار التقليدية ومشاركتها في أنشطة كانت حكراً على الرجل.

"أثر تكنولوجيا التعليم في العملية التربوية"، يركز على كيفية إسهام الأدوات التكنولوجية في تحسين العملية التعليمية، والتحديات التي تواجه تطبيقها الفعلي. إذ يهدف البحث إلى إبراز أهمية تكنولوجيا التعليم في تطوير العملية التعليمية وتعزيز دور الطالب في المجتمع. كما يسلط الضوء على دور الوسائل الاتصالية الحديثة في تحسين المناهج الدراسية وإعداد الطلاب للحياة المعاصرة والمستقبلية، من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية. ويؤكد البحث على ضرورة توجيه هذه الوسائل بشكل إيجابي لضمان تحقيق أقصى استفادة منها في المجال التعليمي.

"واقع التعليم الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة (مع الإشارة لبعض الدول العربية)"، يوضح دور التعليم في اقتصاد قائم على المعرفة، كيف تطور من تعليم تقليدي ليصبح أكثر حداثة تحت مسمى التعليم الرقمي الذي جاء ليركز على

معالجة المعرفة، و يتيح فرصة التعليم لمختلف فئات المجتمع خاصة الطلبة مما يدعم التعليم المستمر و الذاتي، وتطبيق العديد من الجامعات العربية التعليم الرقمي لأنه يقلص المسافات و يخفض من التكاليف، خصوصا مع تزامن جائحة كورونا التي فرضت على العالم الحجر الصحي أين كانت أدوات التعليم الرقمي هي الحل الأمثل لتسهيل العملية التعليمية وتوفير للطلاب الدروس والمحاضرات اللازمة عبر المنصات الرقمية.

"البيئة في العصر الرقمي: كيف تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي؟"، يبين التطور المستمر لشبكات التواصل الاجتماعي، أين أصبحت هذه المنصات أداة ضرورية وفعالة في نشر الوعي البيئي وتعزيز الاهتمام بالقضايا البيئية، إذ تتيح للأفراد، فرصة تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تعيق تحقيق بيئة متوازنة، مع تعزيز الوعي العام والجماعي بأهمية معالجتها.

"التغيب المدرسي كتحدٍ اجتماعي بين المتعلمين في المستوى التعليمي الأساسي في نيجيريا"، دراسة مشكلة التغيب المدرسي في نيجيريا باعتبارها ظاهرة اجتماعية خطيرة تؤثر على التعليم الأساسي، مع التركيز على أسبابها وتأثيراتها على التلاميذ والمجتمع. كما يسعى إلى تقديم حلول عملية للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال تحليل دور العوامل الأسرية، والمدرسية، والاجتماعية في تفاقم المشكلة.

"سيمبائيات الاحتجاج بالمغرب: دراسة تأويلية"، يحلل الرموز والمعاني الكامنة في مظاهر الاحتجاج بالمجتمع المغربي، مؤكدا على أهمية التمسك

بالكرامة الإنسانية وحرية التعبير باعتبارهما أساسا لبناء مجتمع متماسك ومتقدم. ينتقد الكاتب السياسات التي تقيد الحريات، مثل فرض قوانين تحد من حرية الإضراب والاحتجاج أو تلك التي تمس بالأسرة والمبادئ الدينية، معتبرا أن هذه الممارسات تعيق التقدم الاجتماعي. كما يشدد على ضرورة البحث عن حلول حقيقية للتنمية والتقدم، والتي تقوم على مكافحة الفقر والجهل والمرض، وتعزيز التكافل الاجتماعي والاحترام المتبادل. ومن خلال ذلك، يرى الكاتب أن السبيل الوحيد لتحقيق مجتمع متطور هو غرس القيم الإنسانية، وتعزيز حرية التعبير، وبناء علاقات قائمة على الاحترام والانفتاح.

Pacifist Empowerment and Social Justice in "the Construction of a Culture of Peace in Morocco,

يعالج دور التمكين السلمي والعدالة الاجتماعية في بناء ثقافة السلام داخل المجتمع المغربي. حيث هدف إلى تحليل مفهوم التمكين السلمي والعدالة الاجتماعية في بناء ثقافة السلام، من خلال التعرف على الأساليب والآليات التي تمكن الأفراد والمجتمعات من حل النزاعات بطرق سلمية، وتعزيز قيم التسامح، والتضامن، والاحترام المتبادل. كما يسلط الضوء على دور التمكين السلمي في تغيير الهياكل السلطوية لتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك في إطار السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي المغربي.

ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم إضافة نوعية في ميدان الدراسات الاجتماعية، مستهدفا الأساتذة، الباحثين، والطلاب المهتمين بفهم التغيرات الاجتماعية وتأثيراتها المتعددة. نأمل أن يكون هذا العمل منطلقا لنقاشات

علمية مثمرة تسهم في تطوير الرؤى حول القضايا الاجتماعية المعاصرة،
وتساعد في رسم سياسات فعالة لمواجهتها.

الأستاذة عفاف بعون
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

رقمنة العلاقات الاجتماعية في الحياة اليومية: دراسة ميدانية في مدينة بغداد

Digitization of Social Relations in Daily Life: A Field Study in Baghdad

م.د. نجلاء كامل سالم
الجامعة المستنصرية – العراق

الملخص:

شكّلت الرقمنة في هذا العصر جزءاً مهماً في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، لتصبح أحد الأسس الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في ظل تسارع مجريات الوجود التكنولوجي الذي عزّز التحوّل الكبير نحو العالم الرقمي، فالتفاعلات والسلوكيات والعلاقات التي كانت تحدث وجهاً لوجه أصبحت تمارس خلف الشاشات الرقمية، الأمر الذي ساهم في توسّع العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات على نطاق عام وضعفها على نطاق خاص، ليوافق الإنسان مشكلة فقدان التوازن بين العالم الرقمي والعالم الواقعي، فنشأت مجتمعات رقمية غير قادر على الاستغناء عن عالمها الافتراضي، إذ أتاحت الرقمنة للإنسان أن يبني شخصيته التي يرغب بها ليتم التفاعل مع الآخرين وفق المعطيات الافتراضية التي تبيح كلّ شيء فتحرره من قيود العالم الواقعي، لذلك انطلق البحث من التساؤل التالي: إلى أيّ مدى أثرت الرقمنة على

الحياة اليومية في المجتمع العراقي؟ وللإجابة على التساؤل المطروح تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي لمعرفة ما مدى تأثير الرقمنة على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، العلاقات الاجتماعية، مجتمع رقمي.

Abstract:

Digitization in this era has become a significant component across social, economic, political, and cultural domains. It has emerged as one of the essential foundations that cannot be dispensed with, especially amid the rapid technological advancements that have driven a major shift toward the digital world. This shift has transformed traditional interactions, behaviors, and relationships—once experienced face-to-face—into experiences mediated through digital screens. As a result, social relations have expanded on a global scale but weakened on a more personal level, leading individuals to struggle with maintaining a balance between the digital and real worlds. Consequently, digital societies have emerged that are increasingly dependent on their virtual environments. Digitization has enabled individuals to construct and present idealized versions of themselves, engaging with others based on virtual identities that are often free from the limitations of the real world.

This research began with the following question: To what extent has digitization affected daily life in Iraqi society? To answer this question, the study employed a social survey approach to assess the impact of digitization on social relationships among members of the community.

Keywords: Digitization, Social Relations, Digital Community.

أولاً. عناصر البحث:

1. مشكلة البحث:

تعدّ الرقمنة حلقة أساسية يرتكز عليها البشر في عالم أمسى التطور التكنولوجي له بعداً اجتماعياً واقتصادياً في كافة جوانب الحياة اليومية، مما انعكس على طبيعة العلاقات والتفاعلات الحياتية للأفراد لتتحوّل باتجاه الرقمنة الإلكترونية في ظلّ تزايد استخدام الإنسان لأدوات التواصل الافتراضية من شبكات وأيقونات وبرامج لم تعد مقتصرة على جانب العمل فقط وإنما أصبح تضم كافة الاتجاهات الاجتماعية، أتاحت الرقمنة للإنسان أن يبني عالمه الخاص من خلال شخصية يرغب باظهارها وفق المعطيات الافتراضية الذي تبيح له فعل الأشياء دون رادع فتحرر بذلك من قيود العالم الواقعي، وبالنتيجة يشكل قنوات قادرة على تكوين تصورات اجتماعية افتراضية تتماشى مع عالمه الجديد وتبعده عن عالمه الحقيقي، هذا الأمر دفعنا إلى الاهتمام في دراسة هذا الموضوع، وتكمن مشكلة البحث في طرح التساؤلات التالية :

هل أصبحت الرقمنة تهدد وجود البشر؟ إلى أيّ مدى أثرت الرقمنة على الحياة اليومية في المجتمع العراقي؟ هل جرّدت الرقمنة الفرد العراقي من صفته الإنسانية وأصبح ينظر للآخر رقماً ضمن العالم الافتراضي؟

2. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرقمنة العلاقات اليومية في المجتمع العراقي، مع اتساع رقعة العالم الإلكترونية ليصبح واقعاً لا يمكن تجاهله أو حتى تجاوزه، لذلك يعتبر هذا البحث بمثابة

إضافة علمية يتم من خلاله التوصل إلى نتائج ميدانية في ما يتعلق برقمنة العلاقات الاجتماعية.

3. أهداف البحث:

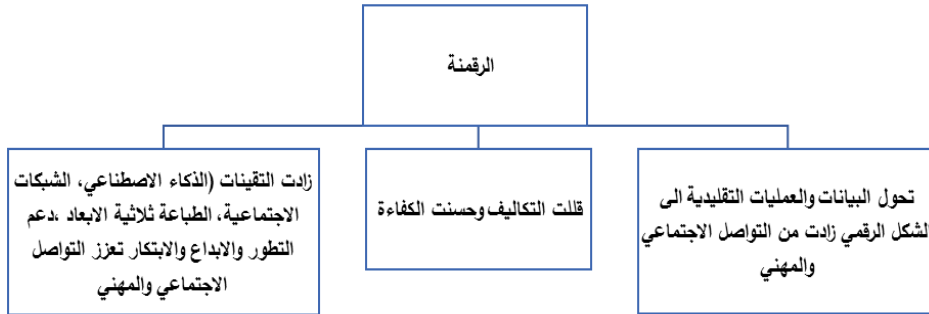
1. معرفة مدى تأثير الرقمنة على العلاقات الاجتماعية.
 2. تسليط الضوء على قدرة الإنسان في التحكم بالعالم الرقمي.
- ثانياً. مفاهيم البحث:

تمثل المفاهيم المفاتيح الأساسية التي يستند عليها الباحث الاجتماعي من أجل الانطلاق في الجانب النظري لموضوع البحث الذي يروم دراسته، لذا فإن أهم مفاهيم البحث الحالي هي:

1. الرقمنة Digitization

يشكل مفهوم الرقمنة نقطة التجسيد الأساسية للعالم الإلكتروني، لتعرّف الرقمنة بأنها طريقة الإجراءات والعمليات التي تستخدم التقنيات الرقمية لتغيير العمليات الحالية مثل إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف وغيرها، ويطلق عليها بعض الباحثين عملية التمثيل المرئي، ويشمل تنظيم هياكل اجتماعية تكنولوجية جديدة مع منتجات رقمية لم تكون متاحة بدون عملية الرقمنة ما يسمح بتنسيق أكثر فعالية بين العمليات بتوفير قيم جديد للعملاء وتعزيز تجربة المستخدم للخدمات¹. بمعنى دمج التقنيات الرقمية بالحياة اليومية في مجالات المجتمع التنظيمية والأعمال التجارية الأخرى، وتبني استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل اللاعبين الرئيسيين في السوق وغيرهم من اللاعبين الرئيسيين في الحياة الاجتماعية بما

في ذلك الموزعين والمنتجين والمستهلكين وممارسي الأفلام والجمعيات وصانعي السياسات في المجتمع².



2. العلاقات الاجتماعية Social Relations

أشارت الدراسات التحليلية التي تناولت موضوع العلاقات الاجتماعية إلى أنها تبدأ بفعل اجتماعي يصدر عن شخص معين يعقبه رد فعل يصدر من شخص آخر ويطلق على التأثير المتبادل بين الشخصين أو بين الفعل ورد الفعل اصطلاح التفاعل. ونظراً إلى أن التفاعل الاجتماعي وسيلة اتصال بين الأفراد والجماعات فإنه بلا شك ينتج عنه مجموعة من التوقعات الاجتماعية المرتبطة بموقف معين تؤدي إلى ظهور مجموعة من التوقعات الاجتماعية الشائبة. لتعرف العلاقات الاجتماعية هي صورة تصوّر التفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر، بحيث يتكون لدى كل طرف صورة عن الآخر، والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على حكم كل منهما للآخر، ومن صور هذه العلاقات (الصداقة، الروابط الأسرية والقربة، زمالة العمل والمعارف أو الأصدقاء)³.

أما العلاقات الاجتماعية الافتراضية على شبكة الإنترنت فتعد نوعاً من الانقلاب الجذري لكل ما هو معروف عن حالات العلاقات الاجتماعية

السائدة التقليدية المحكومة بالعادات والتقاليد، فتعرف مجموعة العلاقات والتفاعلات والروابط بين المستخدمين في المجتمع الافتراضي (الانترنت) التي تتمثل في العلاقة بالأسرة والأصدقاء والمعارف والمرسلات والمشاركات بين أبناء المجتمع الواحد او المجتمعات الإنسانية، كل ذلك يتم من خلال وسائل الاتصال التفاعلي الإلكتروني⁴.

في حين تعرف العلاقات العامة الرقمية هي الجهود وأنشطة العلاقات المخططة والمقصودة ممارستها عبر الوسائل والنظم الرقمية الحديثة كالحسابات وشبكة الانترنت والهواتف النقالة وانظمة تكنولوجيا المعلومات الاخرى، كما يعرفها آخرون بأنها ممارسة الانشطة الاتصالية للعلاقات عبر الفضاء الإلكتروني وشبكة المعلومات الدولية واستخدام شبكة الانترنت لبناء اتصال ثنائي الاتجاه وفعال مع مختلف الجماهير التي تستطيع الوصول للشبكة⁵.

3. مجتمع رقمي *Digital community*

يعدّ "المجتمع الرقمي" المعيار الرئيسي للمستوى الاجتماعي لمجتمع الحديث، تعتبر مرحلة جديدة نوعية من التنمية الاجتماعية تتضمن التحول الكامل من خلال التقنيات الرقمية القائمة على الشبكات على مستويات مختلفة. مثل هذه الشبكات (جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات من خلال المستويات شبكات الاتصالات العالمية). لذلك يمكن وصف "المجتمع الرقمي" بأنه شبكة «مجتمع غير إنساني» يتم اتخاذ القرار في معظم الحالات بواسطة خوارزمية الجهاز الرقمي الإلكتروني، مثل هذا القرار يخلو من الذاتية العاطفية والشخصية وغيرها من الخصائص للشخص وتواصله ("العامل البشري")⁶.

أما "تاريما" تعرّف المجتمع الرقمي بأنه هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات الرقمية والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال خصوصا شبكات الاتصال عن بعد، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتكنولوجيا الفكرية، تلك التي تضع سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات الرقمية⁷.

ثالثا. أثر الرقمنة في الحياة الاجتماعية اليومية

إنّ الحديث عن الرقمنة يجرنا إلى إحداثيات كثيرة ترتبط بمستخدمي التكنولوجيا، فقد جرت لأكثر من عقدين من الزمن، مناقشة وبحث نشوء مجموعة سكانية عالمية مميزة من الشباب الذين أبصروا الدور في العصر الرقمي وترعرعوا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتهم اليومية، ويشار إلى هؤلاء السكان الموصولين بالشبكات بالمواطنين الرقميين، فالأجيال والتشكلات الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة الجديدة في الكون الرقمي هم أداة وعملية تؤثر بفاعلية في التغير على المدى البعيد في السلوكيات الاجتماعية لإحداث تغيرات كثيرة⁸، لاسيما أنّ سمات المجتمع الرقمي تكمن في ما يلي :

1 - المعلومات في المجتمع الرقمي غير قابلة للاستهلاك أو التحوّل لأنها تراكمية.

2 قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

3- سرّ الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقدم على أساس التركيز على العمل الذهني من خلال إبداع المعرفة، حل المشكلة، تنمية العرض المتعددة أمام الإنسان والتجديد في صياغة النسق وتعني تطوير النسق الاجتماعي.

ومن ثم يتضح أنه لا يمكن الحديث عن أي محاولات للتقدم والازدهار دون المجتمع الرقمي الذي يتميز بمجموعة من المعايير التالية :

(1) المعيار التكنولوجي: تصبح تقنيات المعلومات مصدر القوة الأساسية، ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنازل.

(2) المعيار الاجتماعي: يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوي المعيشة، وتتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.

(3) المعيار الاقتصادي: تبرز المعلومات بوصفها عاملا اقتصاديا سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة وكمصدر للقيمة المضافة وكمصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.

(4) المعيار السياسي: تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي.

(5) المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات وذلك من خلال ترويج هذه القيمة من أجل الأفراد والصالح العام⁹.

بناء على السياق المطروح اكد عالم الاجتماع "زيجمونت باومان" أنَّ التطوُّر التقني بات ينطوي على ما هو أكثر من مفهوم التغير والسبب يرجع إلى توسُّع التقنية وتربُّعها على الساحة الإنسانية أدى إلى طمس جوهر الإنسان فيقول: "لم تعد توظف التقنية في سبيل إيجاد وسائل مناسبة تقود لتحقيق غايتنا، بل صرنا وعلى العكس من قبل نسمح لغايتنا بأن تحددها الوسائل التقنية المتاحة، أي بكلمات أخرى ما عدنا نظور التقنية بقصد إنجاز ما ينبغي إنجازَه، بل صرنا ننجز ما تتيح لنا التقنية الحاضرة إنجازَه".¹⁰

فالتقنية اليوم لم تعد تستخدم لخدمة الإنسان بل أصبح الإنسان في خدمة التقنية فانقلبت الجدلية الهيغلية العبد والسيد رأساً على عقب، مما غير من طبيعة العلاقة بين الإنسان وذاته فشيئت الذات وأحكم عليها القفص الحديدي بتعبير "ماكس فيبر" واغتربت في عالم الصناعة يقول "ماكس هوركهايمر وتيودور ادرنو" في كتابهما المشترك التنوير: "لقد أعطيت الإحيائية روحاً للشيء، أما الانتماء للصناعة فقد حول روح الإنسان إلى شيء".

والأخطر من ذلك أنَّ التطورات التقنية أثرت بشكل ملحوظ على مسار عيشنا، فإذا كانت الابتكارات التقنية كما يرى تكيف لخدمة الحياة اليومية للمجتمع، فهي تشكل اليوم مصدر تهديد للوجود البشري يقول: "إن التغيرات التي تأتي بها التقنية في أيامنا هذه غدت تؤثر في أفراد المجتمع".¹¹

فالروابط والعلاقات الإنسانية الآمنة كانت جديرة باستثمار كبير ودائم للوقت والجهد وكانت جديرة بالتضحية من أجلها بالمصالح الفردية المباشرة أو ما يبدو مصالح فردية، لكنها صارت هشة إلى حد كبير، ومؤقتة بكل

تأكيد، وتحولهما إلى مجرد حيل مؤقتة لا بد من تعليقها أو إنهاؤها بمجرد تحقيق المصلحة الفردية؛ ولذلك صار «المجتمع»، إلى حد كبير أقرب إلى «الشبكة» منه إلى «البنية»، وبالطبع أقرب إلى «الشبكة» منه إلى رابطة كلية صلبة؛ صار أقرب إلى مصفوفة من اتصالات وانفصالات مشتتة ومصفوفة من تغيرات لانهائية في جوهرها¹².

لتصبح الروابط والعلاقات أشياء نستهلكها لا ننتجها، مسألة تتعلق بإشباع الرغبة من منتج جاهز للاستهلاك، ومن ثم فإن الطبيعة المؤقتة للعلاقات تتحول عادة إلى توجه نحو إشباع الذات. فإذا لم تكن الروابط الإنسانية، مثل كل الموضوعات الاستهلاكية الأخرى، شيئاً يتحقق عبر الجهد الطويل والتضحية من حين إلى آخر، بل شيئاً يتوقع المرء منه أن يحقق الإشباع الفوري في الحال، في لحظة الشراء، وشيئاً يرفضه المرء إذا لم يبعث على الرضى شيئاً لا يحرص المرء على الإبقاء عليه واستخدامه إلا إذا كان يحقق الإشباع ولا يبقى عليه بعد الإشباع)، فلا جدوى من إضاعة الأموال الطائلة فيما لا طائل منه، ولا جدوى من المحاولة الجادة والاجتهاد فيها بصبر ومثابرة، ناهيك بمعاناة القلق والاضطراب في سبيل إنقاذ العلاقة¹³.

يمكن القول بأن التغيرات التكنولوجية التي طالت جوانب العمل والأسرة انعكست على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، مما ولد لنا بعد آخر تمثل في العلاقات الرقمية الافتراضية التي ارتبطت البشر بشكل مخيف حتى أصبحت أحد عاداته اليومية التي يقوم بها لاشعورياً من أجل الشعور بوجوده في الحياة، رغم أنّ أغلب هذه العلاقات وقته ولا تمتلك العمر الطويل لبقائها، بحكم المصالح التي يفرضها الوجود الإلكتروني لذلك نجد لها آثار كثيرة من

عزلة وتفكك وعدم الثقة بالآخرين إلى جانب الشعور بالتشتت والضياع وصناعة وهم لا وجود له انعكس على الشعور بالأمان وصدق العلاقات اليومية.

رابعاً. منهج ومجتمع وأدوات البحث:

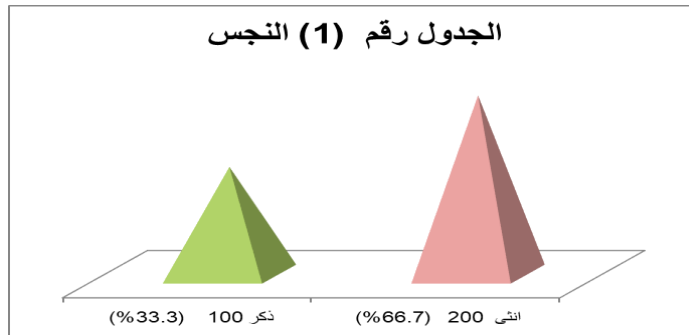
يعدّ المنهج حلقة الربط الاساسية بين الجانب النظري والجانب الميداني لأي بحث علمي، لذا فإن المنهج الذي سيتم اعتماده هو منهج "المسح الاجتماعي".

في حين أنّ مجتمع البحث المكاني هو "مدينة بغداد" تم سحب عينة عشوائية من سكان المدينة بلغ عددها (300)، وتوزيع استمارة مقياس إلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي لقياس رقمنة العلاقات الاجتماعية، وقامت الباحثة باعداد استمارة وفق ثلاثة بدائل (أتفق، إلى حد ما، لا أتفق) بالاستناد إلى الجانب النظري للبحث من أجل الوصول إلى بيانات حقيقية ودقيقة تخدم أهداف البحث، من خلال الاعتماد على (SPSS) لتفريغ البيانات الميدانية.

خامسا. التحليل الميداني لعينة البحث

أولا: البيانات الديمغرافية للمبحوثين

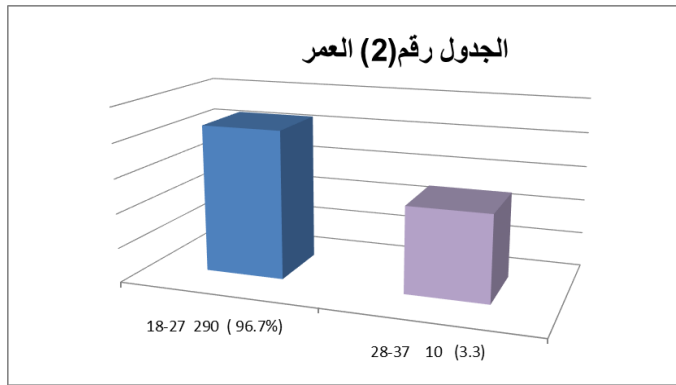
1- الجنس



شكل (1) الجنس

يمثل متغير الجنس عاملاً رئيسياً في التعرف على آراء واتجاهات عينة البحث حول المواضيع الاجتماعية التي يتم دراستها، من أجل التوصل إلى نتائج تراعي توجهات كلا الجنسين (الذكور والإناث)، والحديث عن رقمنة العلاقات يمنح متغير الجنس فرصة لمعرفة أي الطرفين من الذكور والإناث علاقاتهم الاجتماعية رقمية، لتأتي أعلى نسبة (66.7%) للإناث بواقع (200) مبحوثه، تلتها نسبة الذكور (33.3%) بواقع (100) مبحوث، لذا فإنّ عينة البحث كانت وفق خوارزميات موقع نشر الاستمارة تبين أنّ النساء أكثر استخدام للرقمنة الإلكترونية في حياتهن اليومية نظراً لما يتمتع به هذا العالم من مساحة للتحرك والتعامل مع الآخرين في أيّ مكان كان.

2- العمر



شكل (2) العمر

يمثل العمر أحد المتغيرات التي تمنح الباحث بعداً تحليلياً لموضوع بحثه الذي يقوم بدراسته، إذ تعكس الفئة العمرية مستوى النضج لدى المبحوثين في إبداء آرائهم وقدرتهم على التمييز في التعامل مع المتغيرات الاجتماعية المختلفة التي تفرض وجودها داخل المجتمع، والحديث عن الرقمنة يجعل متغير العمر محورياً رئيسياً لمعرفة أكثر الفئات التي تقطن المجتمع الرقمي، جاءت أعلى نسبة (96.7%) للفئة العمرية (18-27) تلتها نسبة (3.3%) للفئة (28-37) من عينة البحث، نستدل مما تقدم أنّ الفئة العمرية التي أجابت على فقرات المقياس كانوا شباباً مما يعطي مؤشراً قوياً لاستخدامهم ومعرفتهم بالعالم الرقمي، كجزء من ممارساتهم الروتينية التي يقومون بها يومياً، لاسيما أنّ الباحث قام بتوزيع الاستمارة إلكترونياً لإتاحة الفرصة للجميع للإجابة عليها.

3- عدد الساعات التي تستخدم بها الأجهزة التكنولوجية

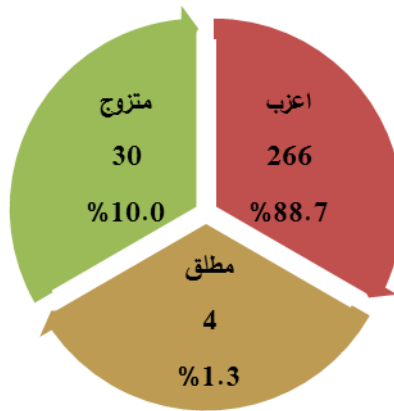
جدول عدد الساعات

العمر	تكرار	النسبة
3-1	36	12.0%
6-4	116	38.7%
9-7	64	21.3%
13-10	66	22.0%
15-14	16	5.3%
16- فاكثر	2	0.7%
الوسط الحسابي	1.0333	
الانحراف المعياري	0.17981	

يشير الجدول أعلاه إلى عدد الساعات التي يقضيها أفراد عينة البحث في استخدام الأجهزة الرقمية مما تشكل مؤشر يمكن الباحث من خلاله قياس رقمنة العلاقات الاجتماعية، إذ تعكس المدة الزمنية الطويلة مدى وجود علاقات رقمية بين أفراد المجتمع، إذ بلغت أعلى نسبة (38.7%) لـ (6-4) ساعات، تلتها نسبة (21.3%) لـ (9-7) ساعات و نسبة (22.0%) لـ (10-13) ساعة، في حين انخفضت نسبة الساعات التي لا يقضيها أفراد المجتمع في استخدام الأجهزة.

نستدل مما سبق أنّ فترات الاستخدام من 4-6 ساعات من الفترات المعتدلة إلى أكثر ارتفاع في التأثير، بمعنى حسب نوعيه الاستخدام لهذه الوقت إذا كانت للتعليم والتواصل والترفيه والاسترخاء هذا جانب إيجابي، أما إذا اعتمدت على الترفيهية والاجهاد الرقمي والعزلة الاجتماعية ممكن أن تتأثر إلى جوانب سلبية وبالنتيجه سيؤدي إلى إدمان رقمي.

4. الحالة الاجتماعية

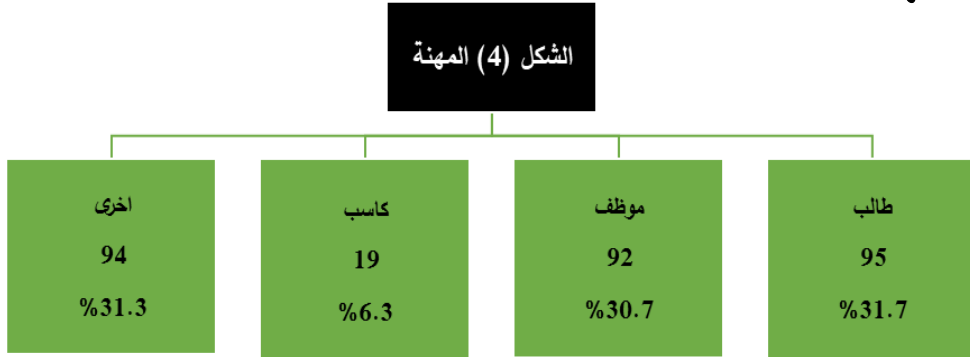


الشكل (3) الحالة الاجتماعية

تمنح الحالة الاجتماعية بعد اجتماعياً في بيان إلى أي مدى تأثر الرقمنة على العلاقات الاجتماعية باختلاف المسؤوليات والأدوار التي يقوم بها الفرد داخل المجتمع على نحو عام والأسرة على نحو خاص، إذ جاءت أعلى نسبة (88.7%) للعزاب بواقع (266)، تلتها نسبة المتزوجين (10.0%) بواقع (30)، في حين كانت نسبة المطلقين أقل (1.3%) بواقع (4)، تبين من ذلك أنّ

للحالة الاجتماعية دوراً في زيادة رقمنة العلاقات الاجتماعية نتيجة لاستخدام فئة العزاب لمواقع التواصل في تفاعلاتهم وسلوكياتهم اليومية.

5. المهنة



تشكل المهنة حلقة مهمة في تسليط الضوء على علاقات الرقمية في مجالات العمل في ظل تغير معطيات الوظائف تضامن مع التقدم التكنولوجي الذي أسمى جزء مهم من تطوير وتقدم انتاجية العمل، لاسيما بعد توجه المجتمعات نحو استخدام الرقمنة الإلكترونية في القطاع الاقتصادي من أجل تسهيل الأعمال ودقة إنجازها في مدة زمنية قصيرة، بلغت أعلى نسبة (31.7%) للطلبة بواقع (95)، تلتها نسبة (31.3%) للمبحوثين الذين يمتلكون أعمال حرة للعمل في القطاع الخاص (الشركات) بواقع (94)، جاءت بعدها نسبة (30.7%) للموظفين بواقع (92)، في حين كانت أقل نسبة للكاسب (6.3%)، نستدل مما تقدم أنّ هناك توجه نحو استخدام الرقمنة في الوظائف والمهن ويتم تدريب الطلبة عليها خلال فترة دراستهم.

ثانياً: بيانات استمارة المقياس

1- الرقمنة والعمل

ت	الفقرة	اتفق	إلى حد ما	لا أتفق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	عملي يفرض علي استخدام الرقمنة الإلكترونية	99	149	52	2.1567	0.69310
		33.0	49.7	17.3		
7	أحب العمل الذي يعتمد على استخدام الرقمنة	103	153	44	2.1967	0.67293
		34.3	51.0	14.7		
8	أثرت الرقمنة على العديد من المهن وأدت إلى زوالها	154	110	36	2.3933	0.69298
		51.3	36.7	12.0		
9	الرقمنة ساعدتني لتنظيم جدول أعمالي وتواصل مع الآخرين	154	112	43	2.4000	0.68427
		51.3	37.3	11.3		
10	العالم الرقمي جعلني اطور مهاراتي	168	112	20	2.4933	0.62014
		56.0	37.3	6.7		

يمثل العمل أحد جوانب المجتمع الذي تأثرت بالتغيرات التكنولوجية في ظل الأتمتة الإلكترونية وتوجه العالم اليوم نحو الرقمنة، لما تتمتع بها من امتيازات تسهل الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع الواحد، نجد أنّ أغلب أفراد عينة البحث بنسبة (49.7%) بواقع (149) مبحوث كانوا محايدين، و(99) مبحوث بنسبة (33.0%) موافقين على فقرة (عملي يفرض علي استخدام

الرقمنة الإلكترونية)، في حين انخفضت نسبة المبحوثين (17.3%) الذين لا يتفقدون مع هذه الفقرة بواقع (52)، نتبين من هذا أنّ هناك توجه كبير نحو تحويل معظم الاعمال للرقمنة الإلكترونية للقيام بالأدوار الوظيفية، مما يصبح استخدامها من ضروريات العمل.

إنّ معرفة مدى تقبل المبحوثين للعمل الذي يقومون به وحبهم للوظيفتهم التي يشغلونها ينعكس بشكل كبير على أدائهم في الانجاز واثتمام المهام في الوقت المطلوب، بما أنّنا اليوم نعيش مرحلة الرقمنة التكنولوجية واتساع رقعتها في الحياة، نجد أنّ أغلب المبحوثين بواقع (153) بنسبة (51.0%) كانوا محايدين، و(103) مبحوث بنسبة (34.3%) موافقين على فقرة (أحب العمل الذي يعتمد على استخدام الرقمنة)، بينما (44) مبحوث بنسبة (14.7%) غير موافقين على هذه الفقرة، هذا يوضح أنّ تقبل أفراد العينة للرقمنة في العمل يجعلهم قادرين على التعامل معها وتساعدتهم في اتمام مهام وفق سياقات إلكترونية تفرضها الشركة أو الدائرة الحكومية التي يعملون بها، فكلما أحب المبحوث عمله كلما ساعده على تعلم الطرق الحديثة لاثتمام عمله.

جاء في الفقرة السابعة التي تنص (أثرت الرقمنة على العديد من المهن وأدت إلى زوالها) أنّ معظم أفراد عينة البحث (154) بنسبة (51.3%)، و(110) مبحوث بنسبة (36.7%) بين متفقين ومحايدين، حول اعتبار التكنولوجيا أثرت بشكل كبير على بعض المهن وساهمت في انعدام وجودها على أرض الواقع نتيجة عدم مواكبة هذه المهن للتطورات الرقمية التي تتطلبها مهن حديثة تؤدي مثل الانتاجية التي تؤديها المهن القديمة، نسبة قليلة فقط

(12.0%) بواقع (36) مبحوث لا يجدون أي تأثير للرقمنة على المهن، نستدل من ذلك أنّ المهن التي لم تستطع مواكبة التقدم الرقمي ولم تقوم باستخدام الرقمنة في نظامها مصيرها الزوال لاسيما أنّ معظم الوظائف اليوم تعتمد بدرجة كبيرة على الرقمنة الإلكترونية.

أنّ العالم الرقمي أتاح للمجتمعات الفرصة لتنظيم الكثير من الأمور في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كان معظم أفراد عينة البحث البالغ عددهم (154) بنسبة (51.3%) و (112) مبحوث بنسبة (37.%)، بين موافق ومحيد على فقرة (الرقمنة ساعدتني لتنظيم جدول أعمالي وتواصل مع الآخرين)، مما يتضح لنا بأنّ أفراد البحث يجدون بأنّ الرقمنة ساعدتهم على تنظيم تواصلهم مع الآخرين سوى على المستوى الشخصي أو العملي، نظرا للامتيازات التي يتمتع بهذا العالم من تذكير للمواعيد والمناسبات التي يمكن أن يتذكرها الفرد بمجرد أن يضيفها الفرد للأجهزة التي يقوم باستخدامها، في حين (44) مبحوث بنسبة (11.3%) يرون بأنهم لا يحتاجون الرقمنة لتنظيم تواصلهم وتفاعلهم مع المحيط الذي يعيشون فيه.

تبين الفقرة العاشرة (العالم الرقمي جعلني أطوّر مهاراتي) مدى الدور الذي تمثله الرقمنة في تنمية وتطوير مهارات أفراد المجتمع، نجد أنّ (168) مبحوث بنسبة (56.0%) بأنهم متفقيين و (112) مبحوث بنسبة (37.3%) محايدون، بأنّ الرقمنة اليوم ساهمت بشكل كبير في تقدم مهاراتهم في ظل اتساع دائرة المهارات الإلكترونية التي أمست إحدى أهم المهارات التي ينبغي أن يتمتع بها الفرد ومتطلب من متطلبات الحياة اليومية والعملية، بحكم

الاستخدام اليومي لها وخاصة ان مبرمجي المجتمع الرقمي في كل دقيقة يقوم بإدخال تحديثات جديدة تعمل على جذب الأفراد بشكل كبير، بينما انخفضت نسبة المبحوثين الذي يرون بأن تطوير المهارات غير مرتبط بالرقمنة وأن دورها ضعيف في تنمية المهارات (6.7%).

2- العلاقات الاجتماعية والرقمنة

ت	الفقرة	اتفق	إلى حد ما	لا اتفق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11	أفضل التعامل مع الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.	120	91	89	2.1033	0.82963
		40.0	30.3	29.7		
12	أجد بأن العلاقات الرقمية أسهل من العلاقات وجها لوجه	129	88	83	1.8467	0.82792
		43.0	29.3	27.7		
13	أتاحت الرقمنة لي التعرف على ثقافة الآخرين	210	68	22	2.6267	0.61798
		70.0	22.7	7.3		
14	أشعر بالحرية في التعبير عن رأيي في المجتمع الافتراضي	158	105	37	2.4033	0.69925
		52.7	35.0	12.3		

تشكل العلاقات نتيجة التفاعلات التي تحدث بين البشر من أجل بناء روابط اجتماعية متينة تعزز القيم والسلوكيات والثقافات بين أفراد المجتمع الواحد، والحديث عن التفاعل الذي انتقل عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي أمست عامل يربط بين الأفراد بحكم الاستخدام اليومي لها بشكل مستمر

بحيث لا يمكنهم الاستغناء عنها، نرى أنّ أغلب عينة البحث البالغ عددهم (120) بنسبة (40.0٪)، و(91) مبحوث بنسبة (30.3٪) بين موافق ومحايدين على حد ما، على فقرة الحادي عشر (أفضل التعامل مع الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي)، بينما (89) مبحوث بنسبة (29.7٪) لا يتفقون مع هذه الفقرة، نستدل من هذا أنّ التعاملات الرقمية تمنح الأفراد مساحة خاصة في التعاملات الواقعية.

جاءت فقرة (أجد أنّ العلاقات الرقمية أسهل من العلاقات وجها لوجه) لتعزز الفقرة التي قبلها في ما يتعلق التواصل مع الآخرين، إذ نجد أنّ معظم عينة البحث ممن يجذبون التعامل مع الآخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لسهولة العلاقات الرقمية من العلاقات التي يمكن أن يقوموا بها وجها لوجه، إذ بلغت نسبة المبحوثين المؤيدين لهذه الفقرة (43.0٪)، تلتها نسبة المبحوثين ممن أجابوا بطريقة وسطية ((29.3٪)، بينما انخفضت نسبة المبحوثين الذين يرون بأنّ العلاقات الرقمية علاقات ليست كما شاع عنها قد تترتب عليها تبعيات لا يعيها الفرد كونها علاقات وهمية (27.7٪)، نستدل مما تقدم أنّ رقمنة مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في بلورة وتعزيز العلاقات الرقمية بين أفراد مجتمع البحث وسهلت التواصل بين الأفراد.

في ظل اتساع مجتمع التكنورقمي وسهولة الانضمام إليه وتكوين العلاقات الاجتماعية فيه بناء على المسلمات الرقمية التي يفرضها هذا العالم، لاسيما أنّ شبكات الانترنت تعد المحرك الرئيسي لهذا المجتمع، الذي جعل العالم اليوم بين يديك وانت جالس في مكان واحد بمجرد ضغط زر على محرك البحث

(غوغل) سهل عملية التعرف على ثقافة المجتمعات الأخرى في ضوء المحتويات التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، اذ يتفق (210) مبحوث بنسبة (70.0%) و(68) مبحوث بنسبة (22.7%) الى حد ما على فكرة (أتاحت الرقمنة لي التعرف على ثقافة الآخرين)، يتضح من ذلك بأنّ الرقمنة الإلكترونية عامل مساعد في التعرف والاطلاع على ثقافة الآخرين وتسهيل تبادل القيم والمعايير الثقافية بين أفراد المجتمعات.

عززت فكرة (أشعر بالحرية بالتعبير على آرائي في المجتمع الافتراضي) الفقرات التي جاءت قبلها يجد المبحوثين أنهم يتمتعون بحرية مطلقة في التعبير عن ما يردون في العالم الافتراضي بنسبة (52.7%) تلتها نسبة على حد ما (53.0%)، الأمر الذي يجعلهم يفضلون العلاقات التي تقام في العالم الرقمي على العلاقات المباشرة ، على نحو خاص أنّ هذا العالم في تطور مستمر واصبح يفتح آفاق جديدة إلى مستخدميه على كافة المستويات الحياتية، مما يجعل مستخدميه صريحين في إبداء آرائهم بحرية مطلقة دون تردد، بينما نجد انخفاض نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالحرية في استخدام الرقمنة (12.3%).

3- الرقمنة والحياة الاجتماعية

ت	الفقرة	اتفق	إلى حد ما	لا اتفق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
15	استخدم الانترنت لساعات طويلة للتواصل مع على الآخرين	124	94	82	1.9600	0.76617
		41.3	31.3	27.3		
16	ألجأ إلى مواقع التواصل الاجتماعي للهروب من الواقع	125	97	78	2.1567	0.80889
		41.7	32.3	26.0		
17	أرى بأن الانترنت وسيلة تعلم ساهم في بلورة العالم الرقمي	175	106	19	2.5200	0.61443
		58.3	35.3	6.3		

إن معرفة عدد الساعات التي يقضيها أفراد المجتمع في استخدامهم للرقمنة تبين لنا إلى ما مدى التأثير الذي يمكن أن تكونه في علاقاتهم الاجتماعية نتيجة التواصل مع الآخرين، لتأتي نسب إجابة المبحوثين على الفقرة (استخدام الانترنت لساعات طويلة للتواصل مع الآخرين) بأن (124) مبحوث موافقين بنسبة (41.3%)، وتلتها نسبة (31.3%) بواقع (94) مبحوث إلى حد ما، بأنهم يستخدمون الانترنت لساعات طويلة إذ بلغت عدد ساعات استخدامهم لمواقع التواصل ما بين خمسة إلى عشر ساعات في اليوم وهذا ما جاء في جدول البيانات الأولية، بينما انخفضت نسبة المبحوثين الذين تتراوح استخدام اليومي للانترنت ما بين الساعة وثلاثة ساعات (27.3%) بواقع (82) مبحوث.

تمثل مواقع التواصل الاجتماعي اليوم مهرباً متاحاً للجميع من تحديات الواقع الاجتماعي التي يمكن أن تواجه أفراد المجتمع، لتكون تلك المواقع ملجأً يعبر فيه الأفراد عن اسقاطاتهم النفسية والاجتماعية ويساعدهم في التخلص من التوتر والضغط النفسية التي يمكن أن يتعرضون لها في حياتهم، لاسيما أنّ مجتمع الرقمنة لا يفرض قيوداً يمكن أن تحد الفرد عن فعل ما يريد أن يفعله، لذلك نرى (125) مبحوث بنسبة (41.7%) متفقين على الفقرة السادسة عشر (الرجاء إلى مواقع التواصل للهروب من الواقع) تلتها نسبة إلى حد ما (32.3%) بواقع (97)، في حين انخفضت نسبة المبحوثين (26.0%) الذي لا يتعبرون مواقع التواصل مكاناً آمناً يمكن أن يساعدهم في الهروب من مشاكلهم التي يعيشونها، نستدل مما تقدم أنّ العالم الرقمي اليوم ممكن أن يشكل مهرباً لبعض أفراد المجتمع العراقي.

يتفق أغلب أفراد عينة البحث (175) بنسبة (58.3%) على فقرة (أرى بأنّ الانترنت وسيلة تعلم ساهم في بلورة العالم الرقمي)، تلتها نسبة إلى حد ما (35.3%) بواقع (106) مبحوث، نستدل من ذلك أنّ أفراد عينة البحث يدركون البعد التكنولوجي الذي يمثله الانترنت في توفير الكثير من الوسائل من روابط ومقاطع ونصوص رقمية تساهم في تعزيز العالم الرقمي، وجعل الجميع قادرين على استخدامه وتداوله في ما بينهم، في حين انخفضت نسبة المبحوثين غير متفقين مع هذه الفقرة (6.3%) بواقع (19) مبحوث.

4- رقمنة العلاقات الأسرية

ت	الفقرة	اتفق	إلى حد ما	لا أتفق	الوسط الحسابي	الانحراف
18	الرقمنة تؤثر على العلاقات الأسرية	174	86	40	2.4467	0.71801
		58.0	28.7	13.3		
19	العالم الرقمي أثر على القيم المجتمعية	179	94	27	2.5067	0.65681
		59.7	31.3	29.0		
20	أدت الرقمنة إلى تآكل القيم الإنسانية	121	144	35	2.2867	0.66279
		40.3	48.0	11.7		

تنص الفقرة الثامنة عشر على (الرقمنة تؤثر على العلاقات الأسرية) إنّ معظم المبحوثين (174) بنسبة (58.0٪)، تلتها نسبة (28.7٪) بواقع (86)، يتفقون ومحايدين في ما يتعلق بتأثير الرقمنة على العلاقات الأسرية، إذ ساهم العالم الرقمي في تكسّر العلاقات الأسرية التي كانت قائمة بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب إنشغال معظم الأفراد في التواصل والتفاعل لبناء علاقات واسعة في العالم الافتراضي الذي أصبح جزء من حياتهم الشخصية حتى وصل بهم الأمر إلى الإدمان عليه، لذلك نرى بأن نسبة قليلة من أفراد عينة البحث يرون بأنّ الرقمنة لم يكن لها أي تأثير على العلاقات الأسرية (13.3٪) بواقع (40) مبحوث. نستدل مما تقدم أنّ العلاقات الأسرية اليوم أصبحت علاقات رقمية حتى أفراد الأسرة الواحدة أصبح تواجههم في العالم الرقمي أكثر من تواجههم مع بعضهم البعض رغم أنهم يسكنون في نفس المنزل، لاسيما أنّ

بعض أفراد المجتمع أمسوا يشاركون حياتهم الأسرية بكافة تفاصيلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل اكتساب إعجاب الجمهور الرقمي الذي يتفاعل معهم عبر أيقونات رمزية للتعبير عن مشاعرهم ودعمهم للآخر.

لم تعد القيم المجتمعية بمنأى عن تأثير الرقمنة اليوم إذ أدت العلاقات الرقمية إلى تفسخ تلك القيم مما عزز رغبة الأفراد في عدم الحفاظ عليها، إذ يتفق أغلب عينة البحث البالغ عددهم (179) بنسبة (59.7%) وتلتها نسبة إلى حد ما (41.3%) بواقع (94) مبحوث على الفقرة التي تنص (العالم الرقمي أثر على القيم المجتمعية)، بينما نجد انخفضت نسبة الأفراد الذين لا يتفقون مع هذه الفقرة (29.0%) بواقع (27) مبحوث، يتضح من ذلك أنّ القيم المجتمعية فقدت رمزيتهما بحكم التهكم الذي يتم ممارسته عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت مظلة حرية التعبير عن الرأي، ساعدت على تفسخ العلاقات والقيم المجتمعية وأدت إلى بروز علاقات وقيم رقمية صماء يحيطها الخورزميات الإلكترونية.

جاءت الفقرة العشرون التي تنص (أدت الرقمنة إلى تآكل القيم الإنسانية) لتعزز الفقرة التي قبلها المتضمنة تأثير الرقمنة على القيم المجتمعية، إذ يرى أفراد عينة البحث (144) بنسبة (48.0%) على حد ما، ونسبة (40.0%) بواقع (121) مبحوث متفقين، إنّ القيم الإنسانية المتمثلة في الصدق والتسامح والصدق والتعاون قد تآكلت وأصبحت شكلية لا تتجاوز تفاعل وقتي يتم ممارسته من خلال مواقع التواصل الاجتماعي فقط للتعبير عن أنانية البشر التي تمثل نزعاتهم الداخلية، لتصبح الإنسانية مجرد تجارة يتم

تداولها عبر منصات التواصل الرقمية، في حين انخفضت نسبة أفراد العينة غير متفقين مع هذه الفقرة (11.7%) بواقع (35) مبحوث.

6. الرقمنة والحياة اليومية

ت	الفقرة	اتفق	إلى حد ما	لا اتفق	الوسط الحسابي	الانحراف
21	المجتمع الافتراضي أصبح جزء من الحياة اليومية	217	72	11	2.6867	0.53801
		72.3	24.0	3.7		
22	العالم اليوم لا يمكنه العيش بدون رقمنة	197	73	30	2.5567	0.66954
		65.7	24.3	10.0		
23	الرقمنة تهدد وجود الإنسانية واقعا	113	118	69	2.1467	0.76623
		37.7	39.3	23.0		

تنص الفقرة الواحد وعشرون على (المجتمع الافتراضي أصبح جزء من الحياة اليومية) لتأتي إجابة المبحثن بين موافق ومحيد عليها، إذ يرى (217) مبحوث بواقع (72.3%)، و(73) مبحوث بنسبة (24.0%)، أن الرقمنة الافتراضية اليوم مهمة جدا، لتعكس النسب المطروحة حقيقة هذه الأهمية، لاسيما أن هذا العالم أصبح جزء من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وله أذرع في كل أنحاء العالم ولم يعد مقتصر على رقعة جغرافية واحدة، نستدل من ذلك أن الرقمنة الإلكترونية أمست لها وجود حتمي

في حياة البشر اليومية، لذلك انخفضت نسبة المبحوثين الذين لا يعتبرون أنّ الرقمنة جزء من واقع لا بد منه (3.7%).

أشار أغلب عينة البحث بعدم قدرتهم على العيش بدون الرقمنة لأنها أصبحت جزء من مجريات حياتهم الشخصية، إذ اتفق أغلب المبحوثين على فقرة (العالم اليوم لا يمكنه العيش بدون رقمنة) بواقع (197) بنسبة (65.7%)، تلتها نسبة على حد ما (24.3%) بواقع (73) مبحوث، نظرا للتقدم الكبير الذي تحرزته التكنولوجيا بحيث أمست من ضروريات الحياة، وهذا ما نلاحظه في الحياة اليومية من رقمنة التعليم ورقمنة المعاملات الاقتصادية ورقمنة العلاقات العامة، نظرا لما تمتع به الرقمنة من امتيازات تساهم في تسهيل الحياة الاجتماعية للبشر.

توضح الفقرة الثالثة والعشرون (الرقمنة تهدد وجود البشر) حقيقة مخيفة يمكن أن تجعلنا نقف لحظة إدراك في ما يرتبط بقدرات البشر في السيطرة على الرقمنة الإلكترونية، على الرغم من العقل البشري هو المخترع لهذا العالم والمبرمج للمواقع الإلكترونية وتحويلها إلى رقاقات رقمية من خلال عمله الطويل والجاد في جعل الحياة مثالية، بحكم الرفاهية التي يقدمها العالم الرقمي إلا أنّ هناك حقيقة مخفية هل ستحل الرقمنة محل البشر ذات يوم، بحكم عمرها الطويل إلى جانب الامتيازات التحديثة التي يمكن أن تجعلها تقوم بأعمال البشر والاستغناء عن وجوده، لذلك يرى معظم أفراد عينة البحث (118) بنسبة (39.3%) إلى حدّ ما، تلتها نسبة اتفق (37.7%) بواقع (113) مبحوث، بأنّ الرقمنة اليوم تشكل عامل يهدد وجودهم كبشر وأنّ

الإنسان أصبح يفقد هويته وأن الآلة الرقمية أصبحت تحلّ محله في بعض المجتمعات، لاسيما أن الإنسان أصبح يقضي أغلب وقته خلف الشاشات الرقمية يتحدث مع الآخرين لتقوم الآلة بأعماله التي تتطلب جهدا بدنيا.

ثالثا. النتائج

1. الإنسان فقد جزء من هويته الواقعية ولجأ إلى العالم الافتراضي.
2. معظم المبحوثين يرون أن العالم الافتراضي أساس الحياة ولا يمكنهم التخلي عنه بعد أن تحول العالم إلى الافتراضية.
3. أغلب العلاقات الاجتماعية تأثرت بالرقمنة الإلكترونية لتصبح علاقات رقمية.
4. أغلب أفراد البحث أكدوا على تأثير الرقمنة على القيم الاجتماعية وتآكل الإنسانية في الحياة اليومية.
5. العالم اليوم يفضلون التعاملات الإلكترونية على التعاملات الواقعية.

رابعا. التوصيات

- 1- وزارة التربية: إدراج الرقمنة والتربية الرقمية ضمن المناهج الدراسية لتعريف الأطفال والمراهقين بالاستخدام الصحيح للتكنولوجيا.
- 2- التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لإنشاء منصات إلكترونية تقدم الدعم والاستشارات المجانية حول التكنولوجيا وتأثيرها على العلاقات الأسرية.
- 3- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي بالخدمة الاجتماعية لدعم المبادرات وتشجيع العوائل على قضاء أوقات أكبر مع الأنشطة الواقعية، مثل تنظيم فعاليات مجتمعية تعزز التفاعل المباشر بين الأسر.

4- وزارة العدل: وضع قوانين إلكترونية تحمي الأطفال والنساء من مخاطر الرقمنة المتمثلة بالادمان الإلكتروني والتنمر والابتزاز الإلكتروني.

الهوامش والمراجع:

¹ عبد الغني صالح، عبد الكريم جداء، الرقمنة والتحول الرقمي في المؤسسات العمومية بين المفهوم النظري وعوائق التطبيق، الملتقى الوطني في جامعة ابن خلدون، 2024، ص12.

² Friedrich-Ebert-Stiftung Rwanda, *What is Digitalization? Opportunities and Challenges in East-Africa*, 2020, P4.

³ عبد الرحمان سوامية، اشكال الوسائط التكنولوجية الحديثة وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب- دراسة ميدانية على شباب ولاية باتنة، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 11، 2015، ص 39.

⁴ حمدي أحمد عمر، العلاقات الاجتماعية بين الشباب من الواقعية الى الافتراضية- دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت في محافظة سوهاج، مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج، العدد 33، 2012، 829-830.

⁵ حاتم علي حيدر الصالح، العلاقات العامة الرقمية: مراجعة نظرية للمفهوم وعوامل الظهور والتحديات، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 54.

⁶ Andrushchenko V& author, *Digitalization of society: implications and perspectives in the context of the psycho-dimensionality of social reality/ psychosynertics, creative commons attribution international, volume 11-Issue56/ August 2022 P184.*

<https://doi.org/10.34069/AI/2022.56.08.19>

⁷ دعاء محمد محمود إبراهيم نجم، ماهية المجتمع الرقمي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية، جامعة حلوان، مجلة الخدمة الاجتماعية، 2022، ص 48.

⁸ عويسي سكيينة، البشير غربي، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في حياة الفرد والمجتمع، مجلة جيل للأبحاث القانونية العميقة، العدد 51، 2022، ص 20.

- ⁹ حسام محمد محمد اسماعيل، المجتمع الرقمي والمشاركة في صنع سياسات رعاية الشباب الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 61، الجزء الثاني، 2023، ص 294.
- ¹⁰ عفاف جدراوي، عبد الغاني بوالسكك، الاخلاق كافي لعالم الحداثة السائلة، زيجمونت باومان قارئاً لفيناس، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 2، 2022، ص 27.
- ¹¹ عفاف جدراوي، الشر الناعم وموت الخصوصية عند "زيجمونت باومان"، مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، المجلد 2021، 13، ص 71-72.
- ¹² زيجمونت باومان، ترجمة حجاج أبو جبر، الأزمة السائلة العيش في زمن اللايقين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، بيروت، 2017، ص 26.
- ¹³ زيجمونت باومان، ترجمة حجاج أبو جبر، الحداثة السائلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، بيروت، 2016، ص 234-235.

أثر التغير الاجتماعي في تأرجح علاقة الأسر القروية بالقبيلة: بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة إقليم شيشاوة نموذجاً (دراسة تحليلية سوسيولوجية)

*The Impact of Social Change on the Oscillating Relationship Between Rural
Families and the Tribe: Between the Instinct of Tribal Affiliation and the
Temptations of a New Life — Chichaoua Province as a Model
(A Sociological Analysis)*

د. العربي عكروش

جامعة القاضي عياض، مراكش - المغرب

الملخص:

تُعدّ الأسر الريفية مجالاً ملائماً لقياس مظاهر التغير الديموغرافي من حيث الحجم والنوع والوظيفة. ويشمل ذلك الانتقال من نموذج الأسرة الممتدة والمعقدة إلى النموذج النووي والأصغر حجماً، وإعادة توزيع سلطة الأسرة وفقاً لمعايير جديدة، والتخلي التدريجي عن الثقافة والقيم التقليدية، وإعادة تعريف العلاقات والروابط بين أفرادها، واستعادة كرامة المرأة، وإدماجها في أنشطة كانت حكراً على الرجال.

شهدت الأسرة الريفية التقليدية - سواءً كانت أمازيغية أو عربية أو حسانية - تحولات عميقة في الشكل والمضمون والحجم. ويُعدّ العامل

الديموغرافي محركاً رئيسياً لهذه التغيرات. ويلعب أفراد الريف دوراً فاعلاً في تحفيز ودفع عجلة التحول الأسري في مختلف المجالات. جميع التحولات التي تحدث في الأسر الريفية ناتجة عن النشاط والحركة والفعل البشري.

ترتبط مستويات التخلف والتقدم والازدهار ارتباطاً مباشراً بالعوامل الديموغرافية، مثل حركة السكان والهجرة والكثافة السكانية وتوزيعهم الجغرافي، ومعدلات المواليد والوفيات، والخصوبة، ومتوسط العمر المتوقع. كما سرّع التحول الديموغرافي من انتقال المجتمع الريفي من بنية زراعية تقليدية إلى نموذج رأسمالي، مما دفع إلى إعادة تقييم العلاقات الثنائية التي تُشكّل الحياة الأسرية الحديثة، مثل العلاقة بين حجم السكان ومستويات المعيشة، وحجم السكان وجودة الحياة، والمستويات المعرفية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، والكثافة السكانية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

إضافةً إلى ذلك، يرتبط ضعف التثقيف الصحي بارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة. وبالمثل، يرتبط تراجع المجموعات السكانية النشطة بانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، بينما تُسهم وفرة رأس المال البشري في التصنيع والابتكار والتقدم التكنولوجي والتحديث.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الأسرة القروية، الخصائص الديموغرافية، التعايش، الانتماء القبلي، الحياة الجديدة.

Abstract:

Rural families are considered an appropriate field for measuring the manifestations of demographic change in terms of size, type, and function. This includes the shift from the extended, complex family model to the nuclear and smaller-scale model, the redistribution of family authority according to new standards, the gradual abandonment of traditional culture and values, the redefinition of relationships and bonds among family members, the restoration of women's dignity, and their inclusion in activities that were once monopolized by men.

The traditional rural family—be it Amazigh, Arab, or Hassaniya—has undergone profound transformations in form, content, and size. The demographic factor is a major driver of these changes. Rural individuals play an active role in stimulating and advancing family transformation across various domains. All transformations occurring in rural families result from human activity, movement, and actions.

Levels of underdevelopment, progress, and prosperity are directly linked to demographic factors such as population movement, migration, population density and distribution across geographic areas, birth and death rates, fertility, and life expectancy. The demographic shift has also accelerated the transition of rural society from a traditional agricultural structure to a capitalist model, prompting a reevaluation of dual relationships that shape modern family life—such as the relationship between population size and living standards, population size and quality of life, cognitive levels and socio-economic progress, population density and access to social, cultural, and recreational services.

Additionally, weak health education is linked to higher mortality rates and the spread of diseases and epidemics. Similarly, the decline of active population groups correlates with low levels of economic development and social welfare, while an abundance of human capital contributes to industrialization, innovation, technological advancement, and modernization.

Keywords: Social Change, Village Family, Demographic Characteristics, Coexistence, Tribal Affiliation, New Life.

المقدمة

بدأت معالم الأسر القروية التقليدية في الاندثار بفعل التغيرات الاجتماعية التي تقع في المجتمع القروي، حيث انهارت بنيتها الموروثة، وتقلص حجمها الكبير، وتبدل نمط بنائها، وتغيرت خصائص أفرادها الديمغرافية، وعلاقاتهم الاجتماعية، وأدوارهم الاقتصادية، وقيمهم الثقافية، وظهرت قيم وضوابط جديدة تحكم سلوكهم واختياراتهم وأفعالهم الاجتماعية. من هنا، فإن أثر التغير الاجتماعي على الأسر القروية، يأخذ أبعاداً مختلفة، سواء بسبب نتائجه المباشرة التي تلحق كل فئات الأسر القروية، أو بسبب توظيف هذا التغير لكل الوسائل الممكنة، بدء بالقيم الثقافية التي تهيمن على الحياة الاجتماعية، وتمنح السلطة المطلقة للمجتمع، مروراً بنقاش عمومي يتجاهل محاولات الأسر القروية لمواكبة التحولات الاجتماعية، وتوجيهها نحو ما يخدم تحررها واستقلاليتها، ويعتبره ضمن الطابوهات التي ينبغي الابتعاد عن تناولها، ووصولاً إلى تعليم تقليدي مقنن ومنهج يفعل آلياته لإعلان انتصاره لسلطة المجتمع التقليدية، وفي نفس الوقت العمل على استمرار كل أشكال التسلط

والرقابة التي تتعرض لها الأسر القروية. والحد من ارتقائها نحو قيادة تغير باقي المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية الفاعلة في المجتمع القروي.

مشكلة الدراسة

يمكن تتبع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة منذ مطلع الألفية الثالثة، من ملاحظة تنامي تخلي الأسر القروية عن ارتباطها الوثيق بغريزة الانتماء القبلي والإقبال على إغراءات الحياة الجديدة التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع القروي في العقود الأخيرة. فهذه الظاهرة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تنطوي على أبعاد مختلفة، وتطرح أسئلة متداخلة ومتشابكة، وتثير قضايا جوهرية، وتستوجب ضرورة مساءلة كل فعاليات ومكونات المجتمع القروي حول أسباب ونتائج هذه الظاهرة، وامتداداتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على وثيرة ومسار التحولات التي تعرفها الأسر القروية. فإذا كانت هذه الظاهرة تسير في طريق التنامي المستمر في الزمان والمكان، وشموليتها لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فإن السؤال الجوهرى المطروح يتعلق بكيفية تناول الظاهرة، ورصد آثارها على حياة الأفراد والجماعات، والتطرق إلى أسبابها، وعلاقاتها بالتحولات الثقافية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع القروي، بالإضافة إلى كيفية توظيف التجارب الميدانية والدراسات النظرية والعلمية التي أنجزت حول الموضوع في معالجة هذا السؤال.

يقود السياق العام المؤطر لهذه الدراسة الميدانية إلى القول بكون انعكاس التغير الاجتماعي على انتقال علاقة الأسر القروية بالقبيلة من التعلق بغريزة الانتماء القبلي إلى الاستهلاك الواسع لإغراءات الحياة الجديدة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية بإقليم شيشاوة، مرتبطة بالدرجة الأولى باختفاء الأنماط التقليدية للعيش العائلي والقبلي، والتي أفرزت مسارات متعددة وأهداف متناقضة بين الأجيال في المجتمع القروي، ففي الوقت الذي كنا نعتقد فيه استمرار النموذج التقليدي للعيش المشترك الموروث في الأسرة القروية، والمرتبط بنظام القبيلة وقيمها وأهدافها، لاحظنا بروز أنماط جديدة للعيش بين أفرادها من خلال انجذابهم نحو القيم الجديدة والمستوردة التي جلبها التغير الاجتماعي إلى الوسط القروي، تتخذ مسارات مغايرة كلياً لما كان مألوفاً في صفوف القرويين، تستهدف تحقيق أهداف متناقضة بين الانضباط للانتماء القبلي والهروب من رقابته نحو تبني النماذج الجديدة للحياة العصرية، مما يجعلنا نتساءل عن مدى قدرة الأسرة القروية على تغيير مقاصدها وأسسها ووظائفها بغية مواكبة التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، والبحث في تحليل ورصد ما أحدثه تراجع درجة الارتباط بين العائلة والقبيلة، وتأثير ذلك على خلق أوضاع جديدة للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية التي يعيشها القرويون، ومقارنتها بأوضاعها السابقة قبل تعرضها لهذه التحولات. هذه المفارقة الإشكالية التي يثيرها هذا التحول، هي التي تستوجب منا ضرورة إعادة قراءة الواقع الاجتماعي الجديد الذي رافق ظهور سلوكات جديدة للاستهلاك والسلطة والعلاقة بين الجنسين بإقليم شيشاوة، ومراجعة الفهم السوسيولوجي القائم لهذا

الواقع. لهذا فالبناء الإشكالي لهذه الدراسة، ينطلق من خلال قراءات استكشافية لدراسات نظرية، وأخرى ميدانية متعددة، اهتمت بمساءلة نطاق التغيرات الاجتماعية في المجتمع القروي، وأثرها المباشر في تراجع علاقة الأسر القروية بالقبيلة، وإقبالها على تبني إغراءات الحياة الجديدة. وهو التساؤل الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر التغيرات الاجتماعية في تغيير البنية الديمغرافية والقبيلية والاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية كجزء من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة؟

إنّ هذا الطرح الإشكالي للبحث، يمكن من إضفاء مقاربات متعددة في اتجاه التحليل والمناقشة والمعالجة المخصصة له، دون أن ننسى الوقوف عند الأسئلة الفرعية التي تشكل منحنى الإحاطة بكل الجوانب الممكنة لهذه القضية الاجتماعية والثقافية والديمغرافية، وأيضا في منحي رصد وتحديد معالم هذه الإشكالية من خلال تناول الأسئلة الفرعية التالية:

■ كيف ساهم التغير الاجتماعي في تحول الأسرة القروية من مجال قروي عتيق متعلق بالانتماء القبلي إلى نموذج مدني حديث مستهلك لكل مغريات الحياة العصرية بالوسط القروي؟

■ كيف أثر التغير الاجتماعي على تخلي الأسرة القروية على خصائها الديمغرافية التقليدية، وتجديد أدوارها وعاداتها وأعرافها وطقوسها ورموزها ووظائفها ومنطقها وكيفية إدراكها للعالم والأشياء وتمثلها للمجتمع؟

■ بأي معنى يمكن اعتبار ظهور أشكال جديدة من الأسر القروية نتيجة لتزايد عيش القرويين في تجمعات عائلية أحادية النواة، متحررة من الارتباط القبلي، ومقبلة على تبني المساكنة المشتركة كنوع من العلاقات الجديدة بين الجنسين؟

■ ما عناصر الثبات والتغير في ثقافة العيش المشترك في الأسرة القروية في ضوء المتغيرات الحضارية والاجتماعية المتلاحقة في المجتمع القروي؟

فرضيات الدراسة

على ضوء معطيات الإشكالية التي تم ذكرها سابقا، ارتأى هذا البحث مناقشة وتحليل الفرضيات التي يثيرها دراسة تعدد مسارات ومؤشرات تأثير التغير الاجتماعي على تحول علاقة الأسر القروية بالقبيلة من غريزة الانتماء القبلي إلى تبني إغراءات الحياة الجديدة بإقليم شيشاوة، وذلك بناء على المتغيرات المستقلة (الأسرة القروية، الخصائص الديمغرافية، العيش المشترك، الانتماء القبلي، الحياة الجديدة):

■ الفرضية الأولى: نفترض أن انتشار أنماط جديدة للاستهلاك والعيش يشكل جوهر التحولات الاجتماعية والثقافية و الديمغرافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي؛

■ الفرضية الثانية: نفترض أن إقبال المجتمع القروي على الانفتاح على مستجدات الحياة العصرية كان وراء تحول علاقة الأسرة القروية بالقبيلة من الارتباط الكلي إلى التحرر التدريجي.

عينة الدراسة

بدأت إجراءات الدراسة خلال ربيع سنة 2024، واختيرت عينة البحث وفقاً لظروف أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، وشموليتها لجميع مناطق شيشاوة. واحترامها للتقسيم الترابي، والتوزيع الجغرافي للجماعات القروية المعتمد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ومن أجل ضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس البالغ 54866 أسرة، تم التأكيد على أهمية حجم العينة، حيث بلغت 1646 أسرة، أي بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي. وتتوزع هذه العينة على الجماعات الترابية البالغ عددها 33 جماعة قروية.

أداة الدراسة

يفرض تنوع المتدخلين والفاعلين في مجال رصد أثر التغير الاجتماعي في تأرجح علاقة الأسر القروية بالقبيلة بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة بالمجتمع القروي بإقليم شيشاوة، وما نتج عن هذا التحول من ظواهر أثرت مباشرة على البناء الأسري والاجتماعي بإقليم شيشاوة، ضرورة تنوع تقنيات جمع المعطيات الميدانية انسجاماً مع الطبيعة الاستكشافية الميدانية للموضوع، والتي تستوجب اعتماد ثلاث تقنيات أساسية هي الاستمارة بهدف جمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية حول الموضوع، وإجراء مقابلات مباشرة مع مستجوبين يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، والملاحظة المباشرة لمتابعة الظاهرة المدروسة في واقعها الحقيقي، والتي صنفت كوسيلة أساسية لجمع المعلومات عن الثقافة التكنولوجية بإقليم

شيشاوة، وذلك بالاتصال المباشر بالسكان القروية، وفتح حوار معهم بهدف جمع المعطيات المطلوبة، فضلا عن تعزيز هذا العمل بالبحث الوثائقي الموسع.

طبيعة الدراسة ومنهجها

تصنف الدراسة الحالية ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى الكشف والتوسع في تحليل جوانب الإشكالية، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. وقد اعتمدنا، لإلقاء الضوء على حيثيات الإشكالية الواردة في البحث، والإجابة على أسئلتها، على منهج المنهج الكمي الذي يعتمد على المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، والذي يتيح جمع معطيات ميدانية كافية نسبيا للدراسة العلمية للموضوع في مجال ومجتمع جد واسعين، ويوفر كافة الإجراءات التي تساعد على اكتشاف الوقائع المختلفة للعمليات، والخطط المعدة لتحقيق تغييرات في المجتمع المستهدف، الشيء الذي يجعل هذه الدراسة، تجرى وفق المنهج الاستكشافي الاستطلاعي الميداني: حول النماذج والتطورات التفسيرية التي يدلي بها المستجوبون حول الظواهر التي أفرزتها تعدد مسارات ومجالات تأثير التغيرات الاجتماعية على تغيير البنية الديمغرافية والقبلية والاجتماعية والاقتصادية للأسر القروية كجزء من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة. ويمكن تبرير اختيارنا لهذا المنهج بخصائص الموضوع التي تتناسب في دراستها مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتفرغ المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها، فضلا عن قدرة

هذا المنهج في الجمع بين عمليتي التحليل والتفسير أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

حدود الدراسة

يتحدد إطار هذا البحث في ثلاثة حدود رئيسية، الحد الأول يتعلق بالتحديد المكاني، حيث تم اختيار إقليم شيشاوة كمكان لإجراء الدراسة لاعتبار أساسي، يتجسد في كونها إقليم شيشاوة مجال جغرافي واجتماعي واقتصادي وثقافي لظهور أشكال جديدة للحياة الاجتماعية بسبب الاستهلاك الكبير لمنتجات وقيم الحياة المعاصرة، والحد الثاني ينصب على التحديد الزمني، حيث أجريت الدراسة خلال الفترة الربيعية من عام 2024 وذلك بالتوزيع المباشر لأدوات البحث، والحد الثالث اهتم التحديد الموضوعي، حيث تم تحديد الاطار الموضوعي للبحث باستطلاع آراء وتصورات الساكنة القروية حول حدود ومجالات ونتائج تحلي القرويين على الارتباط بالنظام القبلي، وتأثيره على تغيير الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة القروية.

دواعي الدراسة

تجلت في اعتبارين أساسيين، أولهما اعتبار ذاتي، يتجسد بالخصوص في معرفتنا لهذا الموضوع الذي ارتبطنا به من حيث التكوين والنشاط المهني المتراكم، من هنا فإن هذا العامل سيساعدنا إلى حد كبير في إجراء الدراسة في ظروف مناسبة. يضاف إلى ذلك الرغبة والاهتمام الشخصي بتحول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والجماعات، وثانيهما اعتبار موضوعي، يتمثل في ضرورة معرفة الواقع الحقيقي لمعرفة كيفية تأثير التغير الاجتماعي في نشأة نماذج جديدة للحياة الأسرية القروية، المنزوعة من كل

علاقة بالقبيلة، والمرتبطة بمغريات الحياة الجديدة، وتحقيق مقارنة ميدانية لكل تجلياته، بحيث تعتبر هذه الدراسة ضرورة علمية وشرط أساسي لمواجهة التحديات المتنامية التي يفرضها الموضوع.

تفسير النتائج

تستوجب منهجية البحث العلمي في أثر التغيرات الاجتماعية على الأسر القروية بإقليم شيشاوة، استثمار المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأهميتها في تتبع مسار التحولات التي هيأت الشروط لتحول الحياة الأسرية من الخضوع للنظام القبلي إلى تبني النموذج المعاصر المهيمن على المجتمع القروي. وتحولها من الحالة الريفية الإقطاعية إلى الحالة الرأسمالية الحديثة (فايز، 1984، ص 76). ويتأسس هذا الاستثمار على المصادر المرجعية التي تعزز ما توصل إليه البحث الميداني من معطيات إحصائية، تخص مميزات البنية الديمغرافية القروية، وتقارن مظاهر التحول الاجتماعي بين المناطق الجبلية والسهلية. وتشكل نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1994 و 2004 و 2014، والمعطيات المتضمنة في الأرشيف الوثائقي، والتقارير الموضوعاتية، المنوغرافيات الجهوية لجهة مراكش-أسفي بصفة عامة، والإقليمية لإقليم شيشاوة بشكل خاص، أهم المصادر الوثائقية التي أغنت عملية البحث الميداني حول التحولات الديموغرافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة.

تقتضي عملية قراءة النتائج الميدانية المحصل عليها، التذكير بأن عينة البحث تتكون من 1646 أسرة تقطن بالعالم القروي بإقليم شيشاوة، وتشكل أساسا ماديا ومعرفيا لتحليل نتائج البحث الميداني حول انعكاسات التغيرات

الاجتماعية على البنية الديمغرافية للأسر القروية كجزء من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة.

1. التركيب الديمغرافي بإقليم شيشاوة: انعكاس لتحولات النظام القبلي والاجتماعي

يؤكد جاك بيرك في دراسة حول منطقة سكساوة، كإحدى المناطق القروية الكبرى بإقليم شيشاوة، أن البحث في المواضيع الموجهة للمعارف المؤطرة لعمل الباحث في قضايا وظواهر مجتمعات الشمال الإفريقية، يصطدم بالقبيلة كمكون أساسي للمجتمع (J.Berque, 1954, p261)، مما يبين أن تأثير ثقافة المجتمع القبلي، وقساوة الظروف الطبيعية والمناخية، وتوالي الأزمات الاقتصادية، تفرض على الساكنة القروية الاستمرار في التكتل في تجمعات تنظيمية على شكل قبائل، كشرط لاستمرار وجودها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتبرير الانتماء التاريخي لأصل القبيلة كوحدة اجتماعية، ظلت صامدة أمام مختلف الهجمات التي شنتها القوى التي توالى على حكم المغرب القديم كال حضارة الفينيقية والبيزنطية والوندالية (Montagne, 1930, pp : 140-141).

1) علاقة الأسر القروية بالقبيلة: بين غريزة الانتماء القبلي وإغراءات الحياة الجديدة

يدعم النظام القبلي السائد بإقليم شيشاوة صمود الساكنة القروية أمام إغراءات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ويعزز ميل الإنسان القروي

نحو التمسك بهذا النظام، والعيش في مؤسسات اجتماعية وتنظيمية موروثية. فغريزة الانضمام للقبيلة راسخة في البنية الذهنية للإنسان القروي، تنبع من كونها "غريزة بسيطة بدائية، منغوسة في أعماق الوجدان الإنساني، انغراساً لا يمكن معه اختزالها أو تفكيكها إلى علاقات أبسط". وتتحكم قوة النظام القبلي في مقومات بناء الأسر القروية، وتنظيم السلطة الاجتماعية لأفرادها، وتحديد معايير صارمة لاكتساب العضوية فيها، كالنسب والدين واللهجة والطائفة والمهنة والانتماء الجغرافي. ويبقى الرابط الدموي أهم هذه المعايير في ضبط قسّمات المجتمع كبناء تنظيمي متكامل (Gellner، 1969، p79). ويفسر تمسك الأسر القروية بالانتماء للقبيلة بالرغبة في تقوية الروابط بين الأسر المنتمية لها عن طريق حصر التزاوج بين أعضائها، والتحكم في سلوكياتهم الفردية والجماعية، مما يحول القرابة إلى قوة اجتماعية في المجتمعات القروية المبنية على العصبية القبلية (قنوص، 1989، ص 37)، ويجعل مفهوم الانتماء القبلي جوهر المفاهيم المركزية لنظام القبيلة بإقليم شيشاوة، يوجه طبيعة علاقة الفرد بالأسرة في كل زمان ومكان، ويجعل هذا الانتماء «رباطاً دموياً عضوياً جينياً، ووحدة عرقية وأخلاقية واجتماعية، وجسماً اجتماعياً يشمل تقسيمات فرعية معينة» (محمد مرجان، 2019، ص 22).

يطبع التعدد طبيعة العلاقة القائمة بين القبيلة والأسر القروية بحكم انعدام التماثل بين البنى الاجتماعية لمكونات هذا النظام القبلي (محمد أقديم، 2016، ص 260)، وخضوعها لتأثير عوامل تبادل الاستقرار المكاني بين الجبل والسهل، ونمط العلاقات التي يقيمها هذا النظام القبلي مع مجموعات قبلية خارج الإقليم كقبائل اذا محمود بتارودانت، وقبائل حاحا بالصويرة، وإذا

وزيكي باكادير. هذا التعدد يوضح " بأن القبيلة المغربية والأمازيغية بالخصوص، تتشكل من مجموع العائلات (الإيخسان)، إذ العائلة (الإخس أو العظم) كوحدة ميكروجماعية، ليست سوى صورة نووية للمجتمع، إنها حاضرة وبقوة وبكل ثقل تراثها وموروثها الثقافي، في كل المناطق المغربية لإعادة إنتاج النمط القبلي بها، الشيء الذي يجعل المدينة المغربية تشكيلا جديدا للقبيلة من خلال تجاذب علاقات الأسر وتبادل المصالح. فهي تحافظ على المشترك الجمعي في تدبير الشأن المحلي، مثلما كانت مساهمة في تكوين مجلس القبيلة أو «أجماعة» وفي أشكال التعاون والتنظيم الاجتماعي القبلي، ومنها «الأكادير» و«المطمورة» و«المرس» و«التويزة» والتوزيع العادل للمؤونة والحاجيات حسب عدد «الكوانين» وكيفية انتخاب العائلة والأسرة للأمغار" (الهادي الهروي، 2013، ص 21).

يفسر اختلاف مستويات تأثير القبيلة على الأسر القروية بتنوع التركيبات القبلية التي يتألف منها إقليم شيشاوة، والخصوصيات المميزة لكل قبيلة، ونوعية المؤسسات القائدة لها، وطبيعة التحالفات التي أبرمتها عبر مسارها التاريخي. ورغم هذا الاختلاف، لا يمكن الحديث عن فوارق عميقة بين هذا القبائل، فكما يؤكد جاك بيرك، يستحيل القول بوجود عرق خالص بالمفهوم البيولوجي للكلمة (لحسن اروي، 2020، ص 227)، وهذا ما يتضح "من خلال نموذج قبيلة سكساوة بالأطلس الكبير، حيث لا يمكن الحديث عن سلالة أو نسب أصلي لسكان هذه القبيلة، بل تتعدد أصولهم بفعل الهجرات من هذه المنطقة وإليها لأسباب صحية أو بيئية" (لحسن اروي، 2020، ص 227). فالتعدد الذي يطبع انتماء الأسر القروية يعود إلى تنوع النظام القبلي بإقليم

شيشاوة الذي يتشكل من المجموعات القبلية التالية: قبيلة أولاد بني سبع بمناطق سيدي المختار وسيدي محمد دليل وأولاد مومنة. وقبيلة الحمر بمنطقتي لمزوضية وأهديل. وقبيلة آيت هادي بمنطقة ابينو، وتتألف من غالبية كبيرة من البربر. وقبيلة الرجرجا وحممر بمنطقة سيدي بوزيد، وقبيلة ديمسيرة بمناطق تيمزكاديوين وأفلايسن وعين تازيتونت وإيروهالن. وقبيلة نفيفة بمناطق امتنانوت وواد البور، وقبيلة سكساوة بمناطق سيدي غانم وآيت حدو يوسف وللا عزيزة. أما قبائل متوكة، فتقطن بمناطق بوابوض أميدلان ورحالة وبوابوض وكوزمت وتمليلت وإشمران وتولوكولت وسيدي عبد المومن. وقبائل ايوران في بلدة ادويران. وتقطن قبيلة مزوضة منطقتي مزوضة والزاوية النحلية القرويين. وقبيلة فروكة بمجاط، وتتكون من أقلية من قبائل إزارجين وأولاد تدرارين وآيت لحسن، وقبيلة كدموة في مناطق آسيف المال وأدسيل وامين دونيت.

2) التفاخر الأسري بإقليم شيشاوة: بين الوحدة القبلية وتعدد معايير

الانتماء

ترتبط الأسر القروية بإقليم شيشاوة بماضيها وأصلها وتاريخها، فرغم عمق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست جوهر الحياة الأسرية والاجتماعية بمختلف المناطق القروية منذ عقود، بقي شعور الفخر بالانتماء خاصية حاضرة في الحديث اليومي للأفراد والجماعات، وصفة ملازمة لكل المحطات الكبرى التي طبعت تغيرات التركيب الديمغرافي القروي. ويرتبط هذا الشعور بالصفات المشتركة التي تميز الإنسان القروي، وحجم الأسرة الكبير، وطبيعة السكن القروي، والنشاط الزراعي وحضارة مجتمع الفلاحة.

يربط النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد القرويين بأصلهم القبلي والعربي. وهذا ما يجعل مختلف التحولات الكبرى بالوسط القروي، تستحضر دائما الأصل كصفة للتعبير عن الوحدة القبلية والانتماء الاجتماعي، والمكانة الاقتصادية، لكن هذا الانتماء مطبوع بتنوع أسسه بين ما هو ديني وتاريخي وسياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي تبعا لاختلاق المناطق والقبائل. وبما أن السند المادي الذي سنعتمد عليها في حديثنا عن تشبث الأسر القروية بالفخر بانتمائها الاجتماعي، لا يخرج عن سنيين أساسيين، أولهما الروايات الشفوية لأرباب الأسرة القروية التي التقينا بها أثناء إنجاز هذا البحث، وثانيهما بعض الروايات التاريخية غير المثبتة، والتي عبارة عن شذرات منتشرة في مجموعة من الوثائق التاريخية. ففي جماعة أهديل، تربط الساكنة القروية تفاخرها وانتمائها بالعامل العربي، وذلك من خلال استحضار روايتين، رواية تقول بأن سكان المنطقة ينتمون إلى قبائل بني معقل ذات الأصول اليمنية - منطقة احمر، والتي هاجرت إلى جنوب المغرب في القرن الحادي عشر لتستوطن المنطقة الواقعة بين وادي درعة ووادي السنغال، ورواية ثانية تؤكد بأن سكان المنطقة ينتمون إلى سلالة الشرفاء الأدارسة، وجدهم أبو السباع الذي استقر مع ذريته في المنطقة في نفس الفترة، ويعتبر وجودهم في منطقة احمر وفي أهديل بالخصوص نتيجة لإدماجهم في جيوش الدولة السعدية لتحرير منطقة الحوز من قبضة الجيوش البرتغالية، وهو ما يفسر انقسام سكان المنطقة من الناحية الإثنية إلى فختين هما فخدة فرجان حمرة وفخدة الشرفاء الأدارسة. أما في جماعة عين تزيوتون، فتربط الأسر القروية شعور الانتماء بدور الساكنة التاريخي في مقاومة الاستعمار، وافتخارها باحتضان الجماعة للطريق

السلطانية (اغراس-ان-اوكلید)، والذي جعل ساكنة المنطقة تلعب دور الدرع الواقي لقبيلة دمسيرة عبر التاريخ، واستقرار مجموعات بشرية مكونة بالأساس من أيت داود وأيت محند وأيت موسى. وفي جماعة أيت هادي، تفتخر الأسر القروية بالتعدد في أصول السكان المحليين. بين أصول جزائرية لوجود قرية بالتراب الجزائري تسمى "أيت هادي"، والانتساب إلى حاشية السلطان "الأكل" مولاي الحسن المريني الذي وطنهم بالمنطقة بعد تهديد الوباء الذي ضرب المغرب في فترته، والانتماء إلى أتباع الولي مولاي عبد الله أمغار المدفون قرب الجديدة، والقول بربط أصل سكان المنطقة بالأصول الأمازيغية المنحدرين من المناطق الجبلية المحيطة، والمستقرين بالمناطق السهلية بحثا عن المراعي أو طلبا لحماية القايد المتوكي. وفي جماعة أيت حديوسف، يرتبط شعور التفاخر بالانتماء الديني، فجل الأسر القروية تؤكد على انحدرها من أصل جدها يوسف بن عمرو بن تاشفين، مؤسس مدينة مراكش. ولشدة تعلق الساكنة بهذه الشخصية، أقاموا له مزارا رمزيا في دوار أكادير نتسكين، يخصصه بالرعاية والاهتمام. وفي جماعة سيدي غانم، تفتخر الأسر المحلية بنسبها الشريف للولي سيدي غانم الذي يعتبر من دعاة السلام بالمنطقة في حقبة تاريخية معينة، والذي ساهم في استقرار الساكنة بالمنطقة منذ ثمانية قرون على مستوى ضفتي واد سكساوة بالأطلس الكبير، وانقسامها إلى مشيختي ايت لحسن وايت عبد الله، اللتين تشكلان أكبر كثافة سكانية بالجماعة حاليا، وتعد هذه المنطقة من سكساوة موقعا محصنا للمقاومة منذ القدم ضد المستعمر. أما في جماعة بوابوض، يقود الحديث عن دور العامل السياسي في استمرار تعلق الأسر القروية بشرف الانتماء القبلي، والذي تقوى باستقرار أسر قروية ترتبط بسياسة

القياد الذين مروا بحكم المنطقة، كالقائد مسعود، والقائد موسى أو محمد، والقائد عبد المالك المتوكي، والد القائد إبراهيم الذي حكم المنطقة إبان الحماية. فلا زالت هذه الأسر تفتخر بحق استغلال الأراضي الخصبة المملوكة لقبائل متوكة، والتي منحها سلطات الحماية لهم عرفان لهم على مناصرة المستعمر الفرنسي. هذا الإرث التاريخي، جعل الأسر القروية بقبيلة امتوكة تتوزع بين فخذتين كبيرتين هما ادا أوتليل وأيت سنا، رغم وجود فخذات فرعية أخرى، وتضم ثمان عائلات كبرى هي أيت المحور، أيت بركة، أيت وشكان، أيت بيدوش، أيت سنا، أيت عيسي، أيت عبد المومن، وأيت علي أوفارس. وفي جماعة أمدلان، يبرز العامل الثقافي في تحديد الانتماء القبلي للأسر القروية، فالعلاقة بين تسمية الجماعة وطبيعة الأسر القروية القاطنة بها، حاضرة في التاريخ المحلي، ومعبرة عن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها الوسط القروي، ومؤكدة لتسميتهم بالأمازيغية "الشاهد"، وانتمائهم لفخذتين فخدة أنزامر وفخدة إداوتاليت. وفي جماعة واد البور، تفتخر الأسر القروية بالانتماء العلمي، كمنطقة تتوفر على مدرسة قرآنية عتيقة تحت اسم "المدرسة العتيقة لتالمست"، أسست في أواسط القرن التاسع عشر على يد سيدي الحسين آيت بيهي بن محمد، أضفت على المنطقة طابعا روحيا يتعدى الحدود المحلية والجهوية. ويتشكل نسيجها السكاني من ثلاث فخذات: أمسناس بالجهة الغربية للجماعة، ووحدة واد البور تتموقع بالوسط، وأيت إميزان بشرق الجماعة.

3) ديمغرافية إقليم شيشاوة: اتساع نطاق الأسر القروية التي ترأسها النساء

يتميز النمو الديمغرافي بإقليم شيشاوة بالنمو السريع، والتوزيع المتباين للسكان، وميل التزايد الطبيعي نحو الاستقرار. إذ يبلغ عدد سكان الإقليم 369,955 نسمة سنة 2014، مقابل 339,818 نسمة في عام 2004، بزيادة قدرها حوالي 8.14٪، يشكلون نسبة 8.18٪ من مجموع السكان القاطنين بجهة مراكش-أسفي، والمقدر بـ 4,520,569 نسمة، يمثل منهم السكان الحضريين 43.774 نسمة مقابل 295.736 نسمة للسكان القرويين، بنسبة 87,73٪ من مجموع السكان. وتنتشر هذه الساكنة على مساحة إجمالية قدرها 6.600 كلم²، بنسبة 16.85٪ من المساحة الإجمالية لجهة مراكش-أسفي البالغة 39167 كلم²، بمعدل كثافة سكانية يصل إلى 47,24 نسمة/كلم². لكن هذا المعدل يسجل تباينا كبيرا بين الجماعات القروية، ففي جماعة أيت هادي، تبلغ الكثافة السكانية 105 نسمة/كلم². وفي جماعة لمزوضية عرفت كثافة سكانية كبيرة وصلت 63.6 نسمة/كلم²، مما يجعلها أكبر من حيث عدد السكان من دائرة شيشاوة بـ 44,8 نسمة/كلم². وإقليم شيشاوة بـ 51.3 في نسمة/كلم². أما جماعة أولاد مومنة، اعتبارا لمساحة الجماعة وعدد سكانها، فإن الكثافة السكانية تصل إلى 22 نسمة/كلم². وفي جماعة السعيدات تبلغ الكثافة السكانية 16 نسمة/كلم²، بينما تتوفر جماعة سيدي بوزيد الركراكي على كثافة سكانية عالية جدا تصل إلى 187 نسمة/كلم². وفي جماعة سيدي المختار تمثل الساكنة 5.6 ٪ من مجموع سكان إقليم شيشاوة، بكثافة سكانية تبلغ حوالي 64 نسمة/كلم²، وهي كثافة ضعيفة بالنظر إلى شساعة المجال وتشتت السكان. وكسب متوسط الكثافة

السكانية بأفلايسن وحده أكثر من 3 نقط خلال نفس الفترة، وانتقل من 36,19% نسمة/كم² إلى 39,6 نسمة/كم². وفي جماعة عين نزيتونت، وبسبب ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات، فإن النمو البطيء كخاصية مشتركة لمجموع مجال دمسيرة، تؤدي إلى استقرار الكثافة السكانية بالجماعة في 45 نسمة/كم². وفي جماعة اروهالن تصل الكثافة السكانية تصل إلى 60,97 نسمة/كم². ورغم هذا التباين، فإن الخاصية المشتركة بين جميع المناطق القروية هي تمركز غالبية سكان الإقليم في وسطه القروي، وتوزيعهم على تركيبة قبلية تشمل قبائل أمازيغية (انفيفة- دمسيرة- امتوكة- سكساوة)، وعربية بعضها ذات أصول صحراوية. يشكل هذا المزيج الديمغرافي تنوعا ثقافيا وحضاريا بإقليم شيشاوة.

الجدول رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب الجنس والوضعية العائلية

المتغير	الصفة	العدد	%
أفراد العينة حسب الجنس	الأب	823	50
	الأم	264	15.71
	الابن	394	24.30
	البنت	132	8
	آخر	33	2
	المجموع	1646	100
أفراد العينة حسب الوضعية العائلية	عازب	75	28.75
	متزوج	944	57.34
	وضعية طلاق	112	6.79
	وضعية هجر بيت الزوجية	470	4.58
	أرمل	45	2.72
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن نسبة 74.30٪ من أرباب الأسر القروية، تنتمي إلى فئة الذكور، تتوزع بين نسبة 50٪ للآب و 24.30٪ للآباء مقابل نسبة لا تتجاوز 23.71٪ للنساء، تستحوذ فيها الأم على نسبة 15.71٪. وهو ما يكرس هيمنة رأي الذكور على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالعالم القروي، واحتكار مهمة التحدث باسم الأسر القروية. فغالبية الأسر القروية يرأسها الرجل بنسبة 75٪ مقابل 83.4٪ على الصعيد الوطني، بانخفاض يقدر بتسع نقط بالمقارنة مع النسبة المسجلة سنة 2011، والمقدرة ب 84.6٪، بينما تشكل الأسر القروية التي ترأسها المرأة نسبة 25٪ مقابل نسبة 16.4٪ على الصعيد الوطني، بزيادة قدرها عشر نقط بالمقارنة من النسبة المسجلة سنة 2011 والمحددة في نسبة 15.4٪، الشيء الذي يبرز التطور الحاصل في السنوات الأخيرة لصالح النساء، بارتفاع نسبة الأسر القروية التي تعيلها النساء لظروف الطلاق أو وضعية وفاة الزوج (أرمل)، وتمتع المرأة الزوجة بحق احتضان ورعاية الأطفال، والحصول على وضعية الوصي القانوني في حالة وفاة الزوج أو عجزه.

II. النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة: من الانفجار الديمغرافي إلى

التراجع

سجل تفاعل البنية الديمغرافية مع مسار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالية التي يشهدها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة، واتخذ هذا التفاعل أبعادا متعددة، وارتبط بتطور البنيات التقليدية، واتسم بالتباين

بين السهول والجبال. فقد انعكس هذا التفاعل على تسجيل تزايد ديمغرافي أقل بكثير في الوسط القروي مقارنة مع المجال الحضري في جل المحطات الكبرى للإحصاء، ففي سنة 1971، بلغ النمو الديمغرافي في المجتمع القروي نسبة 1.8% مقابل 4.3% بالمجال الحضري، وفي سنة 1982 سجلت نسبة 1.4% مقابل نسبة 4.5%، وفي سنة 1994 انخفض هذا النمو إلى نسبة 0.7% مقابل 3.6%، وفي سنة 2004 استقر في نسبة 0.6% مقابل 2.1%، وفي سنة 2014، سجل النمو الديمغرافي بالوسط القروي درجة الصفر مقابل 2.2% بالمدن. ويمكن تفسير هذا التباين الكبير في التزايد الطبيعي للسكان بين المجالين القروي والحضري بالهجرة القروية الكبيرة، ونشأة مدن ومراكز حضرية جديدة، وارتفاع نسبة التمدن التي انتقلت من 29% سنة 1965 إلى نسبة 62.4% سنة 2018، الشيء الذي نتج عنه نمو الساكنة الحضرية لمدينتي امتنانوت وشيشاوة بنسبة 15% مقابل تسجيل سلبية النمو في جل المناطق القروية بنسبة 0.01%، ويظهر هذا التباين على مستوى الدوائر، إذ تسجل دائرة شيشاوة أعلى نسبة للنمو الديمغرافي ب 1.17%، تليها على التوالي دائرة امتنانوت بنسبة 1.01%، ثم دائرة أمحاط 0.75%، وأخيرا دائرة امتوكة بنسبة 0.38%. وداخل كل دائرة، نسجل تباينا في معدلات النمو الديمغرافي بين الجماعات القروية التابعة لها، ففي جماعة أهديل يسجل النمو الديمغرافي في نسبة 0.1%، وفي جماعة أيت هادي نسبة 0.82%، وفي جماعة لمزوضية نسبة 0.94%، وفي جماعة السعيدات يسجل معدل نمو سلبي -0.1%، وفي جماعة سيدي بوزيد نسبة 0.7%، وفي جماعة سيدي المختار نسبة 1.2%، وفي جماعة سيدي محمد دليل نسبة 0.21%، وفي جماعة أيت حدو يوسف نسبة 1.56% وتسجل جماعة اروهالن نسبة 1.18%، وفي جماعة للاعزيزة نسبة 1.09%. ويمكن تفسير هذا التباين بين الجماعات القروية بتوالي سنوات الجفاف،

نقص الخدمات الأساسية وظاهرة الهجرة القروية، وتحسين فرص الولوج للخدمات الصحية. أما على مستوى المجال، نلاحظ تباين بين المناطق الجبلية والمناطق المنبسطة، ففي جماعة أفلايسن كنموذج عن المناطق الجبلية، تنمو الساكنة بوثيرة بطيئة رغم فتوتها، مما جعلها تستقر في حدود 8200 نسمة سنة 2014 بسبب الهجرة القروية. وإذا انتقلنا إلى جماعة اهديل كنموذج عن المناطق السهلية، نسجل بأن الساكنة القروية تتميز بهيمنة الفئة العمرية الأقل من ثلاثين سنة بنسبة 67,8 % من هذه الساكنة. بينما الفئة التي يفوق عمرها 60 سنة لا تمثل إلا نسبة 7,4 % من المجموع. في حين تمثل الفئة النشيطة (15-60 سنة) نسبة 8,51 %، وهو ما يشير إلى أن عدد سكان الجماعة عرف نموا ديموغرافيا ضعيفا قدرت نسبته ب 0,1 % سنويا، لم يتجاوز هذا التزايد أكثر من 1028 نسمة في 22 سنة، أي بمعدل 48 نسمة في السنة.

الجدول رقم 02: تطور ساكنة إقليم شيشاوة حسب السن والجنس

تقديرات 2022	إحصاء 2014	إحصاء 2004	إحصاء 1994		
192656	173768	152853	135880	الذكور	عدد السكان
195202	177325	156375	031094	الإناث	
387858	3510948	309229	272975	المجموع	
68306	66227	68680	67786	الذكور	الفئة العمرية 0-20
64834	62853	63021	65158	الإناث	
133141	129083	128703	128612	المجموع	
59528	56066	48032	43451	الذكور	الفئة العمرية 20-39
58856	58205	51979	43527	الإناث	
118386	114272	100012	78206	المجموع	
42293	37312	29039	17459	الذكور	الفئة العمرية 40-59

46808	39924	29208	19702	الإناث	
89103	77237	58251	31147	المجموع	
22696	15339	10810	8667	الذكور	الفئة العمرية 60-79
23545	16307	12708	10189	الإناث	
46246	31648	23520	15650	المجموع	
1954	1361	915	504	الذكور	80 فما فوق
3089	2317	1313	715	الإناث	
5046	3681	2229	1104	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني 2024

توضح معطيات الجدول رقم 02، أن النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة، مر بثلاث مراحل كبرى، المرحلة الأولى الممتدة من الاستعمار إلى بداية الاستقلال، اتسم فيها تعداد السكان القرويين بالاستقرار النسبي، وببطء وضعف التزايد الديمغرافي الذي لا يتعدى 1%، والذي يمكن تبريره بما حدده محمد امهدان في الخسائر البشرية التي عرفت المنطقة من جراء ارتفاع الولادات والوفيات معاً، وتتابع الكوارث الطبيعية، والجفاف، والحروب، والأوبئة، والصراعات القبلية، والهجرة بسبب بطش القياد المحليين. المرحلة الثانية ظهرت مع بداية الستينات من القرن الماضي، وسجلت نسبة 2.6% للنمو الديمغرافي، واستمر هذا النمو إلى نهاية التسعينات، فطيلة أربعة عقود متتالية، اتسم النمو الديمغرافي بالانفجار الديمغرافي الهائل في جل المناطق القروية، بفعل تحسن الأوضاع المعيشية، وارتفاع نسب الإقبال على الخدمات الصحية، وتراجع نسبة الوفيات التي انتقل معدلها من 1,9% سنة 1962 إلى 0,6% سنة 2000، ونفس الأمر ينطبق على نسبة وفيات الأطفال التي تراجعت من 14,9% سنة 2000.

سنة 1962 إلى 3,6٪ سنة 1997، واستمرار تأثير الثقافة المحلية المشجعة على الإنجاب، وتزايد نسب الزواج المبكر. وأخيرا المرحلة الثالثة التي ظهرت مع مطلع الألفية الثالثة، وسميت بمرحلة الانخفاض التدريجي في نسب النمو الديمغرافي، حيث لأول مرة، ينحدر نسبة النمو السكاني إلى ما دون 1.6٪. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع وثيرة الهجرة القروية، وبروز تحولات عميقة في سلوكيات الإنجاب والتنظيم العائلي، وتغيير المواقف نحو دور الأبناء، وارتفاع سن الزواج الأول، وتراكم المشاكل المادية والاقتصادية، وانخفاض معدل الخصوبة، حيث تسجل نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 5 و9 سنوات، وهو ما يمثل تحولا جذريا بالمقارنة مع سنة 2011.

1) ساكنة إقليم شيشاوة: استمرار فتوة المجتمع وارتفاع نسبة الشيخوخة

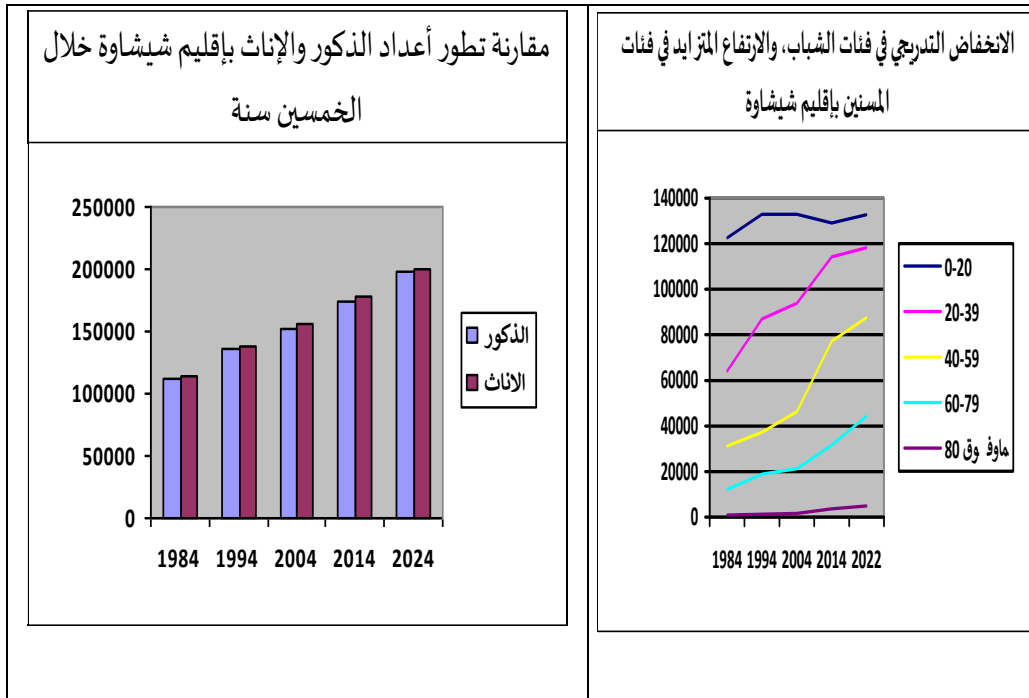
تتميز البنية العمرية الحالية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة بهيمنة بنية سكانية فتيّة، يغلب عليها الأطفال والشباب، وتناقص أعداد المسنين، إذ يعبر الهرم السكاني عن هذا التوزيع التقليدي للسكان حسب فئاتهم العمرية، والذي يحتل الأطفال والمواليد قاعدته العريضة، ويستحوذ كبار السن على قمته، بينما تتموقع الفئات النشيطة في وسطه. ففي جماعة اهديل تمثل الفئة العمرية الأقل من ثلاثين سنة 67.8٪ من الساكنة المحلية، أما الفئة التي يفوق عمرها 60 سنة فلا تمثل إلا 7.4٪، في حين تمثل الفئة النشيطة (15-60 سنة) نسبة 51.8٪ مع تسجيل هيمنة العنصر الذكري بنسبة 51.4٪. وفي جماعة ايت هادي تتميز البنية السكانية بحضور كبير للفئات السكانية النشيطة، خاصة الفئة ما بين 15 و59 سنة، التي تمثل 57.50٪ من مجموع ساكنة الجماعة، تليها فئة الشباب تحت

سن 15 سنة بنسبة 32.20%، وأخيرا الأشخاص المسنون البالغون أكثر من 60 سنة بنسبة 10.30%. أما بالنسبة للبنية السكانية حسب الجنس، فيسجل ترجيح كفة النساء بنسبة 51.50% من مجموع ساكنة الجماعة، في حين يمثل الرجال 48.50%. وفي جماعة لمروضية تتميز الساكنة المحلية بهيمنة فئة الشباب بنسبة 48.60% للذين تقل أعمارهم عن 19 سنة، ونسبة 34.40% للذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و45، أما الأشخاص البالغين من العمر 60 عاما وأكثر فيمثلون 7.20% في حين أن عدد الأطفال في سن التمدرس (بين ستة وأحد عشر عاما) يمثلون 9.80% من مجموع سكان الجماعة، كما تبلغ نسبة الذكور 51.90% مقابل 49.10% للإناث. وفي جماعة السعيدات تتسم البنية العمرية للسكان بهيمنة فئة السكان النشيطين، حيث أن الأشخاص التي تتراوح أعمارهم بين 19 و40 سنة يمثلون 70% من الساكنة الإجمالية، أما الشباب دون سن 18 سنة، فيشكلون 15% من الساكنة الإجمالية، أما من تزيد أعمارهم عن 41 سنة فيمثلون 15%، ويمثل الذين تفوق أعمارهم الستين سنة 9.6%. ويبين توزيع السكان حسب النوع غلبة خفيفة للرجال بنسبة 50.6% من مجموع السكان مقابل 49.4% للنساء. وفي جماعة سيدي المختار يتضح أن البنية العمرية للسكان تتميز كذلك بهيمنة فئة السكان النشيطين، حيث أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة يبلغون 59% من الساكنة الإجمالية، أما الأطفال دون سن السادسة، فيشكلون 11%، أما من تزيد أعمارهم عن 60 سنة فيمثلون 9%. وهكذا يمكن القول إن الجماعة القروية سيدي المختار تتوفر على ساكنة شابة ونشيطة، بالرغم من ضعف سوق الشغل، حيث يبلغ معدل المشاركة في سوق الشغل 40%، ويصل هذا المعدل في صفوف

الرجال إلى 27.1% مقابل 21% في صفوف النساء 21%. وفي جماعة سيدي محمد دليل يغلب طابع الشباب على ساكنة الجماعة، حيث أن أكثر من نصف الساكنة لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة، موزعين حسب الجنس بين 51% للذكور و49% للنساء، كما أن الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة يمثلون نسبة 54% من إجمالي الساكنة، أما الأطفال دون سن الخامسة فيمثلون 10.8% غير أن المسنين فوق 60 سنة يشكلون 9%، مما يؤكد الحاجيات الأساسية من التجهيزات، التعليم، السكن، العمل والاندماج الاجتماعي. وفي جماعة افلايسن رغم أن معدل الوفيات لا زال مرتفعاً بنسبة 49.2%، فإن توزيع السكان حسب الفئات العمرية يكشف عن خصائص ديمغرافية مهمة بالجماعة تتمثل أساساً في فتوة سكانها، حيث أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تصل إلى 41%، وتشكل الفتيات أكثر من نصف هؤلاء الأطفال. وفي المقابل فإن فئة السكان الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 60 سنة كسبت 0.5 نقطة منتقلة من 7.1% إلى 7.6%. وقد تم تسجيل تباين كبير بين الجنسين من حيث الفئات العمرية بين 15 و34 عاماً، وربما يمكن تفسيره بظاهرة الهجرة التي تمس الشباب. وفي جماعة ايت حد يوسف، يتشكل معظم سكان الجماعة من الشباب بنسبة 62.2% من السكان. وفي جماعة اروهالن تبلغ الساكنة الشابة نسبة 60.2% من الساكنة، و41.4% للذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، أما الأطفال أقل من 5 سنوات يمثلون 14.4% من مجموع الساكن، ما يبين الحاجة الكبيرة إلى البنيات التحتية الأساسية، السكن والشغل. هذا التوزيع يفضي إلى الحديث عن ثلاث مجموعة كبرى للسكان بالوسط القروي تبعا للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، المجموعة الأولى تخص

الفئات العمرية أقل من 15 سنة، تصل نسبتها إلى 31.9% من السكان القرويين مقابل 26.3% بالوسط الحضري، تتوزع ما بين 32.4% للذكور و31.4% للإناث. وتعيش هذه الفئة في هذا السن مرحلة النشأة والنمو، وتتسم بضعف الإنتاجية، وتأثر وضعيتها الديمغرافية بالتباين المسجل بين الولادات والوفيات. أما المجموعة الثانية، فتشمل الفئات العمرية بين 15 و64 سنة، تمثل نسبة 60.6% من الساكنة القروية مقابل 66.2% بالمجال الحضري، يمثل منها الذكور نسبة 59.9% مقابل نسبة 41.1% للإناث. ويهيمن الشباب على تركيبتها الديمغرافية، وتحتكر وسائل الإنتاج، وتعيد فئات الأطفال والشيوخ، وتحافظ على استمرار المجتمع القروي عبر الإنجاب. وأخيرا المجموعة الثالثة، فتخص فئات المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة، والذين يمثلون 7.4% من السكان القرويين مقابل 7.5% للسكان الحضريين. تتوزع ما بين 7.6% للذكور و7.3% للإناث، غير أن هذا الامتياز المسجل للذكور في هذه المرحلة يتجه نحو التغير لتسجيل هيمنة الإناث على تركيبتها البشرية بسبب امتداد أمد الحياة لدى الإناث، وتتميز بضعف مردوديتها الإنتاجية، وانتشار الأمراض المزمنة في صفوفها، وتوظيف تجاربها الحياتية في تعزيز التماسك الأسري، وتوجيه الشباب نحو تحقيق طموحاتهم.

الشكل رقم 01: الخصائص الديمغرافية بإقليم شيشاوة بين انخفاض فئات الشباب وتطور أعداد الجنسين

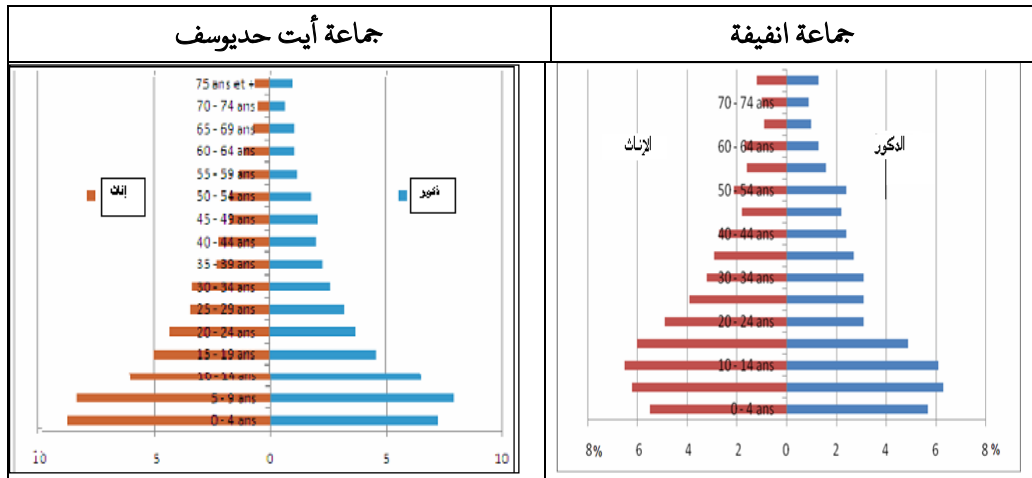


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2024

تبين معطيات الشكل رقم 01، أن متغير السن حاضر بقوة في البنية الذهنية المحلية، ومطبوع بالاختلاف تبعاً لمتغير الجنس، خصوصاً بين الأب والأم. فأكثر الأعمار التي أفرزتها نتائج البحث الميداني بالنسبة للجنسين معاً، الفئة العمرية التي تمتد من 25 إلى 45 سنة بنسبة 78.10%، في مقابل 21.90 % فقط لباقي الفئات. مما يعني أن أغلب الأسر القروية بإقليم شيشاوة، يتراوح معدل عمر الأب فيها بين 25 و55 سنة، ويعرف تركيزاً كبيراً في المرحلة العمرية الممتدة بين 35 و45 سنة، بينما ينخفض هذا المعدل بالنسبة للأم إلى ما دون 25 سنة، حيث أغلب ربات البيوت صغيرات السن، وهذا ما يفسر ظاهرة الزواج

المبكر بين الجنسين، واعتماد صغر سن المرأة أساس تشكيل الأسر القروية، وتحميل النساء مسؤولية العمل المنزلي والإنجابي في سن أصغر من الحد الأدنى المُحدد بـ 18 عاماً.

الشكل رقم 02: اختلاف هرمي الأعمار بين المناطق الجبيلة (أيت حديوسف) والمناطق المنبسطة (جماعة انفيفة)



المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

ساهمت التغيرات الاجتماعية في قلب أسس الهرم السكاني القروي بإقليم شيشاوة، والقائم على النموذج التقليدي المرتبط بتسجيل نسبة مهمة من الساكنة الفتية في قاعدته، واستمرار الامتياز الطفيل للذكور على حساب الإناث عند الولادة، خصوصا في الفئة العمرية بين سنة وتسع سنوات. هذا النموذج السائد لمدة طويلة، يتجه نحو تسجيل الامتياز لصالح الإناث ابتداء من الفئة العمرية 10-14 سنة، وبداية اتساع مستوى القمة على غير العادة بنسبة تمثل 8.7% للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة. ويفسر هذا التغير بارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، ونشاط ظاهرة الهجرة القروية،

وتراجع خصوبة المرأة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان القرويين من الجنسين، مع تسجيل امتياز طفيف لفئة النساء على حساب الرجال في أمد الحياة. لكن هذه المعطيات تختلف بين المناطق المنبسطة والمناطق الجبلية.

يوضح الشكل رقم 02، أن معظم سكان المناطق المنبسطة من الشباب بنسبة 55,9 % من السكان، لا تتعدى أعمارهم 25 سنة، مما يفسر الاحتياجات الهائلة إلى المنشآت الأساسية كالسكن والشغل. وتتجسد فتوة الساكنة في هرم ذي قاعدة عريضة، حيث أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يمثلون أكثر من ثلث السكان بنسبة 34,7 %. أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، فيمثلون نسبة 10,5 % من مجموع السكان، ويمكن تفسير هذه الوضعية بمعدل الخصوبة المرتفع والذي يحدد الشكل العام للهرم على خلاف المكونات الديمغرافية الأخرى. ويتخذ المظهر العام لبنية الأعمار تقريبا شكل الحرف v مقلوبا مع قاعدة واسعة، وهيمنة للذكور في الفئة العمرية دون 14 سنوات. وتبين هذه الحالة أن ظاهرة الشيخوخة نسبية. أما في المناطق الجبلية، فنجد أن قمة الهرم تميل نحو التسطح أكثر من المعتاد، فحوالي 1/10 الساكنة القروية تتجاوز أعمارهم 60 سنة، وهذا يدل على أن أمد العمر في ازدياد مطرد في السنوات الأخيرة. ويفسر هذا تراجع نسبة الذكور في هذه المناطق بالأساس بظاهرة الهجرة التي أصبحت ظاهرة هيكلية بالمناطق الجبلية، والتمدرس الذي أصبح يعمم بشكل متزايد في العالم القروي.

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى كون إقليم شيشاوة لا يشكل استثناء بين الأقاليم المغربية فيما يخص سير تركيبته البشرية نحو الانخفاض التدريجي في فئات الشباب، والارتفاع المتزايد في فئات المسنين، فعدد الأطفال الذين يقل

عمرهم عن 15 سنة انخفض بسبب التراجع المسجل في الخصوبة بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الإحصاء الوطني لسكان والسكنى لسنة 2014، بحيث انتقل عدد الأطفال ما بين 4-5 سنوات، مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأولي، من 43527 ألف إلى 40110 ألف، وانتقل عدد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة، مرحلة التعليم الابتدائي، من 53857 ألف إلى 50126 ألف، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة، مرحلة التعليم الإعدادي، من 33359 ألف إلى 30116 ألف. فتوجه المجتمع القروي بإقليم شيشاوة نحو الشيخوخة، تؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط، والتي تبرز اتساع نطاق شيخوخة المجتمع القروي، فعدد الأشخاص البالغين 60 سنة أو أكثر تزايداً مطرداً ما بين 2014 و2050 وذلك بوتيرة 3,3% كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الساكنة بأكثر من خمس مرات لتنتقل من 35329 إلى 49197، وستمثل 38.10% من مجموع السكان في الوقت الذي كانت لا تمثل سوى 41.80% سنة 2014. فاتجاه التغيرات الديمغرافية بالوسط القروي نحو تسجيل انخفاض تدريجي في أعداد الشباب وتزايد في شيخوخة المجتمع، يجعل البنية السكانية لا تختلف كثيراً عن نظيرتها الوطنية، والتي تظل محافظة على خصائصها المتمثلة في هيمنة الشباب، واتساع قاعدة الهرم السكاني، وسيره نحو الضيق في قمته، وتسجيل تساوي نسبي بين الجنسين في فترتي الطفولة والشيخوخة. كما أن ما سيلحق هذا الهرم من تغيرات، سيكون منبعاً للعديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فحضور الشباب إلى جانب الشيوخ في المجتمع القروي مكسب تستثمره الأسر القروية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإفرادها، كما أن التنوع في الأجيال يسمح

بالانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى دون عوائق، ويغني النقاش بين الأفكار القائمة والأفكار الجديدة، ويحول الأسر القروية إلى مجال مشترك يستوعب الجميع. هذا التحول التدريجي في المجتمع القروي من الفتوة نحو الشيخوخة، ينطبق عليها ما أكده إميل دوركهايم بقوله أن تغير عدد ونوعية وطبيعة الساكنة في أي مجتمع، ينتج عنها تقسيم جديد للعمل، والتسريع من وثيرة التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي (إميل دوركايم، 1985، ص 123).

(2) الوضعية العائلية لأرباب الأسر القروية: هيمنة المتزوجين

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن الوضعية الاجتماعية لأرباب¹ الأسر القروية تعرف هيمنة المتزوجين بنسبة 57.34% مقابل 59.6% كمعدل وطني، أما غير المتزوجين فتبلغ نسبتهم 42.66% مقابل 33.1% على الصعيد الوطني، هذه الأخيرة تتوزع بين نسبة 6.79% لوضعية الطلاق مقابل 5.6% على الصعيد الوطني، ونسبة 02.72% لوضعية الترميل مقابل 2.2% كمعدل وطني، ونسبة 4.58% في وضعية هجرة بيت الزوجية، ونسبة 28.57% لفئة العزاب، ذلك أن 4 من 10 أشخاص أعمارهم ما بين 15 و29 سنة كلهم عزاب في المناطق السهلية والمتواجدة بهوامش المراكز الحضرية. ولقد تجاوزت هذه النسبة نصف الرجال في نفس هذه الفئة العمرية. فعقد مقارنة بين الذكور والإناث، نجد أن نسبة المتزوجين متقاربة بين الجنسين، بينما ترتفع نسبة غير المتزوجين من الرجال مقارنة بالنساء بحوالي 11 نقطة، وعلى النقيض من ذلك، ترتفع نسبة المطلقات والمترملات والمنفصلات لتشكل نسبة 14% مقارنة بالرجال بحوالي 5.11 نقطة،

¹ - الحالة الاجتماعية لشخص ما مع مراعاة قوانين وأعراف الزواج.

ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في نسبة المترملات بسبب فارق السن بين الزوجين، إذ غالبا ما يكون سن الزوج أكبر من الزوجة (وزارة الصحة، سنة 2020، ص 57). فقدسية الزواج لدى الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وتشبت أفرادها بالحياة الزوجية، ظلت صامدة رغم عمق التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع القروي، مع تسجيل اختلافات بين المناطق القروية، فحضور وتراجع وضعية الزواج خاضعة لمبدأ التنوع بين المناطق القروية بإقليم شيشاوة، فأدنى معدلات العزوبة والزواج، وأعلى معدلات الشيخوخة يتم تسجيلها بجماعتي للا عزيزة وأيت حدو يوسف. في جماعة لمزوضية يتبين أن نسبة المتزوجين تبلغ 60.1% من الساكنة المحلية، تشكل منهم الإناث 62.8% مقابل 57.7% للذكور، ما يتيح القول إن الفتيات يتزوجن أكثر من الأولاد، وخلافا لفئة المتزوجات، تمثل فئة العازبين 33.9% من مجموع السكان، موزعة بين 40.9% للذكور و26.4% للإناث، وتجدر الإشارة إلى تسجيل نسبة ضئيلة جدا من المطلقات التي هي أقل من 1%، مما يوضح قوة المجتمع والصلات القبلية بين المتزوجين. وفي جماعة السعيدات، تبلغ نسبة المتزوجين 56.3%، تشكل منها النساء نسبة 55.9%. بينما تصل نسبة العزوبة إلى 34.8% بجماعة سيدي بوزيد الرركاكي، موزعة بين 41.6% للرجال و28.3% للنساء، أما نسبة المتزوجين فتبلغ 57.1%، بشكل منها الذكور نسبة 56.9% مقابل 57.3% للإناث. وفي جماعة سيدي محمد دليل تتوزع ساكنة الجماعة القروية حسب الوضعية العائلية بين الساكنة المتزوجة بنسبة 58% في صفوف الذكور و56.6% في صفوف الإناث، أما السكان العزاب، فتمثل نسبتهم 37% 40.5% للرجال و33.4% للإناث). أما الأراامل فيمثلون نسبة 9.6% لدى الإناث. وفي جماعة عين

تزيتونت، تؤثر الحالة العائلية للسكان على الوضعية العائلية للساكنة، ذلك أن 4 من 10 أشخاص أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة كلهم عزاب، بينما تتجاوز هذه النسبة وفي جماعة اروهالن 32,2% (34,4% للرجال مقابل 29,9% للنساء)، مقابل 60,2% للمتزوجين. ويبدو من خلال هذه النسب، أنه كلما تم الصعود أكثر إلى الجبل كلما تم الزواج مبكرا وكلما طال العمر. فتطور العزوبة ببطء، وتفاوتت نسبها بين الجماعات القروية. واتجاه الجنسين إلى اعتماد نفس السلوك الديموغرافي اتجاه العزوبة، رغم أن هذه الأخيرة لدى الرجال تفوق بثلاث نقط مثلتها لدى النساء، سلوكات جديدة ظهرت نتيجة مجموعة من الأسباب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كالهجرة القروية والتعليم وضعف مستوى عيش الأسر القروية، وتأخر سن الزواج، وتراجع المؤشر الإجمالي للخصوبة الأدنى من المعدل الجهوي والوطني. فما يمكن استنتاجه من معطيات الجدول رقم 02، هيمنة وضعية الزواج على الوضعية العائلية للغالبية العظمى من أرباب الأسر القروية، سواء كان هذا الزواج موثقا أو بالفاحة. وانخفاض نسبة وضعية الطلاق، في مقابل ارتفاع نسبة وضعية هجران بيت الزوجية، وهو ما يؤثر على كون الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تفضل قنوات الصلح لتجاوز الخلافات بين الزوجين. ويمكن تفسير هذا التوجه بقوة التأثير الذي تمارسه الثقافة المحلية في رفض الطلاق والتفكك العائلي، وتعاقب الراغبين فيه بالإقصاء من العضوية في المجتمع، والحرمان من الانتماء الأسري والإرث العائلي.

3) الخصوبة القروية بإقليم شيشاوة: انخفاض تدريجي

أثر تفاعل الساكنة القروية مع التغيرات الاجتماعية على تراجع متوسط حجم الأسر القروية بإقليم شيشاوة، والذي انتقل من 7,5 فرد بالأسرة سنة

1974 إلى 5.7 أفراد بكل أسرة سنة 2004 إلى 4.6 أفراد سنة 2014 إلى 4.3 حالياً، وهو رقم قريب من المتوسط الوطني المحدد في 4.5. الشيء الذي يفسر استمرار هيمنة البنيات الأسرية التقليدية، وارتفاع نسبة الإعالة الأسرية، واحتواء معظم المنازل على أسرتين على الأقل. ويقف وراء هذا الانخفاض عوامل متنوعة كتطور مستويات العيش، وتشجيع تـمدرس الفتيات، وتراجع سن الزواج، والإقبال على برامج تنظيم النسل، وتأثير المشاكل الاقتصادية، والتخلي عن الاعتقاد بأن إنجاب الأطفال معيار نجاح الزواج، وشرط لاستمرار التماسك العائلي بين أفرادها. ويؤدي التراجع التدريجي في معدل الخصوبة² القروية إلى انخفاض متوسط عدد الأطفال داخل الأسر القروية، وارتفاع نسبة الأسر النووية، وتقلص متوسط البالغين داخل كل أسرة. الشيء الذي يعني أن الأسر القروية، اختارت مسطرة التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، وتبني أفكار مغايرة، والقبول بالحد من الإنجاب، وتفادي الأزمات التي يمكن أن تقع فيها بسبب ارتفاع عدد الأطفال، وتزايد أعباء تعليمهم وتطبيبهم، وتوفير مستلزمات التغذية واللباس، وتنشيط فعاليتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

² - يتم قياس خصوبة النساء في سن الإنجاب من خلال المؤشر التركيبي للخصوبة ومعدل الخصوبة، بحيث يهتم المؤشر التركيبي للخصوبة فئة النساء في سن الإنجاب (15-49) ويعبر عن عدد الأطفال لكل امرأة،

الجدول رقم 03: المعدل التركيبي للخصوبة حسب وسط الإقامة (طفل لكل امرأة) بإقليم شيشاوة

وسط الإقامة	حضري	قروي	المجموع
المؤشر التركيبي للخصوبة	معدل الخصوبة ³ الكلي	2.5	2.95
	معدل الخصوبة ⁴ المكتملة	4.5	5.1
			2.72
			5

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

تبين معطيات الجدول رقم 03، أن مؤشر المعدل التركيبي للخصوبة يبلغ حالياً 2,72 طفل لكل امرأة بمجموع تراب إقليم شيشاوة، وحسب وسط الإقامة يبلغ هذا المعدل 2.50 أطفال لكل امرأة بالمجال الحضري، مقابل 2.95 أطفال بالمجال القروي. وبذلك يسجل هذا المؤشر ارتفاعاً بالمقارنة مع ما هو مسجل على الصعيد الوطني المحدد في 2.2. فقد عملت التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القروي بإقليم شيشاوة في السنوات الأخيرة، على جعل مؤشر الخصوبة يتجه نحو الانخفاض التدريجي مسجلاً نسبة سنوية بلغت ناقص طفل لكل امرأة خلال عشر سنوات. فقد انتقل معدل الخصوبة القروية خلال الخمسين سنة الأخيرة من 7 أطفال لكل امرأة قروية سنة 1962 إلى 2.4 سنة 2018. مع تسجيل تزايد طفيف في سنة 2011 مقارنة بسنة 2004، بانتقال هذه النسبة من 2,5 إلى 2,59 طفل لكل امرأة، قبل أن تتراجع مجدداً إلى 2,40 طفل لكل امرأة سنة 2018" (محمد حجيوي، 2019، ص 7). وتختلف هذه النسب حسب السن

³ - متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية إذا سلكت النساء وفق معدلات الخصوبة العمرية السائدة خلال الـ 12 شهراً السابقة لتاريخ مرجع الإحصاء.

⁴ - متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء اللاتي وصلن إلى نهاية حياتهن الإنجابية في تاريخ مرجع الإحصاء. ويتم احتسابه بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 45 و49 سنة.

والإقامة والمستوى التعليمي والثروة، إذ يبلغ مستوى الخصوبة أقصاه في الفئة العمرية (25-29) بنسبة 2.80 طفل لكل سيدة مقابل انخفاضها بالنسبة لباقي الفئات العمرية. وترتفع هذه النسبة لتتجاوز 3.70 طفل لكل امرأة في المناطق الجبلية مقابل 2.10 في المناطق السهلية، كما تصل هذه النسبة إلى 1.64 طفل لكل امرأة في صفوف النساء المتعلّقات مقابل نسبة 2.54 بين النساء بدون شهادة، أما بالنسبة للمستوى المادي، فينخفض معدل الخصوبة إلى 1.97 طفل لكل امرأة في صفوف الأسر القروية الغنية مقابل 2.69 في صفوف الأسر القروية الفقيرة (وزارة الصحة، 2020، ص 29). ويفسر الانخفاض المسجل في معدل الخصوبة بالوسط القروي بتراجع سن الزواج والذي تحول في بداية الستينات من 17.3 سنة عند النساء إلى 25.7 سنة في منتصف العقد الثانية من الألفية الثالثة، والاستخدام الواسع والمتزايد لوسائل منع الحمل، وتغير القيم الاجتماعية والثقافية والدينية المشجعة على الإنجاب القروية، وتحول مفهوم الخصوبة من الخضوع للقدر المحتوم إلى قضية اقتصادية واجتماعية ثقافية.

تبين نتائج البحث الميداني أن نسبة الأسر القروية التي يتراوح عدد أفرادها بين شخص واحد وثمانية أشخاص تصل إلى 85% مقابل 82.1% على الصعيد الوطني، بينما لا تشكل الأسر التي يتجاوز عدد أفرادها عشرة إلا نسبة 3%. ويفسر هذا التحول بارتفاع عدد الأسر القروية التي تعي أهمية تنظيم النسل، فقد عبرت نسبة 45% من الأسر القروية على أن العدد المناسب للأطفال الواجب إنجابهم، ينبغي ألا يتجاوز ثلاثة أبناء. وهو ما يبرز أن التغيرات الاجتماعية ساهمت في قبول الأسر القروية بالتخلي التدريجي عن

القناعات المترسخة في البنية الذهنية للسكان القروية حول إنجاب أكبر عدد من الأطفال.

4) النمو السكاني بإقليم شيشاوة: تراجع الساكنة القروية لصالح الساكنة الحضرية

عرف متوسط النمو السنوي للسكان القروية بإقليم شيشاوة انخفاضا مهما ما بين 1994 و2022 من 1.25% إلى 0.1% خلال 26 سنة. وإذا افترضنا أن معدل النمو هذا سوف يتواصل بوتيرة متباينة، فمن المتوقع أن تواصل الساكنة القروية في أفق 2030 نموها المطرد. وتشير جميع الفرضيات أن المعدل المسجل ما بين 1994 و2014 سوف يستمر إلى سنة 2024. الفرضية العليا تبقي على المعدل المسجل ما بين 2004 و2014، وتمسك الفرضية الوسطى بمعدل 0.5% ما بين 2014 و2022، بينما يظهر المعدل سلبيا بالنسبة للفرضية الدنيا التي تتمسك بمعدل 0.01% إلى حدود 2030. وعكس ما هو مسجل في أغلبية الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، تسجل جماعة للاعزيزة استقرارا في معدل النمو المتوسط السنوي بنسبة تقدر ب 1.17%.

شهد النمو السكاني القروي بإقليم شيشاوة نموا مطردا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، واستمرت دائرة هذا النمو تتسع إلى نهاية التسعينات، حيث تراجع معدلات الزيادة السكانية القروية، وانخفاض متوسط الخصوبة القروية، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا، إلى جانب الهجرة القروية، في تراجع نسبة الساكنة القروية بالمقارنة مع ساكنة مدينتي امantanot وشيشاوة. وتتجلى الخاصية المميزة للبنية الديمغرافية القروية في انتقال النمو السكاني من

النمو الديمغرافي البدائي الذي يقوم على تحقيق التوازن الطبيعي في التزايد الديمغرافي، وحماية فرص تجديد الأجيال، إلى النمو الديمغرافي المنظم الذي بدأ في الانتشار منذ بداية الألفية الثالثة، والذي استفاد من الإقبال على الطب الوقائي والعلاجي في القضاء على الأوبئة والأمراض التي كانت سببا مباشرا في خلخلة الاستقرار السكاني بالقرى والبادي. وتشجيع الأسر القروية على الاستفادة من مجهودات تنظيم النسل لمواجهة ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع الوفيات، وبقاء نسبة الولادات مرتفعة نسبيا. هذا الإقبال أثمر ولوج المجتمع القروي لمرحلة النضج الديمغرافي، والتي تتميز بانخفاض الساكنة القروية بالمقارنة مع ارتفاع الساكنة الحضرية، وتأثره بالظروف الطبيعية (التضاريس والتربة والمناخ والماء)، والعوامل الاقتصادية (توفر فرص الشغل، الهجرة القروية).

5) النمو الديمغرافي بإقليم شيشاوة: التنوع والاختلاف بين الجماعات القروية

شهد المجتمع القروي بإقليم شيشاوة على مدار الخمسين سنة طفرة ديموغرافية كبيرة، كحصيلة مباشرة لاتساع الفرق بين الولادات المرتفعة والوفيات المنخفضة، وهو ما يعكس ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بالعالم القروي، وتشابهها مع تلك المسجلة على الصعيد الجهوي الوطني بعد فترة طويلة ظل فيها حجم السكان القرويين محكوما بما سماه المختصون في علم الإسكان بالتوازن التقليدي المعروف بالولادات والوفيات المرتفعة معا.

الجدول رقم 04: تنوع المؤشرات الديمغرافية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

الجماعة القروية	أقل من 15 سنة ب%	أكثر من 60 سنة ب%	تطور العزوبة ب%	معدل الخصوبة	حجم الأسرة	الكثافة السكانية نسمة/كلم ²	المتزوجون ب%	الأرامل ب%	المطلقون ب%	النمو السنوي ب%
افلايسن	41	7.1	33,5	4.2	5.2	39,6	59,6	6,2	0,7	0,9
بوابوض	40	5	40.1	3,6	5,4	68	54	5,6	0,3	0,02
امدلان	42	9.8	30,5	5.6	5,5	49	62,3	6,6	0,6	0,79
محمد دليل	46	9	37	3.9	5.8	48	55.6	9,6	0,5	0,21
اشمراران	49.5	8.7	33.4	3.8	5.8	44	62.8	9.9	0.9	1.06
اروهالن	41,4	8,3	32.5	4,8	5,3	60,97	60.67	6.03	0.8	1,05
كوزمت	51	11	32	4.2	4.6	37.5	58.70	8.4	0.9	0.63
لمزوضية	48,6	7.2	33,9	3.8	4.2	63.6	60,1	5,1	0,8	1.33
واد البور	47,30	11,30	33	2,7	5	49	59.10	6.8	1.1	0.6
الرحالة	45.5	9.3	35.4	4.1	5.4	59.4	56.8	6.9	1	0.3
السعيدات	15	9.6	36,9	3.1	5.7	16	56,1	6.2	0.8	0.1
سيدي بوزيد	19.7	8.8	34.8	5.2	5.3	187	57.1	7.4	0.7	1.5
تمليلت	40	8.8	34.9	4,3	6.2	57	55.9	8.7	0.5	1.2

المصدر: نتائج البحث التشخيصي لوكالة التنمية الاجتماعية بإقليم شيشاوة لسنة 2018

توضح معطيات الجدول رقم 4، أن الطفرة الديمغرافية القروية تتميز بالتنوع الذي يطبعها رغم بقاء بعض السمات عامة ومشتركة، إذ تحتفظ كل جماعة قروية بمميزاتها الديمغرافية بالمقارنة مع جماعات أخرى. فالنمو الديموغرافي بجماعة بوابوض لا يتجاوز 0.3% مقابل 0.6%، ويفسر هذا الضعف بالهجرة المكثفة للأشخاص النشيطين نحو المدن بحثا عن مداخيل إضافية لإعالة أسرهم، وتراجع مستويات الخصوبة، والتفاعل الإيجابي مع حملات تنظيم النسل. كما عرف حجم الأسر بهذا الجماعة انخفاضاً من 5,6 أشخاص لكل أسرة سنة 1994 مروراً ب 5.4 أشخاص لكل أسرة سنة 2014 إلى 3.8

أشخاص لكل أسرة حاليا. ونظرا لارتفاع مستويات الفقر بها، فإن الشبان المتزوجين يبقون في الغالب مع أسرهم. ولم تعرف الكثافة السكانية تغيرا منذ سنة 1994، وظلت مستقرة في 68 فردا في الكيلومتر المربع. ويسجل توزيع سكان الجماعة تباينا بين الجنسين، بنسبة 48% للذكور، ونسبة 52% للإناث. ويظهر الهرم السكاني بجماعة بوابوض، أن البنية السكانية شابة، فنسبة فئة الشباب (15-34) تقدر ب 27%، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع نظيرتها المسجلة على الصعيد الوطني المحددة في 36%. وتختلف هذه النسبة حسب الجنس مسجلة 21% للذكور و 32% للإناث. نفس الشيء بالنسبة للعزوبة بين الجنسين بنسبة 76% للرجال و 54% للنساء. ويمثل الرجال المتزوجون بزوج واحدة نسبة 40.80% ومتعدد الزوجات نسبة 1.2%، بحوالي 76 حالة، وتقتصر على الفئة العمرية ما فوق 60 سنة. كما أن نسبة 0.5% من الرجال فقدوا زوجاتهم. أما بالنسبة للنساء فإن 40% متزوجات و 5.6% أرامل، و 0.3% مطلقات. هذا الأمر يبين الضغوطات السوسيوثقافية التي تعترض زواج النساء بعد الترميل أو الطلاق بالمقارنة مع الرجال. فيما يخص السن عند أول زواج، قليلا ما تتزوج النساء بعد سن 19 سنة. أما الشبان فيتزوجون عند سن 23 سنة، كما أن زواج القاصرات ما زال مستمرا عند بعض العائلات التي تزوج بناتها في سن 14 و 15 سنة. هذا الزواج المبكر يؤثر كثيرا على النمو السكاني، وعلى معدل الخصوبة الذي يبلغ حاليا 3,6 أطفال لكل امرأة مقابل 7 أطفال لكل امرأة سنة 1960. ونتج هذا الانخفاض عن تأخر سن الزواج، واستعمال وسائل تحديد النسل، واقتناع النساء القرويات باتباع نهج التباعد بين الولادات، واستعمال حبوب منع الحمل. أما في جماعة اشمرارن، نجد أن الساكنة الإجمالية للجماعة، انتقلت من

5834 نسمة سنة 1982 إلى 6830 نسمة سنة 2014، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نسبة 1.5%. وقد شهد هذا النمو، انخفاضاً تدريجياً بنسبة 0.56% خلال الفترة 1994-2022، ليصل لنفس المستوى الإقليمي المقدر بنسبة 0.6%. وتفسر هذه الوضعية بظاهرة الهجرة القروية التي تعرفها الجماعة منذ 1996، وتوالي سنوات الجفاف. وتبلغ الكثافة السكانية بجماعة إشماران متوسط 44 نسمة لكل كلم²، ويسجل متوسط حجم الأسرة 5.8 فرداً لكل أسرة، ويتباين توزيع السكان حسب السن، فبنسبة 49.50% من الساكنة أقل من 19 سنة، وتمثل النساء منهم نسبة 25.4%، متجاوزة نسبة الذكور التي تقدر بنسبة 24.10%، ويمثل السكان النشيطون بين 15 و 59 سنة نسبة 52.5%، أما الفئة العمرية 60 سنة فأكثر فتمثل 8.7%، مما يبين هيمنة الساكنة الديموغرافية الشابة، بحيث تمثل الفئة العمرية 0-9 سنوات نسبة 25.6% أما بالنسبة للفئة العمرية 50-75 سنة فتمثل نسبة 16%، موزعة بين نسبة 7.8% للنساء ونسبة 8.3% للذكور، مما يبقّي الفارق بين عدد الذكور والإناث بالنسبة للفئة العمرية 10-50 سنة كبيراً بسبب الهجرة القروية. أما بخصوص الحالة العائلية للساكنة المحلية فمن خلال مجموع السكان البالغين 15 سنة فما فوق، نسبة 33.4% عزاب مقابل نسبة 60.1% كمتزوجين. كما يبلغ متوسط سن الزواج الأول لدى الفتيات 25 سنة بالمنطقة، و28 سنة لدى الذكور.

يظهر من خلال البيئة العمرية لساكنة جماعة كوزمت، أنها ساكنة شابة، نمت ببطء بنسبة 0.63% ما بين 1994 و 2014، ونسبة 0.38% ما بين 2014 و 2022. وانتقل مجموع السكان من 3025 نسمة سنة 1994 إلى 3255 نسمة سنة 2014، مسجلاً زيادة طفيفة ب 230 نسمة في عشر سنوات. ويصنف الهيكل

العمرى للسكان القرويين ضمن خانة النوع الكلاسيكي المتسم بساكنة شابة، فأكثر من 51% أعمارهم تقل عن 20 عاماً، وارتفاع عدد النساء مقارنة مع الذكور عند الولادة في الفئة العمرية 10-14، مما يكشف عن حركة واسعة في صفوف الذكور بفعل الهجرة. كما أن نسبة 11% من الساكنة المحلية تتجاوز أعمارها أكثر من 60 عاماً. وهذا يعني أن السكان يعيشون مدة أطول بكونهم. وعلى الرغم من فتوة الساكنة القروية بهذه المنطقة، فإن فئة الشباب تتسم بانخفاض تدريجي في نسبتها. كما يلاحظ أن سن الزواج الأول في المنطقة عرف تطوراً كبيراً، لأنه ارتفع من 23.5 سنة 1962 إلى 26.2 عام 2022، مما يجعله قريباً من المتوسط الوطني المحدد في 27.5. فمعدل الخصوبة والزواج عند السكان يفسر التطور البطيء الديمغرافي بالمنطقة، فمعدل الخصوبة الكلي انخفض إلى 4.2 لكل امرأة، كما أن العزوبة انتقلت من 25% في عام 1994 إلى 32% في عام 2014. ويشكل هذا المعطى الديمغرافي عاملاً مؤثراً بشكل كبير على البناء الأسري القروي بإقليم شيشاوة، بحيث تحول هذا المعطى إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تزداد استفحالا بفعل شيوع آفة الأمية بين القرويين، وتجدر عادات وتقاليد الاعتقاد الراسخ بكون الإنجاب غاية وليس مجرد وسيلة، وأن الكثرة والعدد نعمة وليس نقمة. كل هذه العوامل تجعل من المعطى الديمغرافي أهم عامل مؤثر على التنظيمات الاجتماعية بالعالم القروي بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة (وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، 2000، ص 55).

6) ساكنة إقليم شيشاوة: طفرة في أمد الحياة

يعرف الوسط القروي بإقليم شيشاوة، كباقي المناطق القروية المغربية، ارتفاع أمد حياة الجنسين، رغم الامتياز الطفيف المسجل للنساء في جميع الجماعات القروية باستثناء جماعة سيدي غانم، حيث تميل الكفة لصالح الرجال، إذ يرتفع أمد الحياة ليلا مس 71,8 سنة، بدل 43 سنة سجلت في ستينيات القرن الماضي مقابل 77,3 سنة في الوسط الحضري و 74,8 سنة كمعدل وطني. ويعزى هذا التحول إلى تحسين شروط العيش، وتعميم خدمات التعليم والصحة والتثقيف. فما يميز ارتفاع متوسط العمر المتوقع للقرويين، أن النساء القرويات يعشن مدة أطول من الرجال، غير أنهن أكثر تعرضا من الرجال للإصابة بالأمراض المزمنة (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، 2018، ص 21). كما أن العمر المتقدم ليس مانعا من مواصلة العمل، فكبار السن يواصلون أعمالهم الشاقة بالحقول، سندهم في ذلك أن لا مجال للراحة والتقاعد مادامت البنية الجسدية تسمح بمواصلة العمل. ورغم الارتفاع المسجل في أمد الحياة، فإن التفاوت الخاص بهذا المؤشر، يظل قائما بين المناطق الجبلية والسهلية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أقطاب كبرى: القطب الأولي يسجل أمدا للحياة يتجاوز المعدل الوطني، ويشمل جماعات انفيقة وادويران وعين نزيتون وسيدي المختار وسيدي بوزيد، والقطب الثاني يسجل أمدا للحياة يساوي المعدل الوطني، ويضم جماعات واد البور واشمرارن وامرزة ومجاط ولمزوضية، وأخيرا القطب الثالث يسجل أمدا للحياة متدنيا، يسود في الجماعات القروية المتواجدة بالمناطق الجبلية والنائية، بكل من ايت حديوسف وللاعزيزة وبوابوض وهديل.

ينتج عن تزايد فئة المسنين بوتيرة أسرع بمعظم الجماعات القروية بإقليم شيشاوة، اتساع نطاق الهجرة القروية في صفوف الشباب، واستفحال الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثقل كاهل الأسر القروية بتكاليف إضافية تتطلبها الرعاية الاجتماعية والصحية لفئة المسنين، ومواجهة انتشار الإصابة بالأمراض المزمنة، التي تهدد الساكنة القروية بالعجز الوظيفي والاجتماعي، مادام أن أغلبية الأسر القروية تحافظ على عادة العيش مع كبار المسنين، بنسبة تتجاوز 74.8٪ كـرب للأسرة، أو مع أسرهم الممتدة في مسكن عائلي بنسبة 19٪، مع تسجيل وجود اختلاف كبير في نسبة كبار السن الذين يعيشون مع أسرهم حسب الجنس؛ إذ مقابل نسبة 6٪ من الذكور، تعيش نسبة 32.8٪ من المسنات مع أسرهن. كما تعيش نسبة 6.2٪ من المسنين بمفردهم (وزارة الصحة، 2020، ص 128).

III. التزايد الديمغرافي بإقليم شيشاوة: محدودية الموارد الطبيعية

يعرف الوسط القروي بإقليم شيشاوة تحولات ديمغرافية كبيرة، انعكست على تعميق حدة مختلف الأزمات التي يعاني منها المجتمع القروي، بسبب وضعية اللاتوازن بين الارتفاع المتزايد لمتطلبات العيش اليومي ومحدودية الموارد الطبيعية المتاحة. فقد أدى النمو الديمغرافي الكبير في بداية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى تنامي الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية، وتراجع حصة الفرد من الموارد المائية العذبة، والإنهاك الكبير لخصوبة التربة المتأثرة بعوامل المناخ وأنشطة الإنسان اليومية، والاستغلال المفرط للغطاء النباتي والمجال الغابوي. وانخفاض فرص تحقيق الاستهلاك العادل بين الأسر القروية، الشيء الذي يؤكد اعتبار التحول الديمغرافي عاملاً رئيسياً في

تكريس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع القروي، والتي تحدث عنها LAZAREV Grigori من خلال ما سماه بعدم قدرة الأسر القروية على سد الفجوة القائمة بين الحاجيات اليومية المتزايدة للسكان وبين محدودية الموارد الطبيعية المحدودة (Grigor LAZAREV, 2013, p92)، وعجزها على تحمل نفقات الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الغذائية التي كانت إلى عهد قريب في متناول القدرة الشرائية بفعل تراجع قيمة استغلال الأرض، ومواجهة ظهور مشاكل صحية في صفوف الساكنة القروية بسبب الاستغلال المفرط للبيئة، وتحول الاقتصاد المحلي إلى مجال يرتهن بقوة إلى العوامل الطبيعية الأقل ملاءمة، والأكثر تأثراً بالنمو الديمغرافي، فالإمكانيات الطبيعية مهما توفرت، يبقى القرويون في حركة دؤوبة بحثاً عن نصيبهم من الثروات الطبيعية.

يشكل التفتت المستمر للأرض بسبب الإرث، مظهراً آخر للضغط الكبير الذي يمارسه النمو الديمغرافي على الموارد الطبيعية المحدودة بالوسط القروي، والذي يزيد من صغر المساحات المزروعة، وانقسامها إلى قطع صغيرة، لا يتعدى متوسط مساحتها 0,4 هكتار. وعدم قدرتها على إعالة الأسر القروية. ويزداد هذا التأثير بفعل بعض الظواهر الطبيعية كرياح "الشرقي" التي تهب أثناء الصيف من يونيو إلى شتنبر، وتتسبب غالباً في تلف المحاصيل الزراعية.

الجدول رقم 05: تأثير النمو الديمغرافي على تراجع الفرشة المائية الجوفية ببعض الجماعات القروية بإقليم شيشاوة

الجماعة القروية	اشمرارن	رحالة	افلايسن	تزيتونت	واد البور	ايت هادي	بوابوض
عمق الآبار في الماضي بالمتر	80	30	10	10	18	30	60
عمق الآبار في الحاضر بالمتر	145	160	70	90	70	100	150

المصدر: التشخيص التشاركي المنجز من طرف وكالة التنمية الاجتماعية بشيشاوة سنة 2020

يوضح الجدول رقم 5، فإن حجم المياه السطحية والجوفية المتاحة غير كافية لتلبية احتياجات الساكنة القروية، فقد أدى النمو الديمغرافي إلى تراجع الفرشة المائية وضعفها، وتلوثها بالاستعمال المكثف للأسمدة الكيماوية، الشيء الذي ساهم في ظهور أمراض جديدة لم تكن تعرفها المنطقة من قبل كالأمراض الجلدية والتسممات. كما تتعرض التربة الصالحة للزراعة بالوسط القروي إلى ضغط شديد بسبب الإطار الطبيعي غير الملائم المتمثل في عوامل الانجراف والتعرية والتملح والتصحر في أغلب الجماعات القروية، والتأثير السلبي للنمو الديمغرافي الكبير، الذي يحول التربة كمورد طبيعي إلى مجال لاختلال التوازن بين المتاح من الموارد المحدودة وبين الحاجيات المتنامية للساكنة القروية.

تتعدد آثار التغيرات الديمغرافية على الأسر القروية لتشمل مجموعة من الأبعاد، فإذا كان من الصعب الحسم بكون هذا الأثر هو السبب المباشر في حدة التغيرات التي عرفها البناء الأسري القروي في العقود الأخيرة، فإن ما

ينبغي الإشارة إليه، هو أن أزمات المجتمع القروي مرتبطة بالعامل الديمغرافي، الذي يحد من الدخل الأسري، ويعيق تغيير العقلية الزراعية للسكان، ويؤثر على مسار تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع على الهجرة القروية، ويساهم في تريف المراكز الحضرية، وتسريع وتيرة التمدين بها، وظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالهشاشة والفقر والامية، واتساع نطاق الهجرة والبطالة، وشيوع مظاهر الإقصاء الاجتماعي. كما أن تأرجح معدلات النمو الديموغرافي بين الارتفاع والانخفاض، ستنعكس على قدرات الأسرة القروية على تلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا النمو الديمغرافي، لاسيما ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والعمل وخلق الثروة. وعلى العكس من ذلك، فقد أثر النمو الديمغرافي على الوضع الاجتماعي للأسر القروية، وغير خصائصها الديمغرافية، كان من نتائجها الإيجابية تزايد أمد الحياة للساكنة القروية، وتحسين الظروف الصحية لأفرادها، وارتفاع مستويات عيشهم. فالساكنة القروية التي عرفت تغييرات بطيئة في نمط عيشها وحياتها، تعيش حاليا تغيرات ديمغرافية مُتسارعة، ترتبط أساسا بالتحول الحاصل في مستوى البنية الاجتماعية القروية، وتداعيات التطور السريع لوسائل الاتصال، وولوج الأسر القروية إلى الهاتف المحمول والشبكات الاجتماعية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، ص11)

الجدول رقم 06: أثر التطور الديمغرافي بإقليم شيشاوة على النشاط الاقتصادي⁵ ومعدل البطالة بالوسط القروي

المجمل الإقليمي				مجل الوسط القروي				
معدل البطالة	معدل النشاط الصافي	الساكنة غير النشيطة	الساكنة النشيطة	معدل البطالة	معدل النشاط الصافي	الساكنة غير النشيطة	الساكنة النشيطة	
5.4	79.5	86 071	98 401	4.8	80.10	71447	82069	الذكور
28.5	8.6	173 973	11 049	30.2	6.9	146 258	7 502	الإناث
7.7	43.6	260 044	109 450	6.9	43.2	217 705	89 571	المجمل

المصدر: نتائج الإحصاء العام لسكان والسكنى لسنة 2014

تبين معطيات الجدول رقم 06 وجود توافق كبير بين الدينامية الديموغرافية التي تشهدها الأسر القروية بهذا الإقليم من جهة، وتلك المسجلة على الصعيد الوطني (انخفاض الخصوبة، وضعية الشباب، والسكان في سن العمل، تراجع الأسر الممتدة، انخفاض الوفيات، شيخوخة المجتمع). ومن ناحية أخرى، يعني هذا التوافق أن الأسر القروية تواجه نفس التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تواجهها باقي المناطق القروية بالمغرب، والتي ترتبط أساسا بالتغيرات الديمغرافية الحالية، وتصطدم بمؤشرات التنمية المتدنية التي يتميز بها المجال القروي، واستفحال ظاهرة الهجرة القروية، وصعوبة استثمار الرأسمال البشري في التنمية القروية، وتوفير اليد العاملة المؤهلة، وضعف خدمات التعليم والتكوين المهني والتطبيب، وهو ما يجعل جزء كبيرا من السكان القرويين يعيشون وضعاً اقتصادياً غير مستقر. ويعانون من ضعف

⁵ - السكان النشيطون: مجموع الأشخاص المتوفرين على شغل (النشيطون المشتغلون)، ويضاف إليهم الأشخاص البالغون من العمر 15 سنة وأكثر، الذين يوجدون في طور البحث عن عمل (النشيطون العاطلون)؛

الإطار العمراني الملائم لتوفير ظروف استقبال جيدة، وتحقيق اندماج سلس للسكان الذين يهاجرون إلى المناطق المستقطبة في مراكز الجماعات القروية، وتغيير البنيات العقلية المتشبثة بالثقافة الموروثة في الادخار والاستثمار، وصعوبة التوفيق بين آراء الشيوخ والشباب المتناقضة في بناء رؤية مشتركة لواقع حال أسرهم ومجتمعهم، وتصور مستقبلي موحد لما يأملون أن تكون عليه حياتهم الفردية والجماعية، عبر منهج يجمع بين الطموح المشروع والواقعية المبنية على استغلال مؤهلات الأسر القروية، وفرصها الممكنة. وتفادي معيقاتها الثقافية والاجتماعية والتنموية، والتخلص من التهديدات التي يمكن أن تعترضها في سبيل تحقيق هذا المبتغى.

IV. التحول الديمغرافي بإقليم شيشاوة: تراجع نسبة الأسر الممتدة لصالح الأسر النووية

شكلت الأسر القروية الممتدة أهم أنواع الأسر المنتشرة في الماضي بإقليم شيشاوة، والتي لاتزال محافظة على وجودها في بعض المناطق العميقة المحافظة، مع تسجيل تراجعها الكبير في أغلب الجماعات بفعل التغيرات الاجتماعية التي فرضت على معظم الساكنة القروية الانتقال إلى العيش في الأسر النووية. وتضم الأسر القروية الممتدة بإقليم شيشاوة الأجداد والجدا، الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، الأولاد وزوجاتهم وأبنائهم، والأقارب الآخرون كالعم والعمة والابنة الأرملة، وقيمون في نفس المسكن تحت رئاسة الأب أو كبير العائلة الذي يكون في الغالب هو الجد، كما يمكن أن تشمل كذلك أقارب يقيمون في مكان قريب أو من هم على اتصال دائم بأفراد العائلة. فهي تنظيم اجتماعي يتشكل من ثلة من الأسر الصغيرة المترابطة ببعضها البعض

برابطة الدم والقربة، ويتقاسم أفرادها أهداف مشتركة وطموحات متقاطعة، ويخضعون لنفس النسق القيمي والثقافي والاجتماعي. وتنعت هذه الأسر الممتدة بإقليم شيشاوة بأسماء أخرى كالأسر الدموية، أو الأسر المتصلة، أو الأسر الكبيرة. وتتنوع إلى نوعين أساسيين، النوع الأول يسمى بالأسر الممتدة البسيطة، وتشمل الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وينتشر بكثرة في الجماعات الترابية المتواجدة بمنطقة أولاد بن السباع، والنوع الثاني يلقب بالأسر الممتدة المركبة، وتضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وتستقر كثيرا بالمناطق الجبلية للأطلس الكبير.

1) تعلق الساكنة القروية بالأسرة الممتدة: مبررات اجتماعية وتاريخية واقتصادية

تتعلق الساكنة القروية بإقليم شيشاوة بنمط العيش في الأسر القروية الممتدة لاعتبارات تاريخية واقتصادية، تتجسد في هيمنة الأسرة الممتدة على النسيج الاجتماعي القبلي منذ العصور القديمة، وارتباطها القوي مع النشاط الفلاحي التقليدي الذي يستوجب بنية العلاقات الاجتماعية الواسعة (Jacques Berque, 1953, p. 289) وكذا بقدرتها على إغراء القرويين للعيش فيها كتنظيم اقتصادي واجتماعي، يقوم على تجميع عدة وحدات أسر نواتية صغيرة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبناء عم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد، والعيش تحت إطار تنظيمي واجتماعي موحد، يستوجب شروطا أساسية من قبيل وجود الإقامة المشتركة، وتوفير رابط القرابة الدموية بين أعضائها، وامتدادها الزمني لتشمل على الأقل ثلاثة أجيال، جيل الأجداد والآباء، جيل الأبناء، وجيل الأحفاد، والتزام جميع الأعضاء فيها بقواعد

تنظيم السلوك، واحترام مبادئ الثقافة المجتمعية، والانخراط الفعال والدائم في المساهمة في تحقيق غاياتها ومشاريعها، وأداء المهام المنوطة بكل فرد فيها كوحدة اقتصادية متعاونة، يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب فيها أفرادها الشعور بالأمن الاقتصادي، ويعملون فيها على تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم (أحمد سكريس عادل، بدون سنة، ص13). كما يهدفون إلى التعبئة الشاملة لوسائل الإنتاج، والمشاركة الجماعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنظيم الدقيق لقيم الاستهلاك والتبادل، والتوزيع الصارم للأدوار والمهام، والالتزام الكلي بالأعراف والتقاليد والأخلاق. ويعتبر القرويون أن حماية السلطة الأسرية الذكورية متاح داخله الأسر الممتدة كتنظيم يراعي معايير السن والجنس في توزيع العمليات والأدوار والمهام والمسؤوليات التي تناط بأفراد الأسرة. فهذه الخصوصيات التي تميز العيش في الأسر القروية الممتدة، مكنها من مقاومة كل عوامل التغير الاجتماعي، والحفاظ على مقوماتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الأرياف والبادي والتجمعات البشرية المحافظة. ويتعزز هذا التمسك بالأسر الممتدة في المناطق الجبلية بأثر الهيمنة الشاملة للقيم والمعايير والأخلاق والمعتقدات على ماضي وحاضر ومستقبل الأسر القروية، والإيمان بقدسية الزواج والإنجاب، وربط قوة وتماسك واستمرار الكيان الأسري بكثرة الأبناء دون الانشغال بمصادر تغذيتهم وتربيتهم، كما أن رؤيتها للأبناء لا تخرج عن دائرة الثروة المدخرة لمواجهة الزمن القاسي، وتوفير يد عاملة كبيرة ذات جهد عضلي قوي، وتأمين زمن الشيخوخة (محمد السويدي، 1985، ص. ص 23-24).

2) الأسر النووية بالجماعات القروية: التركيز بالمناطق المنبسطة وهوامش المراكز الحضرية

تنتشر الأسر القروية النووية بهوامش المراكز الحضرية لامتناهات وشيшаوة، وتقل في أغلب المناطق النائية والجبلية، وتتسم هذه الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، والاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل. وتعتبر وحدة اجتماعية مؤقتة، تتكون من جيلين فقط وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية. وتصل نسبتها اليوم إلى ما يقارب نسبة 52%، وهو رقم يقترب من المعدل الوطني المحدد في 60.3%. ويتضح هذا التحول من خلال تراجع عدد أفراد الأسر القروية بهذه المناطق القروية، ففي جماعة ايت هادي يبلغ معدل عدد أفراد الأسرة 5.4 أشخاص في الأسرة الواحدة مقابل 5.7 فرد لكل أسرة بجماعة أولاد مومنة. أما في جماعة السعيدات، فتعتبر الهيكلة الأسرية تقليدية، حيث أيعيل رب الأسرة باقي أفراد الأسرة التي يبلغ متوسط حجمها 5.7 أشخاص، وفي جماعة سيدي المختار أما متوسط حجم الأسر بالجماعة فيصل إلى 5.7 أشخاص، وهو حجم مرتفع بالمقارنة مع المتوسط الوطني بالعالم القروي. في جماعة سدي محمد دليل حجم متوسط يبلغ 5.8 أفراد لكل أسرة. وفي جماعة افلايسن يصل حجم الأسرة إلى 5.2 أشخاص لكل أسرة، وفي جماعة اروهالن يبلغ متوسط حجم الأسر 5.3 أشخاص لكل أسرة. وفي جماعة سيدي بوزيد فحجم متوسط الأسر هو 5.3 شخص في كل أسرة. ويفسر هذا الانخفاض في حجم الأسر القروية بالتغير الكبير الذي طرأ على منظور القرويين لمسألة الإنجاب، وتحول قيمته من المنظور الكمي المرتبط بالعدد إلى المنظور الكيفي

الذي يربط الإنجاب بالظروف الاقتصادية الجديدة، وانخفاض قيمة استغلال الأرض، وانتشار البطالة، وارتفاع مستويات الإعاقة، وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية، ومغادرة الأبناء في سن معينة ليكونوا بدورهم أسر نووية أخرى، وتلاشي الشروط التقليدية لاستمرار الأسرة القروية الممتدة، وظهور وضعيات اقتصادية واجتماعية جديدة، تحفز الساكنة القروية على الإقبال على هذا النوع من الأسر القروية (المختار شفيق، 2003، ص 14)، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية الكبيرة التي حولت المجتمع القروي إلى مجتمع ذو عائلات نووية مع وجود عدد قليل نسبيا من العائلات الممتدة (Bourdieu Pierre، 1985، P.59). وتفضل الساكنة القروية العيش في نمط الأسرة النووية، لأنها توفر فرصاً مناسبة لرعاية الأطفال، وتلبية الاحتياجات المختلفة لهم، وتوفير موارد إضافية لمواجهة التطور الهائل الذي تتسم به الحياة المعاصرة بالمجتمع القروي. ونجاحها في تحقيق الاستقرار المالي والرفاه الاجتماعي لأعضائها، وقدرتها على تنويع مجالات الرعاية لتشمل الصحة والتعليم والترفيه والسفر والتفاعل والتواصل بين أفراد العائلة. وتنقسم الأسرة النووية بإقليم شيشاوة إلى نوعين أساسيين، الأسرة النووية ذات الحجم الكبير، تضم في عضويتها مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددهم ما بين ثمانية وأحد عشر عضواً، تحافظ على مميزات العائلة المتسعة في الزمان والمكان، والأسرة النووية ذات الحجم المتوسط، يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة وثمانية أفراد تشكل نمودجا انتقاليا، وتقوم بوظيفة التوفيق بين القيم التقليدية والعصرية (سهام بن عاشور، 2002، ص 20).

تبرر الساكنة القروية اختيارها العيش في الأسرة النووية بالتحويلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي خلقت واقعا جديدا يجعل من الأسر

النوعية ميزة خاصة بالحياة الاجتماعية المعاصرة، وتستوجب من الشباب القروي التخلي عن أسباب رفض أجدادهم العيش في الأسر النواة، واعتبارها تهديدا حقيقيا لوجودهم الفردي والجماعي، وسعيهم إلى الإقرار بأن ظهور شكل الأسرة النووية في الحياة الاجتماعية الحديثة، نتيجة حتمية لانتقال المجتمعات البشرية إلى النظام الرأسمالي اللبرالي، فبين مبادئ النظام الرأسمالي ومقومات الأسرة النووية تطابقا تاما، فهذه الأخيرة تنسجم مع ما يوفره النظام الرأسمالي من تحديد الأدوار، واستقلالية كبيرة في القرار الاقتصادي والتوجه الاجتماعي، وحرية مضمونة في الحركة والتنقل والملكية والعلاقة والرأي والتعبير والانتماء، ومناخ ملائم وحديث لتشجيع الفرد على إبراز مؤهلاته الذاتية، وتفجير طاقاته الإبداعية. فقد شكل ظهور الأسرة النووية فرصة للقرويين للتحرر من مقومات الأسرة التقليدية، والرفع من مكانة الفرد على حساب الجماعة، والاهتمام بالعقل على حساب التراث، وتشجيع كل ما يساهم في نمو كيان الفرد، ويقوي شخصيته، ويساهم في تحريره من كل القيود التي تحد من حريته في بناء علاقات عاطفية واجتماعية. كما أثرت الأسرة النووية على مفهوم وظيفة التنشئة الاجتماعية والنفسية، وجعلتها تحظى بعناية مركزية في فهم ميكانيزمات التفاعل بين مختلف أعضاء الأسر القروية، وتوزيع الأدوار بينهم، وتحديد مدلولات التربية، السلطة، العلاقة، الوظيفة، الجنس، السكن، والقرابة. فولج المجتمع القروي لمرحلة النظام الرأسمالي، حول الأسر القروية إلى وحدات حيّة، يسود فيها النموذج البيروظيفي، ويرسم لها مسار زمني بحدين، حد البداية وحد النهاية، حيث تشرع الأسرة في أداء مهامها منذ لحظة التأسيس، والتي تتميز بعقد قران الزواج، واختيار الشريك الذي يتم عادة وفق اعتبارات سوسيو-

مهنية وطبقية، لتتحول الأسر إلى لحظة الامتداد والتوسع، حيث إنجاب الأبناء، ثم تليها التقلص بهجرة الأبناء، واختيارهم الاستقرار خارج بيت الوالدين، لتصل الأسرة إلى لحظة الاضمحلال والانهيـار ولحظة بسبب الطلاق أو موت أحد الزوجين (الصمد الديالمي، 2010، ص. ص 65-70).

٧. العلاقات الاجتماعية للأسر القروية بإقليم شيشاوة: تجديد في الأدوار والأغراض

توظف الأسر القروية في تكوين الإنسان القادر على المساهمة في تنمية المجتمع، بواسطة الحرص على تحقيق التوافق بين استمرار النموذج التقليدي لبنية العلاقات الداخلية للعائلة، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، والمواقع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الأصول (الأجداد والوالدين) والفروع (الأبناء والأحفاد).

مكن التغير النوعي في بنية العلاقات الداخلية، الأسر القروية من استبدال مبدأ التضامن العائلي التقليدي المبني على مركزية رب الأسرة، وعلى سلطته المركزية، بالتضامن العائلي الحديث المنسجم مع متطلبات التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والقائم على توظيف قيم الحرية والاستقلالية والحوار مع الاستمرار بالتعلق بأسس الوحدة العائلية التقليدية لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية المعاصرة، رغم اقتصار هذه الوحدة اليوم، على أفراد الأسرة الصغيرة، متخلية عما كان معروفا عليه في الماضي بشموليتها لكل أفراد العائلة الكبيرة. فالمجتمع القروي يعيش تحولا انتقاليا في العلاقات الاجتماعية لأفراده، والتي تؤسس لمرحلة جديدة تستبدل قيم التماسك

الميكانيكي والاستجابة التلقائية المتبادلة بقيم الارتباط العضوي، وتبادل المنافع المادية كأساس لاستمرار العيش المشترك (أحمد غريب محمد سيد، 1989 ص 117).

1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: إعادة توزيع الأدوار بين الأصول والفروع

يمتد تأثير تحول بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية ليشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والبنيات التنظيمية للعائلة والقبيلة والسلطة والبناء الاجتماعي. ويحتل الأب قمة التراتبية الاجتماعية لهذه البنية، وينفرد بمختلف السلط فيها، ويوظف الأساليب المتاحة لحماية دوره التقليدي في تسيير وتدبير شؤون العائلة، والذي يقوم على "سلطتين رادعتين سلطة التجريد من الملكية، وسلطة عدم الرضا أو الغضب والتي تعتبر بدون شك السلاح الأكثر فتكا" (Radi. A ، 2013، p18)

الجدول رقم 07: توزيع الأسر القروية حسب تحول طبيعة وبنية العلاقات الداخلية بين الأصول والفروع

المتغير	الصف	العدد	%
طبيعة العلاقة بين الزوجين	الصراع	560	34
	التفاهم والتعاون والاحترام	477	29
	الخضوع والطاعة	444	27
	المجموع	1646	100
علاقة الأبناء مع الوالدين	الطاعة	412	25
	التعاون	543	33
	الصراع	691	42

100	1646	المجموع	
29	477	الدعم المادي	علاقة الأبناء مع الأجداد
32	527	الرعاية المعنوية	
39	642	التوجيه والنصح	
100	1646	المجموع	
53	872	استمرار الدور التقليدي للأب	مكانة الدور التقليدي للأب
25	412	التحديث الجزئي للدور التقليدي للأب	
22	362	التخلص الكلي من الدور التقليدي للأب	
100	1646	المجموع	
63	1037	دائما	اجتماع الأصول والأبناء حول المائدة
18	296	أحيانا	
19	313	أبدا	
100	1646	المجموع	
59	971	المناطق الجبلية	ثقافة السمر العائلي والاستمتاع الليلي
24	395	المناطق السهلية	
17	280	المناطق المجاورة للمراكز الحضرية الكبرى	
100	1646	المجموع	
49	807	الأسر المغلقة	طبيعة اتخاذ القرارات الأسرية
38	625	الأسر المفتوحة	
24	395	الأسر الذكورية	
100	1646	المجموع	

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

1-1) العلاقة بين الأصول والفروع: تراجع العيش المشترك لصالح النزوع نحو الفردانية

تبرز معطيات الجدول رقم 07، أن تغيرات الحياة الاجتماعية بالوسط القروي بإقليم شيشاوة، أثرت على تعدد أشكال العلاقة الزوجية، بين علاقة الصراع والتوتر بنسبة 34%، وعلاقة التعاون والاحترام بنسبة 29%، وعلاقة الطاعة والانصياع بنسبة 37%. نفس الأمر بطبع العلاقة بين الأصول والفروع مع تسجيل اختلاف في نسبة حضور كل نمط من هذه الأنماط، حيث ترتفع نسبة علاقة التوتر والصراع لتبلغ 42%، مقابل تراجع نسبة علاقة التفاهم والحوار والطاعة، مسجلة على التوالي نسبتي 33% و25%. ويفسر تغير أشكال بنية العلاقات الداخلية للأسر القروية بالثقافة السائدة في المجتمع القروي، ومقاومة تجديد الأسس التقليدية التي تقوم عليها العلاقة بين الآباء والأبناء، وتمسك أغلبية الأسر القروية بالقيم العاطفية والأخلاقية الموروثة، ورفض قيم النقد والتحرر والنزوع نحو الفردانية. الشيء الذي انعكس على مستويات تمسك الأسر القروية برعاية المسنين من الآباء والأجداد، إذ تقيم نسبة 93% من المسنين مع أبنائهم، مقابل عيش نسبة 7% منهم لوحدهم بعيدا عن عائلاتهم. كما تقتزن العلاقة مع الأجداد بالدور التربوي والتوجيهي في نسبة 39% من الأسر القروية، مقابل ربط هذه العلاقة بالجوانب الرمزية والمعنوية في نسبة 32% من هذه الأسر، بينما تختار نسبة 29% من هذه الأسر ربط دور الأجداد بالمسائل المادية. ويفسر ارتفاع نسبة رعاية المسنين بالمجتمع القروي بالمقارنة مع المجتمع الحضري، بالاحترام والتقدير الذي يكرمه القرويون لكبار السن، واعتراف الشباب القروي بفضل الأجداد والآباء في تحقيق طموحاتهم،

وبالدور الذي يقوم به الأصول في تهذيب الحياة الفردية والجماعية للناشئة. فالتحولات الاجتماعية بالوسط القروي لم تغير كثيرا ثقة الأبناء آبائهم، والسعي نحو نيل رضا الوالدين، وإقدام الشباب القروي على تلبية مطالب آبائهم، والانصياع لأوامرهم، والإتيان بسلوكات ترضيهم، بغض النظر عن مدى توافقها أو تعارضها مع اختياراته الشخصية، ومشاريعهم الفردية.

2-1) العلاقات الداخلية للأسر القروية: من الانتماء العائلي والقبلي إلى

الانتماء المدني والاجتماعي

تستمدج الأسر القروية القيم الجديدة التي تخلقها التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، والتي تؤدي إلى إعادة ترتيب الأدوار بين الأصول والأبناء، وتفكيك الوظائف التقليدية للعلاقات العائلية، وبروز دور الأبناء، وتهميش مكانة الأجداد، والانتقال من التعلق بالانتماء العائلي والقبلي والديني والعرقى والاثني إلى الشعور بالانتماء الوطني والمدني والاجتماعي والإنساني. فإذا كانت الأسر القروية وحدات اجتماعية، توظف العلاقات الداخلية لتعزيز ارتباط الأفراد بعائلاتهم، وتقوية التماسك بينهم، وتمكينهم من بلوغ مرحلة التكامل والاستقلال والنضج الفكري والنفسي والعاطفي. فإن النظام القبلي القائم بإقليم شيشاوة، يجعل من التراتبية العائلية أساس تشكيل البنية الاجتماعية، ويعزز هيمنة خطاب النظام الأبوي الذكوري على العلاقات الأسرية، ويبرر قرارات تكريس أفضلية الذكر على الأنثى، ويخضع النظام الاجتماعي لما هو موروث وتقليدي، ويضعف العلاقات الاجتماعية العفوية، ويقوي الضوابط التنظيمية المحافظة.

الجدول رقم 08: توزيع الأسر القروية حسب تأثير الموروث على طبيعة وبنية العلاقات الداخلية

المتغير	الصنف	العدد	%
ارتباط العلاقات الداخلية بالموروث الحضاري والثقافي	الارتباط بالموروث الحضاري والثقافي	955	58
	التحرر من الموروث الحضاري والثقافي	691	42
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

يتبين من نتائج البحث الميداني المدونة في الجدول رقم 08، أن نسبة 53% من الآباء متمسكون بدورهم الموروث، مقابل قبول نسبة 25% من الآباء بتحديث هذا الدور شرط الحفاظ على المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكفيلة ببقاء الأب كرمز للأسرة القروية، بينما تختار 22% من الآباء من فئة الشباب التخلي الكلي عن الأدوار التقليدية والصور النمطية للأب في الأسر القروية. ويبرر الشباب موقفهم برغبتهم في التخلص من تركيز السلطة في يد الأب، وتفادي أساليب القمع والعقاب لضمان استمرارية سلطته البيولوجية والثقافية والرمزية، والقضاء على نظام التبعية في الأسر القروية، وتنشئة الأبناء على الاستقلال الذاتي، والمشاركة الإيجابية، والامتنال للأعراف بدل احترام القوانين، وترسيخ سلوكيات الولاء للتقاليد بدل طاعة أوامر العقل. فسيادة النماذج المطلقة التي تحول الوعي الأسري إلى وعي مغلق قائم على تثبيت أسس الركون والتعالي، والإيمان الكلي بما وراء الطبيعة والعزلة والانطوائية، ورفض الإقرار بمبادئ التعايش مع الاختلاف والتعدد والتساوي

والانفتاح، ينتج عنه غياب فرص الإبداع الفكري والمهني، لأن أفراد الأسرة يقضون حياتهم اليومية في أداء الممارسات الشعائرية الدينية (هشام شرابي، 1992، ص 86).

3-1) الانخراط في العمل التعاوني والجماعي: بين الانتماء القبلي والثقافة الجموعية

يخضع الإنسان القروي في تنشئته الاجتماعية للقيم السائدة، ويكتسب العضوية في المجتمع القروي بواسطة الالتزام بقواعد الحياة القروية المشتركة، واستخدامها في التعبير عن شخصيته وسلوكه ومواقفه. فقوة الروابط الاجتماعية التي تجمع بين أعضاء المجموعات الصغيرة في القرى والدواوير، تعزز مكانة العمل التعاوني⁶ والجماعي في البنية الذهنية القروية، ويظهر ذلك من خلال ارتباط الجميع ببعضهم بعضاً عن طريق تعدد مصادر الروابط، وكثرة المناسبات الاجتماعية والاقتصادية التي تستلزم التعاون لإنجاز مختلف المهام التي تخص أحدهم، بالحضور والجهد المادي والمعنوي، وتقاسم الأعباء للقيام بعمل لا يقدر عليه فرد بنفسه، أو يحتاج منه لوقت طويل. فالمليل نحو العمل التعاوني والجماعي متجذر في التاريخ القروي بطريقة عفوية، فقد ألف القرويون في الماضي، مشاركة الآخرين أعمالهم بالمجان، وطبقوا نظام العمل الجماعي بدون أجر، يتقاسمون المهام، ثم ما يحصلون عليه من دخل. هذه المميزات تجعل انخراط الساكنة القروية في العمل التعاوني والجماعي محكوم إما لاقتصار على الانتماء القبلي أو الانخراط في الثقافة الجموعية، الشيء الذي

⁶ - الحالة في المهنة لشخص يعمل في تعاونية لإنتاج السلع والخدمات، وحيث يكون جميع الأعضاء متساوون في اتخاذ القرارات وتوزيع الأرباح.

يفسر نفور الأسر القروية من العمل الجماعي، وتمسكها بالثقافة القبلية التي لا زالت تحتضن عناصر النبد والرفض للغريب، وتشعر القرويين بعدم الأمن والوحدة في العمل الجماعي، ليس لهم القدرة على تبادل قيم التعاون والتفاعل مع الآخرين (منديب عبد الغني، 2005، ص 164). فانخراط الأسر القروية في العمل الجماعي، تواجهه صعوبات مرتبطة بمسألة إشراك جمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي تهم الساكنة، وتهميش مسألة التشاور معها، وضعف إدراك العديد من الجمعيات لأدوارها التنموية الجديدة المنوطة بها، وتشعب مجالات نشاطها في ظل إمكانيات مادية ضعيفة (بوحامد أحمد فاطمة آيت بناصر، 2020، ص 50).

1-4) الانخراط في العمل السياسي: الاندفاعية في زمن الانتخابات والمحدودية في باقي الأزمنة

تبين معطيات الجدول رقم 09، استحواذ العمل السياسي على نسبة 48% من اهتمامات القرويين بإقليم شيشاوة، حيث يشكل الانخراط في الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية على التوالي نسب 10.7% و 11% و 2.50%، رغم أن اقتحام العمل السياسي للوسط القروي بإقليم شيشاوة حديث العهد مع مطلع الاستقلال. ويفسر تراجع الانخراط في الهيئات السياسية في السنوات الأخيرة بمحدودية الممارسة السياسية بين القرويين، والاقتصار على المشاركة السياسية في زمن الانتخابات، ومحدودية الانتماء إلى المؤسسات السياسية، واختيار أغلبية الشباب خلق قطيعة مع الموروث السياسي (المختار، 2004، ص 72).

الجدول رقم 09: توزيع الأسر القروية حسب مجالات الانخراط في العمل التعاوني والسياسي والجماعي

المتغير	الصنف	العدد	%
الانخراط في العمل التعاوني	نعم	922	56
	لا	379	23
	أحيانا	346	21
	المجموع	1646	100
الجمعيات والهيئات التي تستهوي انخراط القرويين في العمل التعاوني والجماعي	فروع أحزاب	181	10.70
	نقابات	181	11
	جمعيات ثقافية	379	23
	جمعيات فنية	313	19
	جمعيات خيرية	214	13
	جمعيات رياضية	280	17
	وداديات	66	3.80
	هيئات حقوقية	33	2.50
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

ترتبط محدودية انخراط الأسر القروية في العمل السياسي بالمقارنة مع الأسر الحضرية بمسألة تعدد الولاءات وطبيعتها، فإذا كان المجتمع القروي معروفا بولاءات محدودة وبسيطة، تبدأ بالأسرة، وتمر بالدوار، وتنتهي بالقبيلة، فإن المجتمع الحضري مبني على تعدد جماعات الولاء، كالجماعة العائلية، والجماعة المهنية، والجماعة الترفيهية، والجماعة الإيديولوجية. كما يعود هذا التراجع إلى الوضعية السياسية بالمغرب بعد الاستقلال، والتي وصفها محمد حسن الوزاني بقوله: "إن الاستقلال هو عملية إبعاد الأجانب عن كرسي

الحكم والاستغلال ليحتلها غيرهم من الأشخاص المغاربة الذين اتتهم الفرصة وابتسم لهم الحظ، فاستطابوا لذة المنصب، وتركوا جمهور المواطنين في بؤسهم يتخبطون، وبهذا كانت الثورة يوم تحقق الاستقلال عملية نقل أشخاص وشغل مقاعدهم بآخرين" (الوزاني محمد حسن، 1961، ص 180).

الجدول رقم 10: قائمة بأهم الهيئات السياسية والنقابية والجمعية الفاعلة بإقليم شيشاوة

الأحزاب السياسية	الهيئات النقابية	جمعيات المجتمع المدني
بعض الفروع الحزبية تتواجد بالمنطقة منذ بداية الاستقلال: (حزب الاستقلال+ الاتحاد المغربي للشغل+ منخرطي حزب الأحرار المستقلين والحركة الشعبية)، فانطلاقاً من نهاية السبعينات ستتأسس إدارات حزبية أخرى: الاتحاد الاشتراكي، وفروع أحزاب أخرى فيما بعد كحزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الدستوري	فروع نقابية: النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للصحة ونقابة التجار والحرفيين ونقابة الطكسيات	-جمعية قدماء العسكريين -جمعية الحوار الثقافي- -جمعية أحواش للفنون الشعبية -الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين- -جمعية السبيل للثقافة والتربية- -جمعية المستقبل الفلاحي- -جمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي- -جمعية تماينوت- -جمعية اليسر للعمل الاجتماعي- فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان- -جمعية النور النسائية- -جمعية امتنانوت للتنمية- -جمعية الولجة- -جمعية انفيضة للتنمية والثقافة والتضامن- منتدى مبادرات للتنمية والتواصل- -جمعية توزي-ن- تاشمير والتنمية الاجتماعية- -جمعية أفولكي للتنمية- -جمعية تيفاوين للتنمية- -جمعية مهرجان امتنانوت- -فجميات الرياضة: كرة القدم - ألعاب القوى - الكراطي

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

توظف الأسر القروية علاقات القرابة بجميع أنواعها لتشجيع أفرادها على الانخراط في العمل السياسي بغية تحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية، والحصول على عوائد مادية ومعنوية، وولوج مواقع اجتماعية وسياسية

واقتصادية مرموقة في المجتمع القروي. فقد ساهم العمل السياسي في تمكين المجتمع القروي المعروف بتعدد الأصول من الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري، يتداول أفرادها مفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة، وينزعون نحو التخلي عن التصنيفات الطبقية التقليدية (لحسن شافع، 2023، ص 310) رغم استمرار اقتران العمل السياسي في البنية الذهنية القروية بأساليب البطش والقمع التي مارسها القياد في الماضي كما يوضح الجدول رقم 30، وتواتر الأحاديث عن السجون والمعتقلات التي لا زالت محافظة على بعض أطلالها كسجن بوابوض بامتوكة، واعتبار الانخراط في العمل السياسي لحظة الصدام مع "المخزن"، والتحول إلى طرف منبوذ في المجتمع، مراقب من طرف رجال السلطة والأمن.

الجدول رقم 11: أسماء القياد الحاضرين في البنية الذهنية للأسرة القروية بإقليم شيشاوة

اسم القبيلة	أسماء القياد
مزوضة	- القائد علي بن أحمد المزوضي - القائد محمد بن حمو المزوضي - القائد حميدة بن علي الشري - القائد أحمد بن مبارك - القائد ولد العسري
أولاد أبي السباع	- القائد أحمد بن الشيكري - القائد الحبيب السباعي - القائد ابراهيم بن بلعيد السباعي - القائد المختار السباعي - القائد عبد الله بن بلعيد السباعي - القائد العربي بن الشرقي الرحاني - القائد الحسين بن عبد الله السباعي - القائد مبارك ولد البشير السباعي - القائد يراع السباعي - القائد علي بركاتو - القائد محمد ولد البشير السباعي
ة دويران	- القائد ابراهيم الاجراوي
دمسيرة ونفيفة	القائد عمر بن سعيد المتوكي
سكساوة	القائد لحسن السكسيوي - القائد مبارك بن البشير السباعي - القائد محمد بن مبارك بن البشير السباعي - القائد محمد الدويراني - القائد الأمغار المختار السكساوي
متوكة	- القائد عمر بن سعيد المتوكي - القائد مسعود المتوكي - القائد علي المزوضي - القائد حميدة المنبهي

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

يفسر تنامي الانخراط في العمل السياسي بتحول أغلب الجماعات القروية من الحياة البدوية الريفية إلى حياة اجتماعية حضرية مدنية، وتفكيك البنيات الاجتماعية التقليدية كالأسرة الممتدة والنظام القبلي وما يسمى بـ«جماعات» (محمد أقديم، 2016، ص 260)، واستقرار عدد كبير من الموظفين بالمناطق القروية في إطار تقريب الخدمات العمومية من الساكنة القروية، وتراجع التأثير الذي تمارسه الهيئات المجتمعية التقليدية كالزوايا، والمدارس العتيقة، والطرق الصوفية، واستقرار العمال المتقاعدين القادمين من الخارج أو بعض المدن المغربية المنجمية، وتعميم خدمات التعليم، وارتفاع مستويات الوعي بأهمية العمل السياسي في تحقيق الترقى الاجتماعي، ونشأة فئات اجتماعية متعلمة مالكة لمؤهلات واستعدادات لتأسيس فروع الأحزاب، والانخراط فيها، وتوعية الآخرين بكون النشاط السياسي فرصة سانحة للشباب القروي للتدافع وتحقيق الذات، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والتحرر التدريجي من هيمنة القيم التقليدية التي تخضع العمل السياسي لمعايير السن، وإعادة إنتاج القيم نفسها، ونقلها من المستوى الاجتماعي العفوي إلى المستوى المؤسسي المنظم (هناك شريك، 2015، ص ص 49-70).

VI. الاستهلاك القروي: تفكيك البنية التقليدية وتبني مغريات النموذج

الحضري

عزز تحول الاقتصاد القروي من الاقتصاد الكفائي المحلي إلى نمط الاستهلاك الرأسمالي، بنية العلاقات الاقتصادية بين الساكنة القروية والساكنة

الحضرية بمدنيتي امتنانوت وشيشاوة، وتنوع مجالات تأثير النموذج الحضري على ثقافة الاستهلاك التقليدي للأسر القروية، والرفع من مستويات الإقبال التلقائي للقرويين على تبني نموذج الاستهلاك والعيش الرأسماليين لاستعادة التوازن الاقتصادي بين المجالين الحضري والقروي، وتكييف البنية المادية التقليدية مع شروط نظام الإنتاج الاقتصادي الجديد الذي اكتسح نمط الإنتاج الكفائي المحلي كقاعدة الحياة الاقتصادية للأسر القروية، الشيء الذي دفع الساكنة المحلية إلى تغيير نمط عيشها، والبحث عن موارد إضافية وجديدة، فتراجعت الفلاحة، ونشطت التجارة، وانطلقت الهجرة بكل أساليبها، وتطورت الحرف، وظهرت الإدارة بكل مصالحها، والمدرسة العمومية بكل مستوياتها (محمد أقديم، 2016، ص 418). وقد استوجب هذا التحول من الأسر القروية تحديث وظائفها الاجتماعية، وتعديل قيمها الموروثة، وتغيير نظمها التقليدية في الإنتاج والاستهلاك، وترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لتكون قادرة على توفير شروط العيش الكريم بالموارد المتاحة، ومواكبة تحولات بنية الاقتصاد القروي عبر وضع نظام اقتصادي حديث يقوم على تقسيم العمل بين أفرادها، وإشراكهم في عملية الإنتاج والاستهلاك، ومراعاة معايير السن والجنس في توزيع الأدوار الاقتصادية، واشتراط التجربة المهنية والمكانة الاجتماعية والأهلية الجسدية في تقسيم العمل بين أفراد الأسرة القروية (فاخر عقل، 1985، ص 89).

غير نظام الإنتاج والاستهلاك معظم الأسر القروية من وحدات إنتاجية إلى وحدات استهلاكية، وأفرز ثورة اجتماعية وثقافية واقتصادية في نظام العلاقات الاقتصادية والمادية للساكنة القروية، وأثر على تراجع تعلقها

بالاعتقادات الشعبية والثقافية الموروثة، ونوع مجالات الاستهلاك الرأسمالي (Khalid Alioua, 1987, p 102) كما أدى هذا التغير إلى انخفاض الموارد المالية والمادية للأسر القروية، وتحولها إلى بنى اقتصادية واجتماعية مزدوجة المهام، تساهم في تعزيز مؤشرات الإنتاج اللازم لتنمية الاقتصاد القروي، وتنشئ الأفراد على أنماط استهلاك مفرط لمنتجات التقدم التقني والتكنولوجي، وتوظيفها في الترفيه والتربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والصحة. فالاقتصاد القروي الجديد يستثمر تفاعل التنظيمات الاجتماعية مع البناء الكلي للمجتمع القروي، ويوظف ما يعرفه هذه البناء من تغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية جديدة، ويستحضر مساعي الفئات المحافظة لتوفير الحماية المجتمعية للأسر القروية. ومن أجل تمكين الأسر القروية من الاضطلاع بمهامها الجديدة المنوطة بها في الاقتصاد القروي الحديث، تقوم هذه الأسر بإعادة النظر في أسس تنشئة وتكوين أفرادها، وتزويدهم بشروط اكتساب العضوية في المجتمع الرأسمالي، والتركيز على تنشيط وظيفتها الاقتصادية كجوهر لتحسين أداء باقي الوظائف الأخرى كالمسؤولية الزوجية، والتناسل، والتربية. ويفسر انخراط الأسر القروية في عملية تسريع وتيرة إحداث التغيرات في بنيتها الاقتصادية التقليدية بتجديد الرؤية الحضارية لدور الاقتصاد القروي، وتنامي النزعة الفردية في الإنتاج والاستهلاك بنسبة 31%، وتراجع قيم التضامن الجمعي القائم على تكامل الأدوار الاقتصادية بنسبة 22%، وتوسيع هامش حرية تصرفات الأفراد في الممتلكات الفردية والجماعية بنسبة 19%، وتوجيهها نحو الاستعمال الواسع للسلع والخدمات بنسبة 28%. فهذه المعطيات تبين أن الآليات الاقتصادية والمالية والتقنية والثقافية تتحكم في مسار واقع

التغيرات المادية والرمزية للأسر القروية لمسايرة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتعامل بالنقد.

الجدول رقم 12: توزيع الأسر القروية حسب مستوى العيش ودور الأبناء في تحسين ظروفه

المتغير	الصف	العدد	%
مستوى العيش في الأسر القروية	منخفض	872	53
	متوسط	642	39
	جيد	132	8
	المجموع	1646	100
دور الأبناء في تحسين مستوى العيش الاقتصادي للأسرة	المساهمة في الإنتاج الأسري	691	42
	التأمين في أيام الشيخوخة	625	38
	حماية التماسك الأسري	329	20
	المجموع	1646	100

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024

تبين معطيات الجدول رقم 12، أن مساهمة الشباب القروي في تحريك الاقتصاد القروي مهمة رغم مغريات الحياة الحضرية التي تستهوي فئات عريضة منهم، إذ تصل نسبة مساهمة الأبناء في إغناء الموارد الأسرية إلى 80%، الشيء الذي يبرز الانخراط الكبير للشباب القروي في تحسين المستوى المعيشي للأسر القروية، وتنشيط الاقتصاد القروي عبر المساهمة في الإنتاج القروي بنسبة 42%، وتقوية التماسك الأسري بنسبة 20%، وتأمين المستقبل المادي للأسر القروية بنسبة 38% عبر توظيف مساهمة الأبناء كتقاعد مضمون للوالدين والأجداد، والعمل على تغيير الدخل الأسري من المدخول الواحد إلى

المداخل المتعددة، وخلق وضع جديد في التدبير اليومي للشؤون المادية والمالية للأسر القروية، والإقرار المباشر بحق كل فرد في الانتفاع المادي والمعنوي من عائدات نشاطه الاقتصادي، رغم ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من الاضطراب وتناقض المصالح الفردية والجماعية (حميد حمراكروا، 2008، ص 37) وقد استفاد الشباب القروي في تقوية مركزه الاقتصادي في المجتمع القروي من تحلي الأسر القروية على اعتماد معيار الجنس في توزيع المنافع المادية بين الذكور والإناث، وتجسيد المساواة الفعلية في القيام بالتزامات الحياة الاجتماعية والاقتصادية العصرية، والإقرار بمكانة المرأة القروية. فتراجع حدة تأثير التقاليد والعادات، وتزايد المسؤوليات المادية والمهنية للساكنة القروية، جعل نسبة 47.30% من الأسر القروية تعتبر أن تمكين الأبناء من حاجياتهم من المصاريف اليومية واجب اجتماعي وعائلي، تقتضيه الظروف الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع القروي، وتستوجب الخدمات الكبيرة التي يقدمها الشباب القروي للاقتصاد المحلي بينما تتفادى نسبة 52.70% من الأسر القروية مراعاة المساواة بين الذكور والإناث بخصوص حق الانتفاع بالموارد العائلية، مبررة موقفها بضعف إمكانياتها المادية، والخوف من التهافت على مطاردة إغراءات الحياة المادية المعاصرة.

الخاتمة

تعتبر الأسر القروية مجالا مناسباً لقياس مظاهر التغير الديمغرافي في الحجم والنوع والوظيفة، والتحول من النموذج المركب الممتد إلى النموذج النووي والمصغر، وتوزيع السلطة الأسرية وفق معايير جديدة، والتخلي التدريجي عن الثقافة والقيم السائدة، وإعادة النظر في بنية العلاقات والروابط

التي تربط بين أفرادها، ورد الاعتبار للمرأة، والسماح لها بممارسة أنشطة كانت محتكرة من طرف الرجل. فالأسرة القروية العريقة "الأمازيغية منها والعربية والحسانية" تعرضت لتحولات عميقة على مستوى الشكل والمضمون والحجم. ويعتبر العامل الديمغرافي عاملا رئيسيا لهذه التحولات، فالإنسان القروي عنصر فعال في تنشيط وتحريك التغير الأسري في مختلف المجالات، وكل ما يقع في الأسر القروية من تحول، نتيجة لنشاط الإنسان وحركته وأفعاله، فمستويات التخلف والتقدم والرفاهية، لها علاقة مباشرة بالعامل الديمغرافي، كحركة السكان، والهجرة، وكثافة السكان، وتوزيعهم داخل المجال الجغرافي، ومعدلات الولادات والوفيات، والخصوبة وأمد الحياة. كما ساهم التحول الديمغرافي في تسريع انتقال المجتمع القروي من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع رأسمالي، يعيد الاعتبار للعلاقة بين الثنائيات في تشكيل الحياة الأسرية الجديدة، كالعلاقة بين حجم الساكنة ومستوى المعيشة، بين حجم السكان ومستوى جودة الحياة، بين المستوى المعرفي للسكان ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بين الكثافة السكانية ودرجة الوصول إلى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، بين ضعف التثقيف الصحي وارتفاع نسبة الوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة، بين تراجع الفئات النشيطة وضعف مستويات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، بين وفرة الرأسمال البشري والتصنيع والابتكار والتقنية والتحديث.

البيليوغرافيا

- أقديم محمد، التحولات السوسيوثقافية في منطقة الأطلس الكبير، من أفيين إلى امتانوت، مساهمة في كتابة التاريخ المحلي، منشورات دار الأمان، 2016.
- إميل دوركايم، نقلا عن علي سلمان، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل، 1985.
- أوري لحسن، " الأمازيغ بعيون أجنبية، دراسة نموذجية من خلال كتاب: le Bloc ، Peuple marocain berbère صورة الأمازيغ في الكتابات الوطنية والأجنبية، تنسيق على بنطال، منشورات عكاظ، الرباط، 2020.
- بن عاشور سهام، دراسة وصفية لكيفية التعديل في إطار المسكن الجديد في حي عين النعجة، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.
- بوحامد أحمد فاطمة آيت بناصر، " برامج العمل التنموية الإقليمية والجماعية، وسؤال الإلتقائية، جهة مراكش - أسفي، شيشاوة نموذجا، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/ سبتمبر 2020.
- حجيوي محمد، "تراجع إقبال المغاربة على الإنجاب"، جريدة بيان اليوم، عدد 21 مارس. 2019.
- حمراكروا حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة "الإخوة منتوري"، قسنطينة الجزائر، 2008.
- الديالمي عبد الصمد، أسرة ضمن الموسوعة العربية لعلم الاجتماع. تونس، الدار العربية للكتاب، 2010.
- سكريس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، بدون سنة.
- السويدي محمد، محاضرات في الثقافة والمجتمع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- شافع لحسن، أضواء على الهامش: تاريخ غرب مراكش، من رباط عقبة بن نافع إلى زاوية سيدي الزوين الشرادي، منشورات جمعية الصلاح للتنمية والثقافة سيد الزوين، مطبعة تبوك، مراكش، 2023.
- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- شريك هناء، الشباب المغربي والعمل الجماعي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، المجلة الجزائرية أنسانيان، العدد 68، 2015.
- شفيق المختار، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة"، جريدة المحجة، عدد 188، 2003.
- شفيق المختار، "العلاقات الأسرية (موت الأب) وتزايد النزعة الفردانية"، جريدة المحجة، العدد 224، دجنبر 2004.

- صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1989.
- عبد أسعد فايز محمد، مدخل إلى علم الاجتماع، دراسة نظرية في فهم المجتمع، منشورات دار الفصيل الثقافية، 1984.
- عقل فاخر، معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1985.
- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، طباعة Canaprint، 2018.
- مرجان محمد، "سوسيولوجيا الغير: المعرفة الكولونيالية الإسبانية حول المغرب" في السوسيولوجية المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينة ميري ومحمد عبد الحلقي، مختبر العلوم الاجتماعية والتحول المجتمعية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2019.
- منديب عبد الغني، محاضرات في السوسيولوجيا القروية، الرباط، جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، غير منشورة، 2006/2005.
- الهروي المهادي، الأسرة والمرأة والقيم: تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.
- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، المجال المغربي: واقع الحال، الرباط، 2000.
- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي الأول حول الأشخاص المسنين، 2018.
- وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، سنة 2020.
- الوزاني محمد حسن، حرب القلم، مؤسسة حسن الوزاني، طبعة الأولى 1961، ص 180.
- Berque Jacques, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 8^e année, N. 3, 1953.
- Berque Jacques, Qu'est-ce qu'une tribu nord-africaine ?» in : Hommage à Lucien Febvre, Paris, 1954.
- Berque Jacques, Structure sociales du Haut -Atlas, PUF, Paris, 1954.
- Bourdieu Pierre: Sociologie de l'Algérie, Septième Edition, Presses Universitaire de France, Paris, 1985.
- E.Gellner, Saint of the atlas Londres Wendenfeld andnicollosen, 1969.
- Khalid Alioua , état et contrôle de l'espace urbaine » in l'état marocain dans la durée (1850-1985), Ed .Edino Coderia publisud, 1987.

- LAZAREV Grigori: «La nouvelle approche des plans communaux de développement: une démarche por-teuse peu ou sous valorisée». Revue GéoDev n°1. Faculté des Lettres de l'Université Mohamed V, Rabat., 2013.
- R.montagne, les berbères et le makzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930.
- Radi. A, l'adaptation de la famille au changement social dans le Maroc urbain in revus économique et social du Maroc, n 135.

أثر تكنولوجيا التعليم في العملية التربوية

The Impact of Educational Technology on the Educational Process

م.م. عمار عواد صالح

وزارة التربية - العراق

الملخص:

يهدف البحث الحالي التعرف على أثر تكنولوجيا التعليم في العملية التربوية، إذ تم التطرق إلى مفهوم تكنولوجيا التعليم وأساسه ونظريته وتطور مفهوم تكنولوجيا التعليم وأهمية تكنولوجيا التعليم، ودور تكنولوجيا التعليم في تعليمية المواد في النظام التعليمي، وأوصى الباحث بضرورة توفير وزارة التربية والتعليم لمستحدثات تكنولوجيا التعليم المختلفة في جميع مدارس المرحلة الثانوية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، التعليم، التربية، المعرفة، التعليمية.

Abstract:

The current research aims to identify the impact of educational technology on the educational process. It explores the concept of educational technology, its foundations and theoretical background, the evolution of the concept, its significance, and its role in teaching various subjects within the

educational system. The researcher recommends that the Ministry of Education provide a range of educational technology innovations in all secondary schools. .

Keywords: *Technology, Education, Upbringing, Knowledge, Educational Development.*

المقدمة:

إنّ تكنولوجيا الاتصال والتقدم العملي اليوم هما اليوم عصب تطور البشرية ورقبها وتوسع إمكانياتها وطاقاتها، ولقد انعكست مختلف النتائج التقنية العالمية السريعة على المجتمع العالمي ككل، كعامل أساسي في حركة البشر خلال القرن الحالي، وأصبح الإنسان يعيش على أوتار حركة هذا التقدم وتقنياته وأنغامه المتواترة.

إنّ العامل الأساسي وراء عمق هذا التأثير، هو هذا التطور المذهل في طبيعة الاتصالات والمواصلات، حتى غدا العالم أجمع كبلد أو مدينة أو قرية صغيرة، ليس فيها بعيد، بمفهوم يدعى بالعالمية أو العولمة التي تعني زوال الحواجز والحدود الثقافية والاقتصادية بين الشعوب، كما تعني سهولة التواصل الإنساني وسرعته الفاعلة اللحظية، بحيث أصبح العالم أجمع مجبر على التفاعل مع الحضارة ككل.

وعليه فعلى الوطن العربي أن يجتاز مرحلة تغير حضاري وتحديات على مستوى التحكم والاستعمال ومنه تظهر الحاجة إلى تطوير وتحسين المنظومة التربوية التعليمية.

ونظرا لسهولة هذه الوسائط وانتشارها السريع في الكليات والجامعات، فإنها دخلت في إطار الوسائل التعليمية التي تساعد في تعزيز المناهج الدراسية، حيث أصبح لها ارتباط ومساس مباشر بجوانب كثيرة من حياة الإنسان في العصر الحاضر.

والوسائل الإعلامية والاتصالية من الوسائط الناجحة في خدمة الطالب التعليمي إذا تم توجيهها وإعدادها والاستفادة منها بشكل ايجابي.

لذلك جاءت هذه الورقة، لتبين أهمية تكنولوجيا التعليم في حياة الطالب التعليمي، من حيث بناء شخصياتهم، وإكسابهم ما يلزم من المهارات التي تعدهم الإعداد الأفضل للحياة في حاضرها ومستقبلها، ولتظهر دورها كوسائل تعليمية معينة يمكن الاستفادة منها في العملية التعليمية في الجامعة وجعل من الطلبة طاقات فاعلة، وأعضاء مشاركين في مجتمعهم في الحاضر والمستقبل.

مفهوم تكنولوجيا التعليم وأساسه ونظريته :

ما زال هناك خلط بين أحد جوانب تكنولوجيا التعليم المتمثل في استخدام الآلات والأجهزة التعليمية وبين تكنولوجيا التعليم ذاتها، فما زلنا نرى استخدام مصطلح الوسائل التعليمية والوسائل السمعية البصرية عند الإشارة إلى تكنولوجيا التعليم، والعكس أيضا، وهنا نجد أن تكنولوجيا التعليم تنحصر في حدود ضيقة لا تتعدى كونها وسائل تعليمية.

ولذلك، فانه من الضروري إلقاء الضوء على مراحل تطور مفهوم تكنولوجيا التعليم عبر السنوات الماضية لنرى: هل بدأت ملامح هذا المفهوم تتحدد وتتضح، أم مازال هناك تداخل بينه وبين مفهوم الوسائل التعليمية؟.

والآن يمكن أن نقول إن تكنولوجيا التعليم تعتبر عملية مركبة تشمل الناس والطرق والأفكار والآلات والمؤسسات التعليمية بغرض تحليل المشكلات وتطبيق الحلول وتقديم الحلول في أي مجال يتعلق بتعلم الإنسان. وفي مجال تكنولوجيا التعليم لابد من الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة التي يمكن استخدامها في عملية التصميم والاختيار والاستخدام وتشمل هذه الإمكانيات وجود نظام إداري في المؤسسة التعليمية متعاون ومتفاهم بشرط أن ينعكس أثره بالدرجة الأولى على الطالب.

تطور مفهوم تكنولوجيا التعليم :

ارتبط مفهوم تكنولوجيا التعليم في بدايته بحاسة البصر، ومع تطور العلوم والمعارف، بدأت أهمية الحواس الأخرى بالظهور وخاصة حاسة السمع، فظهرت الأجهزة التعليمية التي تستخدم حاستي السمع والبصر، وجاءت معها مصطلحات الوسائل السمعية البصرية، والوسائل المعينة، ووسائل الإيضاح، والوسائل التعليمية، وكان ذلك في أوائل الستينيات من القرن الماضي.

وبهذا يمكن تعريف تكنولوجيا التعليم بأنها "إستراتيجية كاملة تهتم بمواجهة مشكلات التعليم من خلال ترتيب بيئة التعلم وتوظيف مصادر التعلم البشرية وغير البشرية لتحديث التعليم وتطويره من منظور "أسلوب النظم" الذي شاع في هذه الفترة باعتباره مدخلا فعالا لحل المشكلات الميدانية في حين اتخذت تعريفات التسعينيات نظرة جامعة مانعة، إذ حرصت على وضع الحدود الفاصلة بين تكنولوجيا التعليم باعتبارها علما، والعلوم التربوية الأخرى لتجنب التفسيرات التي تميل نحو هذا العلم أو ذاك، حيث ترى

"سيلز و رتشي" أن تكنولوجيا التعليم : "علم نظري تطبيقي، يهتم بتصميم مصادر التعلم وعملياته وتطويرها وتوظيفها وإدارتها وتقويمها"

بينما تعود جذور تكنولوجيا التعليم إلى عصور القدماء، فمثلاً، بازدهار الحياة في أثينا بسبب التقدم التجاري، والتغير السياسي، وتغير الاتجاهات، اخذ السفسطائيون في اليونان على عاتقهم تطوير التعليم، وأخذوا يدرسون ما يدعى فن الحياة، وكانوا على علم بالمشكلات ذات العلاقة بالإدراك، والدافعية، والفروق الفردية، وإن لكل نوع من الأهداف طريقة معينة تستخدم لتحقيقه، كما يفعل الباحثون اليوم. وهكذا، فيبدو أن السفسطائيين هم أسلاف التقنيات التربوية الحديثة لكونهم معلمين مختصين، وتحليلهم النظامي للمحتوى، وتنظيمهم المواد التعليمية، ولاعتقادهم أن التكنولوجيا تتضمن النظريات، والممارسات أو التطبيقات. ويمكن أن يكون هذا الربط صحيحاً من الناحية التاريخية، إلا أنه غير مناسب من الناحية الإجرائية.

أهمية تكنولوجيا التعليم :

ها نحن نشهد اليوم هذا التقدم التكنولوجي الدراماتيكي المذهل في تكنولوجيا المعلومات، وفي شبكة الشبكات العالمية الانترنت خصوصاً، وفي اتجاهها لأن تكون طريق المعلومات السريع. هذا العصر القائم على التغير والديناميكية وسرعة التطور والانطلاق في طريق العولمة وإلغاء الحدود والحواجز الاقتصادية والثقافية، هذا العصر هو عصر الإستراتيجية والسرعة في اتخاذ القرار وتبديل العقلية، فكل عقل يتشبث بالمناهج القديمة والبالية وبالأساليب القديمة سوف يفشل في مواجهة هذا العالم الجديد بكل أبعاده .

فكل المجتمعات اليوم تسعى لبناء مجتمع معلوماتي متطور، ولكن الأهم هنا هو الوصول الحقيقي إلى جوهر الفكر المعلوماتية ومعرفة استحقاقاته البنيوية والعملية، وأن لا تتحول أدواته من الحواسيب والتقنيات إلى تجارة فارغة ومظهر حضاري كاذب، لأدوات لا تستهلك بالأسلوب الذكي المناسب.

وتكنولوجيا التعليم أصبحت علما يهتم بالنظرية والتطبيق، استفاد من علوم وحركات ونظريات أخرى حتى بات علما مستقلا له أسسه ومبادئه التي يستند عليها، ولم ينزل هذا العلم عن مواكبة التطورات الهائلة والمستمرة في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات، فظهرت مفاهيم جديدة ومستحدثة في تكنولوجيا التعليم الإلكتروني، والتعليم الإلكتروني عن بعد، والجامعة الافتراضية، ومدرسة المستقبل.

ويمكن النظر إلى تكنولوجيا التعليم بوصفها نظاما أو منظومة تضم عناصر متعددة ومتكاملة لتحقيق أهداف النظام أو المنظومة وتتمثل في العناصر البشرية، العناصر المادية، الأهداف، المحتوى، الآلات والمواد التعليمية، الاستراتيجيات التعليمية، والتقويم. ويعلق كثير من العاملين في مجال تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية آمالا واسعة على الدور الذي يمكن أن تمارسه تكنولوجيا التعليم إذا أحسن استخدامها وتوظيفها في العملية التعليمية باعتبار أن تكنولوجيا التعليم - كما أشرنا سابقا - تدخل في جميع المجالات التربوية من أجهزة وأدوات ومواد ومواقف تعليمية واستراتيجيات وتقييم مستمر وتغذية راجعة دائمة، ودور المدرس في عهد تكنولوجيا التعليم (الدور الجديد للأستاذ والطالب) والمشاركة الفعالة والزيادة الملحوظة في نتائج العملية التعليمية.

وعليه فلم يعد في وسع المجال التربوي إلا أن يستجيب لتيار التقدم العلمي التكنولوجي، ولذلك ظهر اتجاه حديث أشبه بهندسة تربوية أخذت تتجلى معالمها في علم يهتم باختيار المادة التعليمية، وتحليلها، وتصميمها، وتنظيمها وتطويرها، وتقويمها بما يتفق والخصائص الإدراكية للطالب، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه علم التصميم التعليمي. فلقد أدرك رجال التربية والتعليم فوائد ومزايا استخدام الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم في عملية التعليم والتعلم لما تركته من أثار ايجابية أثبتتها البحوث والدراسات وانعكست في نوعية المخرجات التعليمية واكتسابها المهارات والخبرات والمعارف بكل أكثر فاعلية وتطوراً مما يمكن جيل المستقبل من مواجهة التحديات ومواكبة عصر التكنولوجيا المتسارع.

دور تكنولوجيا التعليم في تعليمية المواد في النظام التعليمي :

مع هذا التقدم الهائل في وسائل الاتصال عن طريق الانترنت أصبح الاتصال عن طريق استخدام المؤتمرات أكثر انتشاراً خصوصاً بين الجامعات والكليات ويحتل بؤرة التعاون بين الكليات والجامعات المختلفة، وبين خريجي هذه الجامعات سواء كانت هذه المؤتمرات مؤتمرات كمبيوتر سمعية أو مؤتمرات فيديو.

ومن المعروف أنّ النصوص المتاحة بالكتب قد تقلل من حماس الطلبة للتعلم فضلاً عن خفضها لدافعتهم كي يتعلموا تلك المادة، وذلك بالرغم من جودة الكتب تصميماً وإنتاجاً، ولكن مع الثورة المعلوماتية وبوجود الأعمار

الصناعية فقط تمكن كل من الأستاذ والطالب من معااصرة كل ما هو حديث في مجال التعليم، فضلاً عن توافر عناصر الجذب وزيادة الدافعية في التعلم في المواد المعروضة خلال المواد التعليمية المختلفة.

وبعد العديد من سنوات الخبرة والتجارب، وجد أن الفيديو وسيط منفرد للماء الفجوة بين التعلم السلبي في قاعة الدراسة والاتصال والتفاعل النشط، لذا سنقدم شرحاً لكيفية ظهور الفيديو وتطوره وتعريفه ومدى أهميته وكذا خصائصه وأساليب عرض المادة التعليمية من خلاله ثم نناقش باستفاضة الفيديو التفاعلي ومؤثراته .

مكونات تكنولوجيا التعليم:

النظرية والممارسة:

لكل مجال أو نظام دراسي قاعدة معرفية تعتمد عليها الممارسة والتطبيق وتنتج هذه المعرفة النظرية المكونة من المفاهيم والمبادئ والافتراضات من البحوث أو الممارسة التي تزودنا بمعلومات نتيجة مرور الفرد في خبرة.

■ التصميم والتطوير والاستخدام والإدارة والتقييم:

تشير هذه المصطلحات إلى خمسة مكونات أساسية في تكنولوجيا التعليم، ولكل منها قاعدة معرفية لها ممارسة وتطبيق أي وظيفة معينة، ويعتبر كل منها موضوعاً دراسياً منفصلاً عن غيره.

■ العمليات والمصادر:

العملية سلسلة من الإجراءات الموجهة نحو تحقيق هدف مثل عملية التصميم وعملية نقل الرسالة.

المصادر تستخدم لكي تساند التعليم، وتشمل الأفراد والتسهيلات المادية والميزانية والمواد والأجهزة وغير ذلك مما يدعم التعليم.

■ التعلم:

الهدف النهائي لتكنولوجيا التعليم هو إحداث التعلم والتأكيد على مخرجات التعلم، فالتعلم هو الهدف، والتعليم هو الوسيلة المؤدية إلى ذلك إن كان فعالاً.

تكنولوجيا التربية:

ظهر هذا المصطلح نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت عام 1920م عندما أطلق العالم فين (Finn) هذا الاسم عليه.

ويعني هذا المصطلح تخطيط وإعداد وتطوير وتنفيذ وتقويم كامل للعملية التعليمية من مختلف جوانبها ومن خلال وسائل تقنية متنوعة، تعمل معها وبشكل منسجم مع العناصر البشرية لتحقيق أهداف التعليم. (جامعة القدس المفتوحة، 1992، ص ص 8-31)

ويرى "براون" تكنولوجيا التربية أنها طريقة منظومة لتصميم العملية الكاملة وتنفيذها وتقويمها وفق أهداف خاصة محددة ومعتمدة على نتائج

البحوث الخاصة بالتعليم والاتصالات وتستخدم مجموعة من المصادر البشرية وغير البشرية بغية الوصول إلى تعلم فعال.

وتعرف جمعية الاتصالات الأمريكية تكنولوجيا التربية بأنها عملية متشابكة ومتداخلة تشمل الأفراد والأشخاص والأساليب والأفكار والأدوات والتنظيمات اللازمة لتحليل المشكلات التي تدخل في جميع جوانب التعليم الإنساني وابتكار الحلول المناسبة لهذه المشكلات وتنفيذها وتقويم نتائجها وإدارة العملية المتصلة بذلك. (الفراء، 1999، ص 125)

تكنولوجيا التربية أعم وأشمل من تكنولوجيا التعليم، فالثانية جزء من الأولى، بل هي الجانب الإجرائي منها.

تعريف تكنولوجيا التربية:

تكنولوجيا التربية هي طريقة منهجية في التفكير والممارسة، وتعد العملية التربوية نظاماً متكاملًا تحاول من خلاله تحديد المشكلات التي تتصل بجميع نواحي التعلم الإنساني وتحليلها، ثم إيجاد الحلول المناسبة لها لتحقيق أهداف تربوية محددة والعمل على التخطيط لهذه الحلول وتنفيذها وتقويم نتائجها وإدارة جميع العمليات المتصلة بذلك.

تكنولوجيا التربية هي إدارة مصادر التعلم وتطويرها على وفق منحنى النظم وعمليات الاتصال في نقل المعرفة.

أما تكنولوجيا التعليم فهي نظام فرعي من تكنولوجيا التربية وبعد واحد من أبعاده

مصادر التعلم في تكنولوجيا التعليم:

الأفراد:

المدرسين والمشرفين ومساعدتي المدرسين (مصادر تعلم بالتصميم) كما يضاف إليهم المهنيون من البيئة مثل الأطباء والمحامين والشرطيين والعسكريين الذين يستخدمهم المدرس في تعريف دورهم للمتعلمين (مصادر تعلم بالاستخدام).

المحتوى التعليمي (الرسالة التعليمية):

الأفكار والرموز والبيانات والمفاهيم والمبادئ والنظريات والميول النفس حركية والاتجاهات والقيم، وتصاغ في صورة كلمات أو رسوم أو صور سينمائية متحركة أو فيديو أو أقراص للحاسب.

المواد:

هي الأشياء التي تحمل محتوى تعليمي، فإذا كانت المواد قادرة على نقل التعليم فتسمى (وسط) مثل الفيديو والصوت والبرامج، أما إذا كانت لا تنقل التعليم كاملاً إلى المتعلم فيطلق عليها مواد ولا تسمى وسائط.

الأجهزة والتجهيزات:

هي الأجهزة والأدوات التي تستخدم في إنتاج المصادر الأخرى أو في عرضها (الكاميرات، آلات التصوير، الحاسوب، ... إلخ).

الأماكن:

هي الأماكن والبيئات التي يتم فيها تفاعل المتعلم مع المصادر الأخرى للتعلم، مثل المكتبة المدرسية والمختبر والمبنى المدرسي... الخ.

الأساليب:

هي مجموعة الطرق والاستراتيجيات وخطوات العمل التي يقوم بها الأفراد أو تستخدم بها المواد التعليمية والأجهزة التعليمية

تكنولوجيا التربية وتكنولوجيا التعليم:

رغم التعريفات المنفصلة السابقة لكل من هذين المصطلحين إلا أننا نلاحظ التشابه والتشابه الكبيرين في المفهوم، وصعوبة التفريق بينهما وهناك العديد من الكتاب من استخدام المصطلحين للتعبير عن ذات المفهوم، إلا أن البعض الآخر ميز بينهما أمثال "الحيلة" الذي قال:

إن مفهوم التقنيات التعليمية (تكنولوجيا التعليم) يدل على تنظيم عملية التعليم والتعلم، والظروف المتصلة بها مفرقا بينه وبين مفهوم التقنيات التربوية الدال على تنظيم النظام التربوي، وتطويره بصورة شاملة يمتد أثرها إلى تطوير المنهاج، وتأليف الكتب المدرسية وتوافر الوسائل التعليمية، وتدريب الجهاز التربوي، والمبنى المدرسي والبحث عن أفضل استراتيجيات التعليم والتعلم، وتوظيفها في العملية التعليمية. (الحيلة، 1998، ص 6)

وميز بينهما كذلك الفرا فعرف التقنيات التربوية بأنها طريقة منهجية تكون نظاما متكاملًا وتحاول من خلال تحديد المشكلات التي تتصل ببعض

نواحي التعلم الإنساني وتحليلها ثم الإسهام في العمل على التخطيط لهذه الحلول وتنفيذها وتقويم نتائجها.

أما التقنيات التعليمية فهي عملية منهجية في تصميم عملية التعليم والتعلم وتنفيذها وتقويمها في ضوء أهداف محددة تقوم أساساً على البحوث في تعليم الإنسان وتستثمر جميع المصادر المتاحة البشرية وغير البشرية، وذلك لإحداث تعلم مثالي. (الفراء، 1999، ص 127)

وهناك لبس آخر وهو بين معنى المصطلح " تقنيات التربية " ومعنى مصطلح "التقنيات في التربية" الذي يؤكد على استخدام الأجهزة والأدوات والمواد في التربية والتعليم. في حين ان المصطلح التقنيات التربوية (التكنولوجيا التربوية) مرادف لتحسين عمليتي التعليم والتعلم والارتقاء بهما. (اسكندر وغزاوي، 1994، ص 16).

الفرق بين تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات:

يتلخص الفرق بين المفهومين في النقاط التالية:

■ مفهوم تكنولوجيا المعلومات يرتبط أساساً بالأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات عن بعد على وجه التحديد وفي مقدمتها الكمبيوتر، بينما مفهوم تكنولوجيا التعليم لا يرتبط بمثل هذه الأجهزة فقط بل أنه عملية التطبيق المباشر المنهجي والمنظم والمنتظم لنظريات ونتائج بحوث عمليتي التعليم والتعلم ومشكلاتهما وذلك من أجل تصميم المواقف التعليمية وإنتاجها وتخطيطها وإنتاجها وتنفيذها وإدارتها وتطويرها.

■ تكنولوجيا المعلومات عند توظيفها في العملية التعليمية لتحقيق أهداف ترتبط بعمليات التدريس والتعليم والتعلم فإنها تدخل في إطار تكنولوجيا التعليم ولعل العكس صحيح بمعنى أن كافة أنشطة تكنولوجيا التعليم المرتبطة باستخدام الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات من بعد علي وجه الخصوص تعتبر داخل إطار تكنولوجيا المعلومات.

■ تكنولوجيا المعلومات هي موجة الحاضر والمستقبل وهي ستنعكس علي مهام أخصائي تكنولوجيا التعليم والمعلم أيضا والأنشطة التي يقوم بها وعلي عملية إعداده في المقام الأول، ولا نبالغ عندما نقول إن هناك حاجة ملحة إلي النظر في إعادة صياغة أهدافنا التعليمية في ضوء مفهومنا لتكنولوجيا المعلومات وأهميتها وانعكاساتها علي إعداد القوي البشرية المناسبة لمتطلبات العصر.

■ مهام أخصائي تكنولوجيا التعليم تتطلب المزاوجة بين مهامه المعروفة من قبل والتي تتعلق بتشخيص المشكلات التعليمية، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها، وتصميم المواقف التعليمية وإنتاج ما تحتاجه من مصادر تعلم والاهتمام بتطوير هذه المواقف وتحديثها، ذلك بالإضافة إلى مهام أخصائي تكنولوجيا المعلومات التي ترتبط بالتعامل مع الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات الحديثة من إنتاج المعلومات وتنظيمها وتخزينها ومعالجتها ونقلها ونشرها وتحديثها.

دور تكنولوجيا التعليم في مواجهة المشكلات التربوية :

تلعب تكنولوجيا التعليم دورا هاما في مجال التعليم ومواجهة المشكلات التي تعوق تحقيق أهدافه بمجالاتها المختلفة – من هنا كانت إسهاماتها المتعددة في مواجهة التغيرات الاجتماعية والعلمية السريعة ومساعدة العملية التربوية على مواكبتها والتفاعل معها .

بعض المشكلات التي تساهم تكنولوجيا التعليم في حلها :

توجد العديد من المشكلات التي تساهم تكنولوجيا التعليم في حلها بالمجالات التعليمية المختلفة ومنها :

1- الانفجار المعرفي :

وجب الانفجار المعرفي على التعليم ضرورة استيعاب الزيادة المتلاحقة في المعارف المختلفة رأسيا وأفقيا من نظريات جديدة كل يوم وبحوث عديدة نتيجة لما أحدثته في زيادة موضوعات الدراسة في المادة الواحدة، وأوجبت على الطالب أن يلم بها جميعا. وقد استلزم ذلك بروز دور جديد لتكنولوجيا التعليم من أجل التوصل إلى الحديث من المعارف والأبحاث وتنظيمها وتحديد أنسب الطرق لمعالجتها وتقديمها للطالب وتدريبه على كيفية التعامل معها بما يساعده على تنمية أفكاره العلمية وقدراته العقلية في سرعة ومجهود محدد ودقة عالية في اكتسابها.

2- الانفجار السكاني :

أسفر النمو العددي المتلاحق للسكان عن زيادة سريعة في أعداد الطلاب في الفصول المختلفة رغم تفاوت الثقافات ومصادر الدخل، وأوجد ذلك عبئاً ثقيلاً على العملية التعليمية حيث زيادة أعداد الطلاب في الفصول والحاجة إلى زيادة أعداد المدارس التي تنشأ سنوياً وإلى زيادة في أعداد المدرسين والعاملين والخدمات التي تقدم في المدارس ، هذا مع أهمية الرقي بالجانب الكيفي للتعليم لمقابلة التطورات العلمية والحضارية السريعة ، ولإعداد هؤلاء الطلاب لمواجهة تغيرات صناعية كبيرة . وقد ساعدت تكنولوجيا التعليم في مواجهة ذلك بإعداد نظم تعليمية حديثة وأشكال جديدة من التعليم منها التعليم عن بعد والتعليم المفتوح مع تغيير دور المعلم من المصدر الرئيسي للمعرفة إلى منظم وموجه للعملية التعليمية.

3- مشكلة الأمية :

على الرغم من التقدم العلمي وزيادة فروع المعرفة وتضاعفها إلا أنّ الدول العربية المختلفة، لازالت تعاني كما تعاني الكثير من دول العالم الثالث من مشكلة الأمية، تلك المشكلة التي تقف عائقاً أمام أي تقدم في المجالات المختلفة، وتقضى على الكثير من المحاولات الناجحة للتقدم العلمي والاقتصادي وتطبيقاتها في المجالات المختلفة لانخفاض القدرة على التأقلم معها والتعامل مع متغيراتها .

4- تنوع مصادر المعرفة :

لا يقتصر التقدم العلمي على بلد دون غير، بل إنّ الجديد موجود كل يوم في بلاد متعددة. فقط هناك الحاجة لمزيد من التعرف على مكانه وسبل نشره في تلك البلاد وكيفية نقله بالأسلوب الأمثل الى بلادنا.

ومن هنا وجدت أدوار جديدة لتكنولوجيا التعلم وتقنياتها التي لا تعتمد على الكتاب المدرسي فقط في نقل المادة العلمية، بل هناك من المصادر الكثيرة لتقديم المعارف إلى الطلاب في أماكن وجودهم حتى يتفاعلوا مع المصادر وفق الطريقة التي تناسب قدراتهم وتراعى ميولهم وتلبى حاجاتهم المختلفة . فهناك من المعارف ما يبيث بواسطة الأقمار الصناعية كبرامج تليفزيونية مفتوحة أو خطية إضافة إلى اسطوانات الليزر ، وأقراص الكمبيوتر ، والتسجيلات السمعية والبصرية المختلفة .

5- تعدد الأدوات التي يتعامل معها الخريج :

أصبح من الضروري أن يتعامل الخريج مع أدوات وأجهزة حديثة تختلف في مواصفاتها وأسس تشغيلها والاستفادة منها عما تعامل معه أثناء دراسته، ولا يقتصر الأمر على ما يتصل بدراسته من أدوات وأجهزة بل هناك المئات من الأجهزة الأخرى التي يتعامل معها . ولقد أوجب هذا على المدرسة أن تغير فلسفتها في تعليم الخريج وتدريبه على التعامل مع المتغيرات الحديثة الصناعية والثقافية خاصة. ولما كان من الصعب تغيير مناهج المدرسة ومعاملها كل يوم مع كل جديد لملاحقته فإن المسؤولية أصبحت كبيرة على تكنولوجيا التعليم ودورها في مساعدة الفرد على التعلم الذاتي وطرق التعامل الذاتي مع المواد

والأجهزة الحديثة وإكسابه مهارات العمل العامة والقدرة على التفاعل مع المتغيرات الحديثة، بالإضافة إلى دورها في إعادة صياغة المنظومة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع من الخريجين والمعلومات والمهارات الواجب توافرها لديهم .

6- تدنى كفاءة العملية التعليمية :

تعددت الشكوى من ضعف مستوى الخرجين، وأن المدرسة تخرج أنصاف المتعلمين، ولما كان من أسباب ذلك أنّ الكثير من المدارس تعمل من فترة في اليوم الواحد إضافة إلى ازدحام الجدول الدراسي ، وقصر وقت الحصة الدراسية ، وتزاحم المعلومات وزيادة أعداد الطلاب في الفصل الدراسي . فكيف نتصور في ضوء ذلك أن يكون هناك خريجون على درجة عالية ما من التفوق الدراسي ؟ وكيف يخاطب معلم فصلا به أربعون طالبا ولكل طالب مدة نصف دقيقة ؟ فمتى يعرض الدرس بعد أن يمهد له ؟ ومتى يكون التقويم ؟ إن الأخذ بتكنولوجيا التعليم يمكن أن يسهم في استيعاب الأعداد الكبيرة .

فأصبحنا نرى الدوائر التليفونية المغلقة في الجامعات والاعتماد على الأكبر على التعلم الذاتي واستخدام الفيديو، إضافة إلى المعامل المتعدد الأغراض ومشاهدة البرامج التليفزيونية التعليمية التي تضيف إلى ما يتم تعلمه في المدرسة وإثراء العملية التعليمية.

7- نقص المدرسين المؤهلين تربويا :

نتيجة للزيادة في أعداد المدارس سنويا والتي لم تواكبها زيادة في أعداد المدرسين المؤهلين تربويا وعمليا للتعامل مع الطالب نفسيا وبدنيا والدارسين

لطرق توصيل المعلومات وجعلها جزءاً من سلوك الطلبة لجأت وزارة التربية إلى تكليف غير المؤهلين تربوياً للعمل كمدرسين دون إعداد تربوي لهم مما نتج عنه مشكلات نفسية للطلاب والمدرسين الجدد الهاربين من مجال العمل في تخصصاتهم الأصلية، إضافة إلى عدم إلمامهم بتصميم وإعداد البرامج التعليمية وتنفيذها وتقويمها. وهذا النقص في تأهيل المدرس، ولتتيح للمتعلم إمكانية التفاعل مع المادة العلمية، ولمساعدة المدرس في الموقف التعليمي بالفصل الدراسي.

8- اختلاف دور المعلم :

تغير دور المعلم المدرس نتيجة للتغيرات الحضارية والصناعية المتنوعة بالمجتمع، فلم يعد هو مصدر المعرفة الأوحيد ومحور العملية التعليمية بل أصبح مساعداً للطلاب في تعلمه وكيفية العمل على الارتقاء بمستواه والتخطيط للبرامج التعليمية وتصميمها والإشراف على الأخصائيين في إعداد وتوجيه الطلاب لدراساتها بما يناسب قدراتهم ومستواهم العلمي وميولهم، وهذا يتطلب توفير المواد التعليمية والأدوات والأجهزة الحديثة المساعدة للمعلم في أداء أدواره الجديدة.

9- تدنى مستوى برامج إعداد المدرس :

حيث أصبحت برامج التدريب القليلة التي تدعو لها المؤسسات التعليمية والتربوية ليس لها دور أساسي في ترقية المعلم داخل ذات الفئة، بل هي تأخذ في كثير من الأحيان لترقيته للعمل كمسئول إداري، لذا فهي لم تعد تهتم بالمادة العلمية وبناء وتقويم البرامج التعليمية وطرائق التدريس وإنتاج

وسائل التعليم لكنها في أحيان كثيرة تركز على الأساليب الإدارية في المدارس . إضافة لقلة أخذ المعلم له بالجديدة لأنه يضمن اجتيازها في أغلب الأحيان، ولغياب الحافز المادي كما أن بعض البرامج لا تراعى تخصصات المعلمين المختلفة وسبل تنميتهم تربويا وعلميا، وأعتقد أن استخدام تكنولوجيا التعليم في مجال التدريب والأخذ بالجديد من التقنيات فيه والتي تظهر للمعلمين استخداماتها كأساليب تربوية في تخصصاتهم المختلفة يعد ضرورة ملحة وطلبا عصريا لا يمكن تجاهله.

أهم توصيات البحث:

- ضرورة توفير وزارة التربية والتعليم لمستحدثات تكنولوجيا التعليم المختلفة في جميع المدارس المرحلة الثانوية.
- ضرورة تجهيز مدارس المرحلة الثانوية بالإمكانات التي تسمح بتوظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم بصورة سليمة.
- العمل على رفع درجة معرفة المعلمين في المدارس الثانوية لاستخدام تقنيات التعليم عن طريق:
 - عقد دورات تدريبية، لجميع المعلمات من جميع التخصصات، ويتم من خلالها اطلاعهم على ما استجد في مجال استخدام تقنيات التعليم.
 - ضرورة الاستعانة ببعض الخبراء و المختصين بعملية التدريب على استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم، حيث أن بعض ممن يستعان بهم من

المشرفات هم أساساً ليسوا بمدرسين مما قد يؤدي إلى تحويل عملية التدريب في بعض الدورات إلى مجرد محاضرة غير فعالة.

- عمل دليل للمعلمات في مجال اختيار واستخدام تقنيات التعليم، بحيث يشتمل على قواعد اختيار التقنية التعليمية من حيث محتواها، كذلك القواعد التي يجب مراعاتها قبيل وأثناء وبعد استخدامها.

المراجع والمصادر الإلكترونية:

1. الفار، عبد الحليم (2002)، تربويات الحاسوب. دار الكتاب الجامعي، الإمارات
2. الطوبجي، حسين (1996)، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم. دار القلم، الكويت.
3. الفرجاني، عبد العظيم (2002)، التكنولوجيا وتطوير التعليم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
4. الحيلة، محمد محمود، (2001)، التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية، دار الكتاب الجامعي.
5. (الأساليب الحديثة لتدريس اللغة العربية) - دار مجدلاوي - عمان/الأردن - 1999.
6. د. حمدان. محمد زياد(وسائل وتكنولوجيا التعليم مبادئها وتطبيقاتها في التعليم والتدريس) من سلسلة وسائل التربية الحديثة(2) - دار التربية الحديثة - عمان / الأردن - 1986 - الطبعة الثانية.
7. الكلوب، بشير عبد الرحيم(التكنولوجيا في عملية التعلم والتعليم) - عمان/الأردن - دار الشروق للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - 1993.
8. د. معروف، نايف محمود (خصائص العربية وطرائق تدريسها) - دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/ لبنان - الطبعة الخامسة - 1998.
9. معمر، مجدي (استخدام الحاسوب في التعليم) - سلسلة الحاسوب في التعليم (1) - وزارة التربية والتعليم العالي /فلسطين/ 2005م.
10. د. النعيمي، علي (الشامل في تدريس اللغة العربية) - دار أسامة للنشر والتوزيع - عمان/ الأردن - الطبعة الأولى - 2004م.

واقع التعليم الرّقي في ظلّ اقتصاد المعرفة (مع الإشارة لبعض الدول العربية)

*The Reality of Digital Education in the Knowledge Economy
(Study case some of Arab Countries)*

د. إيمان فيطوني

جامعة باتنة 01 - الجزائر

الملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لتوضح دور التعليم في اقتصاد قائم على المعرفة، كيف تطور من تعليم تقليدي ليصبح أكثر حداثة تحت مسمى التعليم الرقمي الذي جاء ليركز على معالجة المعرفة، ويتيح فرصة التعليم لمختلف فئات المجتمع خاصة الطلبة مما يدعم التعليم المستمر والذاتي، يوفر التعليم الرقمي نمطين من التعليم متزامن وغير متزامن مما يسهل العملية التعليمية على الطلاب إلا هذا النوع من التعليم يتطلب بنى تحتية قاعدية تساعد على تعزيز التعليم الرقمي مع توفير طاقم تقني وأساتذة مؤهلين.

تطبق العديد من الجامعات العربية التعليم الرقمي لأنه يقلص المسافات و يخفض من التكاليف، ومع تزامن جائحة كورونا التي فرضت على العالم الحجر الصحي كانت أدوات التعليم الرقمي هي الحل الأمثل لتسهيل العملية التعليمية وتوفير للطلاب الدروس والمحاضرات اللازمة عبر المنصات الرقمية، ارتأينا في

البحث دراسة بعض الدول العربية التي اعتمدت التعليم الرقمي من بينها :
الجامعة الجزائرية، جامعة تونس الافتراضية، جامعة القدس المفتوحة و الجامعة
السعودية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الرقمي، اقتصاد المعرفة، الجامعات العربية،
الجامعة الجزائرية.

Abstract

The objective of this study is to explain the role of the education in economy of knowledge, how the classical education developed to the digital education and it's based on the treatment of knowledge, the education provided opportunities to all of society specially students and boost the continuity in education and self-learning, there is two type of digital education synchronized and unsynchronized which simplified the teaching process but this kind of learning solicit basic infrastructure to reinforce the digital education and it need technical staff and qualified teachers.

A lot of Arabic universities applied the digital education because it's reducing the distances and costs. In pandemic of Corona there was many sanitary directions and the tools of digital education was the solution to simplified the educational system, in this study we chose some Arab countries which adopted the digital education some of them: the Algerian University, The Virtual University of Tunis, Al-Quds Open University, and Saudi Electronic University.

Keywords: Digital Education, Knowledge Economy, Arab Universities, Algerian University.

المقدمة

يشهد عالمنا اليوم عصرا جديدا قائم على المعارف والتكنولوجيات الجديدة، لكون المعرفة مورد رئيسي للمؤسسات ومصدر الثروة أما التكنولوجيات فما هي إلا وليدة ابتكارات رأس المال الفكري والتطورات التي ظهرت في قطاع المعلوماتية والاتصالات. فقد أصبح الفرد حجر الزاوية في الاقتصاد فمن جهة على الحكومات توفير البنية الأساسية و الموارد اللازمة أكانت بشرية أو مالية لتعليم هذا الفرد وتكوينه، ومن جهة أخرى تساهم الدول في تمويل مجالات البحث و التطوير التي توفر بدورها مختلف المعارف ليأتي دور المعلمين و الأساتذة لتوزيع هذه المعارف بطريقة مثلى تنمي عقول و أذهان الأجيال المستقبلية، ولكن هذا وحده لا يكفي مع تطور تكنولوجيات المعلومات مما استلزم الأمر توفير نوع جديد و حديث للتعليم تحت مسمى "التعليم الرقمي"، حيث أنه يسهل تواصل الطالب مع الأستاذ و يوفر مختلف المعارف اللازمة، إلى جانب قلة تكلفة هذا النوع من التعليم.

إشكالية الدراسة

صار تبني مؤسسات التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة لتطبيقات التعليم الرقمي أمر حتمي لا بد منه مع التطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأزمة الصحية التي واجهت العالم، فقد سهل التعليم الرقمي التواصل بين الأستاذ والطالب وقلص المسافة بينهم لكنه استوجب على مختلف الجامعات في أنحاء العالم العربي تطوير البنية التحتية لتقنيات الاتصالات لتصبح أكثر فعالية، ومن هنا يتبادر لنا جملة من التساؤلات نذكر منها:

- ما واقع التعليم في ظل اقتصاد المعرفة؟
 - ما هو دور التعليم الرقمي في ظل تحديات اقتصاد المعرفة؟
 - كيف تمكنت مجموعة من الدول العربية من تطبيق التعليم الرقمي و وضع منصات رقمية في جامعاتها؟
- ### أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور المهم للتعليم الرقمي ومدى مساهمته في إدماجه مع التعليم التقليدي، حيث برزت هذه الأهمية في فترة جائحة كورونا حيث فرض الحجر الصحي على العالم أسره ولم يستطيع الطلاب مزاوله دراستهم بطريقة عادية فوجب إيجاد حل يتوافق مع هذه الوضعية وهنا برزت تطبيقات التعليم الرقمي في الجامعات بوضع الدروس والمحاضرات في شكل PDF أو شكل فيديو إلى جانب الدراسة التي كانت بطريقة متزامنة أو غير متزامنة بين الأستاذ والطلاب.

أهداف الدراسة

جاء التعليم الرقمي كعملية تعليمية مكملة للتعليم التقليدي بوسائل حديثة تتسم بالمرونة والموثوقية مع تطبيق منصات رقمية تدعم هذه المنظومة التعليمية، جاءت هذه الدراسة بمجموعة من الأهداف تلخص كالاتي:

- إبراز مساهمة التعليم الرقمي و المنصات الرقمية في إزالة الحواجز المكانية و الزمانية باستخدام التكنولوجيات الحديثة و شبكة الانترنت مع خلق بيئة تعليمية افتراضية تتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة .

- يسعى التعليم الرقمي والمنصات الرقمية لتوفير دروس ومحاضرات بطريقة متزامنة وغير متزامنة مع إتباع برنامج معين بهدف تطوير قدرات الطلاب ومواهبهم.

- تهدف الجامعات العربية لتطبيق التعليم الرقمي لإعداد جيل متعلم له مهارات ومعارف كافية لمواجهة متغيرات العصر من وسائل تقنية وتكنولوجيات حديثة.

- منهج الدراسة

اتبعت هذه الورقة البحثية أسلوب وصفي لشرح ظاهرة اقتصاد المعرفة وأهمية التعليم في ظل تحدياتها ثم استبيان دور التعليم الرقمي أمام التطورات الحديثة، كما تم دراسة حالة بعض التجارب لدول عربية طبقت هذا النوع من التعليم مع وضعها لمنصات رقمية ناجحة كجامعة القدس المفتوحة، الجامعة السعودية الإلكترونية، جامعة تونس الافتراضية والجامعة الجزائرية.

1- اقتصاد المعرفة

أدى بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت مع المعارف الهائلة إلى ظهور اقتصاد المعرفة أو كما يسمى أيضا الاقتصاد الرقمي وأصبح هذا الاقتصاد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بحيث يضمن الارتفاع الذي سوف يستفاد منه في السنوات المقبلة، فقد أبرزت هذه الظاهرة بعدين الأول تحول تكنولوجي عميق والثاني ثورة اقتصادية حقيقية.

(Salzman & Dalloz, 2000, p. 35)

عرفت منظمة اليونسكو أن "اقتصاد المعرفة مرحلة من الرأسمالية أين يعمم النموذج الإنتاجي الخاص المنظم حول المكملات التنظيمية والتكنولوجية ما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه "نتيجة لاستخدام المعرفة والتكنولوجيا من أجل النمو الاقتصادي".

أما البنك الدولي فقد توصل للقول أنه من "أجل بناء اقتصاد المعرفة يجب أن توسع الدول من قواها الحقيقية للاستثمار في التعليم والمؤسسات ذو السمعة الحسنة و التكنولوجيات العالية، إلى جانب اعتبارها للمعرفة و التكنولوجيا قلب الاقتصاد العالمي الجديد المبني على المعرفة".

عرف دومينيك فوراي اقتصاد المعرفة على أنه "ظاهرة ناتجة عن صدمة بين اتجاه قديم خاص بتنامي رأس المال غير الملموس (التعليم والتأهيل) والانتشار المذهل لتقنيات المعلومات والاتصالات". (فوراي، 2003، صفحة 25)

عرف أيضا اقتصاد المعرفة أنه "هو التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث والموارد البشرية". (نجم، 2009، صفحة 187)

يتميز اقتصاد المعرفة بـ:

- تسارع معدل الابتكار.

- تزايد المعارف الجماعية.

- ازدياد في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جاءت المدرسة المؤيدة لفلسفة الاقتصاد المعرفي بنموذج صدمة التضخم انتقاداً لدعاة اقتصاد الفقاعة الذين كانوا يرون أن اقتصاد المعرفة بمثابة ظاهرة عابرة، فقد أيد دعاة هذا النموذج بقوة فكرة وجود اقتصاد معرفة ذو مقومات كالتيكنولوجيات الجديدة والإنترنت، ومن بين آثار هذا النموذج انفجار كبير لفرص الأعمال إلى جانب انخفاض التكلفة ونقص التكلفة الحدية إلى الصفر، كما أصبح الموردون يسعون منتجاتهم وخدماتهم بعائد حدي منخفض جداً وبالتالي فإن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد موت التضخم. (الهاشمي و محمد العزاوي، 2007، صفحة 150)

يعتبر كلا من نيلسون وأوراو رائدي الفكر الاقتصادي الحديث الخاص باقتصاد المعرفة العلمية والتقنية ومن بين المؤلفين الحداثيين الكبار الأوائل في علم الاقتصاد العام للمعرفة هم سيمون وهايك وماشلوب. قام سيمون في 1982 بتطوير مواضيع عدة في اقتصاد المعرفة من بينها "دور الاستدكار في عملية التعلم" ويمكن اعتباره الرائد الأول الحقيقي لاقتصاد تقانة المعلومات فقد كان يقول وفرة المعلومات تفقد الانتباه، أما هايك فقد درس في 1986 المشاكل التي يطرحها تبعثر المعرفة بين الأفراد واستحالة نقلها إلى وكالة مركزية للتخطيط، أما أعمال ماشلوب تعد ضخمة وأبعادها هي محصلة مفهوم واسع لاقتصاد المعرفة الذي يشمل بصفة خاصة اقتصاد المعلومات وبالتالي قضايا نظرية القرار فقد توصل ماشلوب من خلال تعريفه للمعلومات بأنها "نمط معين من المعرفة"، فلم يقدّم فقط بتحليل قطاعات المعلومات و صناعاتها بل تفحص أيضاً آليات اكتساب المعرفة و نقلها في ميدان النظرية الاقتصادية

للخيارات و التوقعات، هناك تشابه في أفكار و دراسات هايك و ماشلوب اللذان استخدمتا تعبير للتمييز بين المعرفة و المعلومة و خاصة في دراسة دور منظومة الأسعار. كما اهتم مونري عام 1972 بمجال اقتصاد العلم كونه المعنى الضيق للمعرفة حيث يشتمل على البحث والتعليم وصلته مع النمو، تعلم وكفاءة لتندمج فيه الأشكال الاختيارية للإنتاج. (فوراي، 2003، الصفحات 11-13)

أمام وجوب تطبيق والانتقال لاقتصاد المعرفة استوجبت وجود عمليات فعالة من إصلاحات و استثمار مع مجموعة من الركائز يتم شرحها كما يلي:
(institute, 2007, p. 5)

- الركيزة الأول "النظام المؤسسي والاقتصادي": الدول المطبقة للنظام المؤسسي والاقتصادي تمول الحوافز لاستعمال وجود المعرفة والحيازة على معرفة جديدة لتطبيقها على النشاطات الاقتصادية من أجل تحسين الإنتاجية والرفع في النوعية وإنشاء مؤسسات جديدة.

- الركيزة الثانية "نظام الابتكار": الدول المطبقة لنظام الابتكار في المؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات والمستثمرين والمنظمات الأخرى تقدر نمو المخزون الإجمالي للمعرفة لاستيعاب وتكييف الرغبات وإنشاء تكنولوجيات جديدة لتحقيق التطور في المنتجات الجديدة والقدرة على التنافس في أسواق التصدير.

- الركيزة الثالثة "هيكل المعلومات والاتصالات": ديناميكية هيكل المعلومات تتطلب التسهيل في فعالية الاتصال لتوصيل ومعالجة المعلومات.

- الركيزة الرابعة "التعليم والمهارات": تتطلب الدول أفراد متعلمون لإنشاء وتقسيم المعرفة واستعمالها بطريقة جيدة.

2- واقع التعليم أمام تحديات اقتصاد المعرفة

كانت المنظمات و الحكومات في البدء تركّز على تطوير الأفراد العاملين بالاعتماد على التدريب لأن هذه البرامج كانت تهتم باكتشاف المهارات وتطبيق آليات العمل وهذا هو الشكل الأول لتنمية الأفراد، ثم جاء الشكل الثاني "التعليم" ل يتيح فرص التعلم للأفراد ويبرز مختلف المساعدات المعطاة من طرف المدارس، المعاهد و الجامعات لتظهر فيما بعد جدوى التعلم و التعليم ذو السمة الحيوية من أجل بناء القدرة وتوسيعها لانجاز الأهداف لهذا يعد أشمل لاكتساب المعلومات الجديدة .

ووفقا ما تم الاتفاق عليه في "تقرير نادى روما" لخصت الوظائف الأساسية للتعليم في الجوانب التالية: (خضر، 2008، صفحة 94)

- اكتساب المعرفة.
- بناء الذكاء وتنمية القدرات النقدية وبناء القدرات العقلية.
- تنمية معرفة الذات وإدراك الفرد مواهبه وحدوده.
- تعليم كيفية التغلب على النزوات غير المرغوب فيها.
- إيقاظ القدرات الإبداعية والابتكارية لدى الفرد.
- تعلم كيفية الاضطلاع بدور المسؤول في حياة المجتمع.
- تعلم كيفية الاتصال بالآخرين.

مع التحول نحو إلى اقتصاد مبني على المعرفة وجب إتباع مجموعة من الخطوات لتطبيق العملية التعليمية بطريقة فعالة، ويتم شرحها كالآتي: (الهاشمي ومحمد العزاوي، 2007، صفحة 170)

- التخطيط: يقوم بصياغة الأهداف التي بناء عليها تحدد الأدوات والوسائل والأنشطة التي تستخدم لبلوغ أهداف العملية التعليمية.

- التنفيذ: يقوم بتنفيذ ما خطط له بالأدوات والوسائل والأنشطة المحددة وتثبيت المعلومة لدى الطالب بتوزيع وقت الحصة إلى ثلاثة أقسام بين التهيئة بخلق جو مناسب لبدء الدرس ثم العرض باستخدام الأدوات والوسائل لتحقيق أهداف الحصة وأخيرا الغلق في نهاية الحصة إعطاء تلخيص لما تم عرضه.

- التقويم: هو إعطاء قيمة لشيء وتقديره والحكم عليه وإصلاحه في حالة اعوجاجه والمعلم هو الذي يحدد عملية التقويم باستخدام الاختبار التحصيلي، وأثبتت الدراسات على أن العلامات الدراسية ليست كافية للدلالة على ذكاء أو غباء الطالب فيجب الأخذ بعين الاعتبار الواجبات المنزلية، العمل في الصف.

مع تطبيق خطوات العملية التعليمية يستوجب اختيار طرق مثلى لتعليم تتوافق مع اقتصاد المعرفة على أن تكون مناسبة لمستويات الطلبة الإنمائية والاجتماعية والعقلية، تراعي الأنشطة المقدمة للمتعلمين، تركز على الطالب وتعطيه دورا فعالا وإيجابيا في عملية التعليم، ووضع أنشطة وأدوات سهلة الاستخدام والتوظيف ومراعاة البرامج الموضوعة مع الأهداف والمحتوى التعليمي. (الإبراهيم، 2004، صفحة 107)

كما تمتاز العملية التعليمية بمجموعة من الخصائص تلخص كما يلي:
(الهاشمي و محمد العزاوي، 2007، الصفحات 178-182)

- عملية موجهة وهادفة: على المتعلم أن يكون راغبا في التعلم وقادر على مواجهة الصعاب وحل المشكلات.

- عملية مستمرة: أي يتم التعلم داخل المدرسة وخارجها باكتساب الخبرات والتجارب لكي يتطور سلوك المتعلمون.

- عملية متعددة الخطوات: فالمتعلم يتفاعل ويوظف ويتعلم ويستخدم اهتماماته ودوافعه ومهاراته بأقصى طاقاته وذكائه لتحقيق أهدافه.

- عملية تطويرية تراكمية تتم على مراحل: فالمتعلم لا يحدث فجأة بل هو تدريجي يعتمد على استعداد الطلبة للتعلم والنضج والتوظيف لنقل الخبرات إلى مواقف جديدة.

- تكاملي: فالمتعلم يستجيب للموقف التعليمي بشكل كلي متكامل.

- عملية فردية: فلكل طالب وجهة نظر وإحساس بالموقف ويفكر بطريقة تختلف عن الآخرين.

اختص اقتصاد المعرفة المعلم والطالب بمجموعة من المميزات، فهو يرى أن المعلم هو عبارة عن موجه، مرشد، ناقل للثقافة، جاد في عمله، باحث شخصي وصانع للقرار، يجب عليه القيام بمجموعة من النقاط نذكر منها:

- تهيئة بيئة مناسبة وملائمة.

- توفير الأمن والاستقرار بما ينعكس على نفسية إيجابية لدى الطلبة.

- تقديم الدرس بطريقة مشوقة للطلاب.
- ربط المعلومات الجديدة بالمعلومات السابقة لدى الطلبة.
- توظيف ما يتم تعلمه بحياة الطلبة داخل الجامعة وخارجها.
- تقديم التعزيز الإيجابي لظهور السلوك المرغوب وتفادي العقاب والتوبيخ.
- تشجيع العمل التعاوني والتشاركي بين الطلبة.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
- التعزيز الفوري لإجابات الطلبة وتصحيح الإجابات غير الصحيحة.
- تشجيع الطالب على المشاركة في المنافسة.
- إلى جانب أنه اختص الطالب بصفات يتم شرحها كما يلي:
- التفرد والنمو المهني المستمر مع الإبداع والسعي الدائم نحو التطوير.
- التمتع بروح ناقدة والقدرة على اتخاذ القرار.
- المبادرة والتعاون والعمل بروح الفريق في المدرسة والمجتمع والمحافظة على استقلالية الأداء.
- تقدير الوقت والإحساس بقيمته والحرص عليه.
- القراءة والمطالعة وتنمية المهارات السابقة وإتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل بالإضافة إلى اللغة الأم.

- التخطيط الواقعي للمستقبل بناء على ميولهم واتجاهاتهم ورغباتهم.
- تمتين الروابط والصلات بين الطلبة والأساتذة.
- تعتبر المؤسسات التعليمية الكبرى ذو دور فعال في تنمية وإدارة وخلق الرصيد الفكري والقدرات المعرفية ببناء ثقافات تدعيمية وتنظيمية ومن أهم هذه المؤسسات الجامعات التي تتمحور أعمالها في التعليم العالي، بحيث توجد العديد من الأسباب الرئيسية التي تجعل من البيئة الجامعية مكان جيد ومناسب للحصول على المعرفة نذكر منها: (البيلاوي و عبد العظيم حسين، 2007، صفحة 251)
- الجامعات على علم تام بكل المستجدات في الحياة المعلوماتية.
- توفر البيئة الملائمة للأساتذة والباحثين على تبادل آرائهم ومعارفهم فيما بينهم.
- تساهم الجامعات في الحصول على المعارف من منابعها وذلك حسب رغبة الطلاب.
- الانتقال من نظم المعرفة المغلقة إلى النظم المفتوحة.
- إدراك العمل والخبرات العملية كمصادر أساسية للتعلم.
- التفجر المعرفي وثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتمركزة حول الكمبيوتر والانترنت القادرة على إحداث ثورة في ممارسات التعليم.
- يبرز دور الجامعة في ابتكار المعرفة ونشرها حيث يعتبر البحث هو الأداة الأساسية لإيجاد هذه المعرفة أما التعليم فيمثل العامل الرئيسي في نشرها

وتوزيعها، وفي ظل البيئة الاقتصادية سريعة التغير فقد أصبح الدور التقليدي للجامعة كمصدر للمعرفة يواجه الكثير من التحديات، لذا ينبغي أن تدرك الجامعة كل هذا وما يتحتم عليها من ضرورة الاستجابة لمثل هذه التحديات في مجتمع يستند على المعرفة، وتحتاج إلى إدارة العمليات التي ترتبط بابتكار المعرفة والأصول الفكرية داخلها بصورة واضحة ومباشرة وإلى إدراك قيمة التراث الفكري التي تكمن في القيام بدورها في مجتمع المعرفة.

من جانب آخر لم يعد الطلاب راضيين عن المرحلة الأولى من التعليم الجامعي حيث تزداد حاجاتهم باستمرار خلال مراحل حياة الفرد، ولهذا أصبح من الواضح أن المستقبل سيحمل بين طياته خبرات جديدة لمن هم قادرون على اكتساب المعرفة وتطبيقها لمن لديهم القدرات والمهارات التي تساعدهم على الوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة لاستخدامها في مواكبة متطلبات السوق العالمية، وسوف يستطيع الطلاب الجدد تحقيق ذلك عن طريق تجديد معارفهم وتحسين مهاراتهم وقدراتهم لهذا يجب على الجامعة أن تقدم تعليم مرناً وابتكاري لطلابها. (البيلاوي وعبد العظيم حسين، 2007، صفحة 250)

يواجه التعليم مجموعة من التحديات تعيق سهولة نشر المعارف مثل كيفية توفير موارد التمويل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب الخدمات والمشاكل الأكاديمية والإدارية التي تواجهها المؤسسات التعليمية ونظم البيروقراطية، لهذا يجب تبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية تضمن محتوى يتناسب مع طبيعة المراحل المقبلة التي تركز على تنمية جوانب الإبداع، كما أن الجامعات تواجه مجموعة من المشاكل لتوفير الخدمة التعليمية على نطاق واسع لعدد متزايد من المجتمعات سواء أكان على المستوى الجامعي أو الدراسات

العليا إلى جانب انخفاض الميزانيات البحثية لهذا استلزم الأمر إيجاد حل لهذه التحديات. (الإبراهيم، 2004، صفحة 109)

3- ماهية التعليم الرقمي في عصر اقتصاد المعرفة

إنّ عملية التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة تتطلب المهارات والخبرات العالية على الصعيد المؤسسي والاقتصادي من أجل تحسين عملية الإنتاج و تنمية قدرات عمال المعرفة، كما أن المجتمع المعرفي يتطلب عقول الموارد البشرية ووسائل التفكير من كمبيوترات و حواسيب ومحركات البحث للحصول على علوم يتم تلقينها في الهيئات التعليمية من مدارس و جامعات، لهذا يبرز دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وتأهيل قدرات الأفراد و لكنه يختلف من عهد إلى آخر فقد كان شكله الأول عبارة عن تعليم تقليدي بالطبشور و السبورة ليصبح فيما بعد يستخدم المراسلة و التلفزيون و المذياع، وبعدها ظهرت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الشبكة العالمية الرقمية ليصبح التعليم بطريقة الكترونية و رقمية يستخدم فيها الحاسوب والانترنت لإزالة كل الحواجز المكانية و الزمانية.

تطور التعليم الرقمي تطورا ملحوظا منذ سنوات الآلفين بحيث أصبحت مختلف حكومات الدول تحاول إنجاح العملية التعليمية الرقمية بوضع بنيات قاعدية أساسية و إنشاء جيل من الطلاب يتحكمون في التكنولوجيات الحديثة و تقنيات الانترنت، و مع التحديات الحديثة على المستوى العالمي من زيادة الطلب على التعليم ونقص عدد المؤسسات التعليمية استوجب اتخاذ تعليم رقمي بنمطيه، الأول تعليم تزامني يجري فيه النقاش و المحادثة بين الطلاب و المعلم في نفس الوقت والثاني تعليم غير تزامني لا يحتاج أن يكون فيه المتعلمين

والمعلم في نفس الوقت لتبادل المعلومات، بحيث يمتاز التعليم الرقّمي بسهولة الدخول إلى الشبكة من خلال برامج تصفح الانترنت و الحصول على المعلومات الحديثة لتعزيز ودعم التعليم المستمر مدى الحياة.

يتطلب تطبيق نظام التعليم الرقّمي توفير مجموعة من المكونات والعناصر التي تتكامل مع بعضها البعض لإنجاح منظومة البيئة التعليمية الرقّمية وهي: (قيطوني، 2009، صفحة 7)

-مدخلات تتمثل في بنية تحتية مركزية تتكون من أجهزة حاسوب وخطوط اتصال مع الاستعانة بالفنيين والاختصاصيين لوضع مقررات وبرامج رقمية فعالة.

-عمليات تتضمن التسجيل والقبول والتقييم عن طريق الامتحانات والاختبارات في البرامج الأكاديمية مع استخدام مختلف التقنيات مثل: البريد الالكتروني والفيديو التفاعلي.

-مخرجات تعزز بخبرة أعضاء الهيئة التدريسية وتدعم نتائج الطلاب و تعالج نقاط ضعفهم.

يعرف بعض الاقتصاديين التعليم الرقّمي على أنه " وسيلة للتعليم تتضمن آليات اتصال جديدة من شبكات الحواسيب، منافذ المحتويات، أدوات البحث، المكتبات الرقّمية، التعلم عن بعد وفصول تعليمية عبر الانترنت حيث أنه يتميز بالسرعة والتحويلات التكنولوجية وتفاعلات إنسانية مترابطة".

كما عرف بعض التربويين التعليم الرقّمي على أنه " منظومة تعليمية تقدم البرامج التعليمية للأفراد في أي وقت و في أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات التفاعلية مثل الإنترنت، الإذاعة، القنوات المحلية

والفضائية للتلفاز، الأقراص الممغنطة، الهاتف، البريد الإلكتروني، أجهزة الحاسوب والمؤتمرات عن بعد، من أجل توفير بيئة تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة في الفصل الدراسي أو غير متزامنة عن بعد دون الالتزام بمكان محدد، بالاعتماد على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم". (سرحان، 2007، صفحة 283)

كما عرف التعليم الرقمي على أنه "أحد أشكال التعليم عن بعد التي تعتمد على إمكانيات وأدوات شبكة المعلومات الدولية والإنترنت والحاسبات الآلية في دراسة محتوى تعليمي محدد عن طريق التفاعل المستمر ما بين المعلم والمسير والمتعلم والمحتوى" (العزیز، 2008، صفحة 30).

تواجد التعليم الرقمي يقضي على مجموعة من المظاهر نذكر منها: (العزیز، 2008، الصفحات 19-20)

- الكتب الدراسية الورقية: إن الكتب الدراسية تعزز القبول الأعمى للمعلومات المطبوعة لكن استخدامها يتطلب وقت طويل، لهذا وجود المصادر الرقمية والإلكترونية في شكل PDF ذات سمعة تتيح بلوغ المعلومات إلى جانب أن شبكة الانترنت تنشر المعلومات بشكل سريع في مجالات مختلفة مثل: الاقتصاد والتكنولوجيا.

- المحاضرات الجافة وأصحابها من المحاضرين: إن المعلم باعتباره المقدم الوحيد للمعرفة سوف يختفي جزئياً عندما يتاح التعليم الرقمي للمتعلمين، حيث سيكون من الممكن الوصول إلى أفكار الخبراء في كل المجالات بسهولة.

-التعليم عن طريق الحفظ الصم والمنهج الشره: مع التعليم الرقّمي سوف يكون المتعلمين أحراراً في تطوير الصورة الكبيرة، أي أن ينظروا إلى التعليم من منظور شامل يربط الموضوعات المتعددة لهذا تم ابتكار النص التشعبي (النص الفائق) الذي ظهر في الأربعينات من القرن العشرين وبهذا ستزول فكرة الحفظ مع التعليم الإلكتروني.

-توصيل المعلومات من أعلى إلى أسفل: إن الممارسات التعليمية هرمية في التصميم حيث في القمة يأتي المنهج المطور وفق رؤية الدولة، والمستوى التالي الناشرون (الوزارة) بإعداد كتب دراسية مصممة لدعم المنهج ويقوم المعلمون بنقل المحتوى للطلاب وتطبيق الاختبارات، سوف يقلص التعليم الرقّمي هذا النموذج ليسمح بالاستغلال السهل لمواد المصادر ذاتها.

باتت تقنيات المعلومات الرقمية والانترنت تحدث تغييرات جوهرية في العديد من الصناعات وذلك من خلال تحويل الوظيفة الجوهرية للأعمال، وكون التعليم وحدة كيان من الأعمال فهو غير مستثنى من تأثيرات القوة التحويلية لتقنيات المعلومات، لهذا باتت تقنيات الاتصالات الرقمية تلامس وتغير كافة قطاعات التعليم بما فيها التعليم الرقّمي (مؤتمر معاً نحو تعامل رقّمي آمن، 2005)، فهو يقوم على مجموعة من المبادئ: (العزیز، 2008، الصفحات 31-34)

-التفاعل: للتفاعل شكلان الأول تفاعل المتعلم النشط مع المحتوى، والثاني هو التفاعل الشخصي والاجتماعي مع المعلم والأستاذ والزملاء.

-التكامل (الدمج): في ظل تكنولوجيا المعلومات الرقمية الهائلة أصبحت الأدوات التقليدية التي اعتاد عليها المدرسين والأساتذة مختلفة تماماً في شكلها

وإمكانياتها حيث تحولت من عالم الماكرو إلى عالم الميكرو إلى عام النانو ميكرو ليتكامل ويندمج معظمهم.

-دعم وتعزيز دوافع التعليم المستمر: يعمل التعليم الرقفي على تنمية قدرات المتعلم وإعطائه روح المبادرة والاعتماد على النفس في التعليم المستمر، إذ تعتبر هذه المبادرة من أهم سمات ومهارات عصر تكنولوجيا المعلومات.

-المرونة والمساواة: التعليم الرقفي تعليم مرّن يتيح الفرصة للمتعلّم الحصول على المعارف في الوقت المناسب والمكان الذي يفضلّه، إلى جانب شبكة المعلومات الدولية التي تتيح للمستخدم أن يبحر وينتقل بين كافة صفحات الويب للتنقيب عن البيانات والمعلومات المفيدة.

-الموثوقية: تغطي شبكة الإنترنت الفرصة للمتعلّم في التخاطب أو التفاعل بالاستعانة للخبراء المتخصصين في حقل تعليمي ما والوصول إلى البيانات والمعلومات وكلّ هذه العوامل تجعله أكثر مصداقية وموثوقية.

-التعلم الجماعي: حيث يعمل المتعلمون سويًا في حالات دراسية ومشروعات و تمارين عن بعد ويساعد هذا المبدأ في تشكيل و تكوين ما يسمى "مجتمع التعلم" ومختلف إستراتيجيات تدريسية تساعد على تحقيق مبدأ التعلم الجماعي مثل: العصف الذهني عبر المناقشات المتواصلة و حل المشكلات الافتراضية الموازية.

-الحداثة والإجرائية: يعد التغير المستمر سمة جوهرية من سمات عصر المعرفة لكون التعليم الرقفي أداة من أدوات هذا العصر بحيث يمكنه من الحصول على أحدث المعلومات وأكثرها ارتباطًا بالموضوع الذي يدرسه أو يتعلمه.

جاء في المؤتمر الدولي لآمن المعلومات الالكترونية الذي وقع في سلطنة عمان سنة 2005 حيث صنف أنواع التعليم الرقمي على الشكل التالي: (مؤتمر معاً نحو تعامل رقمي آمن، 2005)

-التعليم المتزامن: يعني أنّ جميع الطلبة والأساتذة يتواصلون معاً في وقت واحد تقريباً ووفق جدول زمني محدد مسبقاً ليتلقوا ويتبادلوا المعرفة على الخط مما يسهل من عملية التعلم.

-التعليم غير المتزامن: الذي يعطي المعنى التقليدي للتعليم الرقمي حيث يقوم الطلبة بإنجاز مهامهم التعليمية بشكل ذاتي وفي الوقت الذي يلائمهم.

-التعليم المدمج: وهو يشتمل على مجموعة من الوسائط تدمج بين الفصول التقليدية و المزج بين التعليم المتزامن و غير المتزامن للتعليم الرقمي، حيث تم تصميمه لتعزيز التعليم و تطبيقاتها و يعتمد على العديد من أدوات التعلم مثل: برمجيات التعلم التعاوني الافتراضي الفوري، المقررات المعتمدة على الانترنت، مقررات التعلم الذاتي، أنظمة دعم الأداء الالكترونية و إدارة نظم التعلم. (الربيعي، 2008، صفحة 550)

يقوم التعليم الرقمي على استخدام الوسائط الالكترونية المختلفة في عملية التعليم ومن أهم التقنيات المستخدمة هي: (قيطوني، التحول الرقمي والمنصات الرقمية في الجامعة الرقمية، 2024، الصفحات 229-230)

-الفصل الافتراضي: هو عبارة عن غرفة الكترونية تقام فيها مجموعة من الأنشطة التي تشبه أنشطة الفصل التقليدي يقوم بها الأستاذ والطلاب تفصل بينهم حواجز مكانية وتنقسم الفصول الافتراضية إلى نوعين:

■ افتراضية متزامنة حيث يلتقي الطلبة والأستاذ في نفس الوقت عبر الإنترنت.

■ فصول افتراضية غير متزامنة حيث يلتقي الطلبة والأستاذ عبر الانترنت في أوقات مختلفة لقراءة المحاضرات وأداء الواجبات.

- البريد الإلكتروني: يعد البريد الإلكتروني من أول الأدوات التي تم من خلالها التعرف على الانترنت وذلك لسرعة انتشاره وكثرة استخدامه، وهذا لقدرة الأساتذة والطلبة على تبادل مراسلات في نفس الوقت مع وجود مرفقات لبعث ملفات رقمية، أو طلب الإرشادات والمساعدات، إلى جانب إخبار الطلاب بنتائج اختباراتهم وامتحاناتهم في بعض المقررات.

يمكن تعريف البريد الإلكتروني على أنه: "اتصال مطبوع الكتروني بين الأفراد و الأعمال باستخدام الحواسيب الموصولة"، فالبريد الإلكتروني بخصائصه حل محل رسائل صندوق البريد الإلكتروني و الرسائل المصورة عبر الفاكس. فالبريد الإلكتروني يقوم بوظائف مهمة مثل تبادل رسائل الأخبار الإلكترونية، الترويج الإلكتروني والتسويق الافتراضي.

- الفيديو: مؤتمر الفيديو هو: "لقاء مباشر أو غير مباشر لمجموعة كبيرة أو صغيرة من الأشخاص من أماكن مختلفة لتبادل الوثائق أو المعلومات والآراء في وقت واحد أو في أوقات مختلفة باستخدام شبكة محلية أو شبكة موسعة". ومن أجل نجاح مثل هذه المؤتمرات وخاصة المباشرة فإنه يتطلب شبكة سريعة، جودة الصوت والصورة وتسجيل وقائع المؤتمر ليسهل الرجوع عند الحاجة.

يمتاز نظام الفيديو بإمكانية التسجيل والعرض وإعادة العرض، كما يتصف بمجموعة من المميزات كسهولة الاستعمال ولا تحتاج برامج الفيديو إلى تدريب وخبرة واسعة، إلى جانب قلة تكاليفه لهذا تفضل نسب عالية من المتعلمين استخدامه بمختلف أشكاله ويتم استعماله في الجامعات والمعاهد العليا.

تعد هذه المؤتمرات المرئية أداة فعالة في اختصار مسافات التعلم وتقديم الحلول الأكاديمية لأكثر عدد من المتعلمين الموزعين في مناطق جغرافية مختلفة، فهي تعتبر من أهم الطرق والأدوات المدعمة لعملية التعلم إذ أن استخدامها يساعد على توفير خبرات تعليمية ميدانية.

- الكتاب الإلكتروني: هو كتاب ليس مطبوع على الورق، تظهر على شاشة الحاسوب أو الهاتف النقال محتويات كل جزء من الكتاب، إذ أنه يمتاز بصغر حجمه وكبر سعته وقلة كلفته، ومن أهم ميزاته أنه يقلل من استخدام الورق حفاظاً على البيئة.

- المكتبة الرقمية: تعد المكتبة الرقمية داعماً أساسياً للتعلم عن بعد، إذ تسهل على المتعلم القيام بمهامه وواجباته والاطلاع على المعارف المتنوعة التي يحتاجها من خلال تصفحه لمحتوى المكتبة في المؤسسة التعليمية التي يدرس فيها، شهدت المكتبات الأكاديمية تطوراً ملحوظاً في تطوير المواقع الإلكترونية لمحتوياتها وتزويدها بالمصادر المعلوماتية اللازمة.

يعدّ موقع المكتبة على شبكة الانترنت مهما جدا وعاملا رئيسيا في إيصال خدمات المكتبات إلى المستخدمين منها، ويتضمن الموقع: (الزاحي، 2016، صفحة 420)

-معلومات عامة عن المكتبة.

-معلومات عن الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات والفئات المستفيدة.

-روابط النظام الذي تستخدمه المكتبة، وقواعد المعلومات التي تشترك بها.

-أنظمة وسياسات ولوائح المكتبات والخدمات التي تقدمها.

-فهرس آلي موحد يحتوي على بيانات جميع الأوعية المتوفرة في المكتبة.

وعلى المكتبة الجامعية أن تستخدم ما تتيحه من مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل: الفايسبوك، لكندان ويوتوب وغيرها من خدمات التواصل.

4- تطبيق التعليم الرقفي والمنصات الرقمية في بعض الدول العربية

من أجل إنجاح العملية التعليمية الرقمية تم إنشاء أنظمة رقمية جديدة كالمنصات الرقمية والفصول الافتراضية تطبقها معظم الجامعات التقليدية العربية مثلا جامعة القدس المفتوحة التي وضعت هذه الأنظمة ضمن مشاريعها للتحويل إلى جامعة رقمية تكلف أقل وتوفر الوقت، أما بالنسبة للجامعات الافتراضية الحديثة مثل الجامعة السعودية الالكترونية والجامعة الافتراضية التونسية التي وضعت هيئة تعليمية رقمية متكاملة تعتمد على

الشبكة العالمية لتأمين أعلى مستوى تعليمي فهي الأخرى تستخدم الفصول الافتراضية التزامنية و غير التزامنية في جميع برامجها الأكاديمية. (قيطوني، مذكرة نيل شهادة ماجستير "أهمية الجامعات الافتراضية في ظل اقتصاد المعرفة"، 2009، صفحة 8)

يمكن إعطاء مفهوم للمنصات الرقمية على أنها: " هي وسائط رقمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتمد عليها الجامعات للتعليم الرقمي بطريقة متزامنة وغير متزامنة، أو بنشر مطبوعات ومحاضرات و سلاسل تمارين بشكل PDF، إلى جانب كونها موقع الكتروني رسمي (حرم جامعي افتراضي) تتواصل فيها الجامعة مع الأسرة الجامعية من أساتذة وإداريين طلبة".

كما عرّف الحرم الجامعي الافتراضي على أنه عبارة عن: " موقع على الانترنت حيث يستطيع الأستاذ أو الطالب الدخول إليه والتجول بين الكليات الافتراضية والأقسام ولوحات الإعلانات، ويتم ذلك عن طريق الانترنت وليس الذهاب الفعلي إلى المؤسسة الجامعية". (سرحان، 2007، صفحة 342)

كل هذه المصطلحات تخدم حسين سير التعليم الرقمي في الجامعات الذي انتشر بقوة في زمن جائحة كورونا covid -19 التي امتدت سنتين مما استوجب على العالم بأسره الالتزام بالحجر الصحي داخل البيوت مع تطبيق الدول إجراءات صارمة للوقاية من الوباء، وهنا تأتي مجموعة من الجامعة التي طبقت التعليم الرقمي ومازالت تطبقه.

4-1 جامعة القدس المفتوحة

تتبنى جامعة القدس المفتوحة نظام المزاوجة بين التعليم التقليدي والتعليم الرقمي الذي يتجاوز الحدود الزمنية والمكانية، ويوفر فرص التعليم بجودة عالية وتكلفة ملائمة ويقوم على مقررات ومطبوعات ومحاضرات وامتحانات تقييمية. تستعمل الجامعة التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي وخاصة التعليم الرقمي بأدواته ووسائله المتاحة في مختلف الأنشطة العلمية والتدريبية لخدمة المتعلم واستقلالته ضمان شروط ومعايير الالتحاق.

كرست جهودها الأكاديمية والفنية لبناء مؤسسة أكاديمية تساهم في تحقيق مجتمع قائم على المعرفة وإرساء التنمية البشرية، وتبرز أهم الإنجازات التي حققتها فيما يلي: (موقع جامعة القدس المفتوحة)

- الإنجازات الأكاديمية: تتمثل هذه الإنجازات بطرح مقررات الجامعة باعتماد نمطي التعليم التقليدي والرقمي، إنشاء مختبرات متطورة ومكتبات رقمية.

- الإنجازات التكنولوجية: تمتلك الجامعة أضخم شبكة الانترنت، توفر بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة وزيادة نسبة الخدمات التي تقدم بشكل الكتروني مع سياسة التعليم المدمج والذي برزت أهميتها خلال جائحة كورونا. توفر جامعة القدس المفتوحة العديد من التخصصات نذكر منها في ميدان التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، في ميدان الزراعة والتنمية الاجتماعية والأسرية، إلى جانب التخصصات في العلوم الإدارية والاقتصادية والتربوية، كما أنشأت الجامعة منصة رقمية تحت مسمى مركز التعليم الرقمي الذي يسعى

إلى استخدام تقنيات التكنولوجيات الحديثة لمساعدة طلاب الجامعة للوصول إلى جميع المصادر والبرامج التعليمية الرقمية.

4-2 الجامعة السعودية الإلكترونية

تم إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية في مدينة الرياض كمؤسسة تعليمية حكومية مكّملة للمؤسسات التعليمية تحت إشراف مجلس التعليم العالي، تضم العديد من الكليات مثل: كلية العلوم الإدارية و المالية، كلية الحوسبة والمعلوماتية، كلية العلوم الصحية وكلية العلوم و الدراسات النظرية كما تقدم الجامعة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا كما توفر دورات في التعليم المستمر و التعلم مدى الحياة، تقدم الجامعة تعليما عاليا مبني على تطبيقات و تقنيات التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج حيث تدمج بين حضور المحاضرات وتقنية التعليم الرقمي.

إلى جانب الجامعة الأم المتمركزة في الرياض قامت الجامعة السعودية الإلكترونية بفتح فروع في المملكة العربية السعودية نذكر منها: الدمام، المدينة المنورة، القصيم، تبوك وجازان. كما تتعدد البرامج المقدمة من الجامعة من بينها برنامج البكالوريوس في تقنية المعلومات التي تتيح فرص عمل للمتخرجين كمطور برامج أو مشرف شبكات حاسب، كما توفر الجامعة برنامج البكالوريوس في علوم البيانات الذي يوفر هو الآخر مناصب شغل في مجال تحليل البيانات المالية، فقد أعطت الجامعة أهمية لمستقبل المتخرجين من مختلف البرامج وتحويلهم إلى سوق عمل بما يتوافق مع تخصصاتهم فهي تحاول خلق أيدي عاملة قادرة على تنفيذ التقنيات الحديثة بأفضل المعايير.

توفر الجامعة السعودية الالكترونية برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص التجارة الإلكترونية لإعداد الكوادر الإدارية في مجال التجارة الالكترونية وتطوير مهاراتهم ومعارفهم لمواكبة احتياجات سوق العمل، فالهدف من هؤلاء الخرجين هو القدرة على فهم وممارسة التجارة الالكترونية من الناحية الإدارية والتقنية مع تصميم مواقع الكترونية تجذب الزبائن مع إعداد محتويات تسويقية، مع رسم استراتيجيات لتطوير الأعمال الإلكترونية للمنظمة وتثمين الحصص السوقية في العالم الافتراضي. (موقع الجامعة السعودية الإلكترونية)

4-3 جامعة تونس الافتراضية

تأسست الجامعة الافتراضية التونسية سنة 2002 بهدف تطوير التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي، لكنها وسعت نطاق أهدافها مع متطلبات العصر كنشر التعليم العالي عن بعد وتعزيز تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دعم التعليم المستمر و التحفيز على التعلم مدى الحياة في الدولة التونسية، تحسين جودة التعليم العالي الرقمي باستخدام أحدث الوسائل التقنية و التكنولوجيات، تخفيض من عدد الطلاب حضوريا و تعويضه بوضع دروس ومحاضرات على الموقع حيث يكون حضورهم في المنصة الرقمية. شهدت سنة 2014 تغطية ما يقارب 30٪ من المقررات الجامعية عبر الانترنت وضمان فرص متساوية بين الطلاب والمتعلمين مع ترقية إبداعات وابتكارات الطلبة الأكفاء إلى جانب وضع المناهج والدروس عبر موقع الانترنت لدعم التعليم العالي بصيغة رقمية. (رابط جامعة تونس الافتراضية)

توفر جامعة تونس الافتراضية العديد من الشهادات العلمية نذكر منها:
(موقع جامعة تونس الافتراضية)

- الإجازة: هي شهادة علمية في علوم التصرف في ميدان المحاسبة وإدارة الأعمال كما توفر تخصص في التسويق الالكتروني والاستراتيجيات الرقمية.

- الماجستير: تتضمن شهادة الماجستير المهني العديد من التخصصات من بينها: هندسة البرمجيات، الهندسة المالية وفي ميدان تحليل البيانات وعلم المعطيات.

- الدكتوراه في تعليم المواد والبيداغوجيا: في ميدان العلوم، في اللغات والعلوم الإنسانية، والأنشطة البدنية والرياضية.

- التكوين المستمر: في اللغة الانجليزية والاسبانية.

كما تعتمد جامعة تونس الافتراضية على العديد من المنصات الرقمية، التي تغطي مجموعة واسعة من التطبيقات والخدمات الرقمية وهي تشمل:

-منصات التعلم عن بعد: تضم منصة للتعليم الشامل ومنصة لتنسيق مع الجامعة ودمج التعليم معها ومنصة لدعم التكوين المستمر.

-منصة الدعم الفني: الهدف من هذه المنصة إدارة المشاكل والعقبات التي تواجه الطاقم الجامعي من أساتذة وطلاب.

-منصات المحتوى الرقمي: هذه المنصة خاصة بالمحتوى التعليمي والبيداغوجي الخاص بالجامعة.

-منصة المشاريع: هذه المنصة خاصة بإدارة المشاريع الجديدة.

-منصة التسجيل عن بعد: توفر هذه المنصة خدمة التسجيل في جامعة تونس الافتراضية.

4-4 الجامعة الجزائرية

كانت الجامعة الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على التعليم التقليدي الحضوري مع منصات رقمية يتم الوضع جملة من المحاضرات و الدروس ولكن بعد جائحة كورونا لجأت وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع السلطات الجزائرية لغلق الجامعات و تعليق الدراسة لتقليص الحركة و فرض حجر صحي على المجتمع، مما أدى تلقائيا إلى تعليق الدراسة حضوريا بصفة مؤقتة مما أدى إلى اللجوء إلى بديل لضمان استمرار عملية التعلم و الاتجاه نحو التعليم الرقمي بالاعتماد على المنصات الرقمية كأرضية "المودل moodle"، وهذا تطبيقا لمراسلة الوزارة 288 المؤرخة في التاسع من فيفري سنة 2020 والتي تضمنت تحضير الدروس من محاضرات، أعمال موجهة و أعمال تطبيقية بحجم ساعي يقدر بأربع أسابيع مؤقتا، مما استوجب على كل أستاذ تحضير الدروس و وضعها تحت تصرف الطلبة للاطلاع عليها و القيام بتحميلها إلى جانب إلقاء بعض المحاضرات في شكل فصول افتراضية. (بوخطوط، 2022، صفحة 38)

تعرف منصة المودل على أنها: "إحدى أنظمة إدارة التعليم الرقمي مفتوحة المصدر التي تساعد المعلم على توفير بيئة تعليمية الكترونية، ويمكن استخدامها على المستوى الفردي أو المؤسسي"، كما أنها تعد: "مجموعة خدمات تفاعلية عبر الخط التي تقدم للمتعملين إمكانية الولوج إلى المعلومات، الأدوات والموارد لتسهيل التعلم وتيسيره عبر الانترنت وهو منصة مفتوحة مجانية وواسعة الاستعمال".

يتكون نظام المودل من مجموعة من الوحدات يتم شرحها كما يلي: (نادية، 2023، الصفحات 415-416)

- وحدة الدرس: لإنشاء عدة صفحات تتوافق مع محتوى المقياس.
 - وحدة المنتدى: وهو خاص لفتح النقاش بين الأستاذ والطلاب.
 - وحدة التقويم والاختبارات والاستبيانات.
 - وحدة معجم المصطلحات: لوضع قواميس خاص بالمقياس والمقررات التعليمية.
 - وحدة الواجبات الدراسية: وهي أعمال يقدمها الأستاذ للطلاب.
 - وحدة الموارد: لإضافة مراجع الكترونية تثري المحتوى التعليمي مثل روابط المواقع.
 - وحدة الكتاب: وهو لوضع موارد تعليمية أخرى كالكتب الالكترونية.
- كما اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر العديد من المنصات الرقمية لتوفر خدمات الكترونية ذو جودة وتتيح العديد من المراجع والكتب للأساتذة والطلاب كما أن هذه المنصات تسهل حياة الأسرة الجامعية، نذكر منها:

- البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات Pnst: تم إنشاء هذه البوابة الرقمية في 2012 بهدف نشر ودعم البحث العلمي الوطني للأطروحات، بتوفير

ملفات تخزن فيها و ليستفيد منها الباحثون. (موقع البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات، 2014)

-المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي Dgrsdt: تم وضع هذه المنصة في 2022 لتوفر فيها مجموعة من البرامج للوطنية والدولية للبحث، كما أنها تقوم بتصنيف المجالات والمنشورات التي تهتم الباحثين إلى جانب برنامج المشاريع الخاصة بالمنشآت والمشاريع. (موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 2022)

-الديوان الوطني للخدمات الجامعية الجزائرية Onou: تم إنشاء هذا الديوان في 1995 تحت وصاية وزارة التعليم والبحث العلمي، وتم وضع منصة رقمية مكملّة لمنصة البروغرس لمتابعة ومراقبة تسيير المنح وتوفير خدمات رقمية للمقيمين. (موقع الديوان الوطني للخدمات الجامعية، 2019)

-بروغرس progress : هو منصة رقمية أنشأتها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية لتطوير الخدمات التي تقدمها الجامعة للأسرة الجامعية، وهذه الأداة الالكترونية تجزأت إلى منصات رقمية هي الأخرى مثل: بروغرس للطلاب لتسيير الشهادات و الخدمات الاجتماعية حيث توفر هذه المنصة خدمات كتوجيهات بالنسبة للتخصصات و تسجيل في الدكتوراه، بروغرس للأستاذ أو المؤسسة حيث تتيح لهم إدارة للموارد البشرية و إدارة للبحث العلمي، منصة للتعليم والحياة الطلابية توفر المناهج الجامعية ومسارات الطلاب للشهادات مع منصة للشكاوي. (موقع وزارة التعليم العالي و لبحث العالي في الجزائر، 2022)

خاتمة

ساهم التعليم الرقفي في إيجاد حلول مناسبة أمام التحديات التي واجهتها الجامعات في ظل جائحة كورونا التي فرضت حجر صحيا على العالم بأسره، فقد سهلت التعليم وقلصت المسافة بين الأستاذ والطالب واستطاعت إدارة الجامعات من التواصل مع الأسرة الجامعية باستعمال الإعلانات في المنصات الرقمية، ولكنها واجهت صعوبات كانت عائقا أمام وصول المعرفة والمعلومات بالشكل الأمثل ومع نقص البنى التحتية في تقنيات التكنولوجيات، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- إن الاستثمار في المورد البشري من أهم وأنجع الاستثمارات لتنمية الدول وتطويرها، والوسيلة الأمثل هي تعليم هذا الفرد وتكوينه بأحسن وأحدث التقنيات التي يوفرها اقتصاد المعرفة.

- جاء التعليم الرقفي ليكون مكملا للتعليم التقليدي ولا ليلغي دوره بطريقة تساعد على اكتساب المعارف وتطوير قدرات ومهارات الطلاب.

- ساعد التعليم الرقفي الجامعات في زمن جائحة كورونا ما بين 2019 و2021 على استكمال التعليم الجامعي بطريقة متزامنة وغير متزامنة، حيث أتاح للطلاب حضور الدروس والحصول على المحاضرات عن طريق المنصات الرقمية.

- توفر الجامعة السعودية الالكترونية العديد من برامج التعليم وفقا لتقنية التعليم الرقفي بما تتوافق مع متطلبات وحاجيات سوق العمل مثل:

برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص التجارة الإلكترونية وبرنامج البكالوريوس في تقنية المعلومات.

-تعتمد جامعة تونس الافتراضية على العديد من المنصات الرقمية التي تساعد على تغطية التقنيات والخدمات الرقمية اللازمة لتسهيل الحياة الطلابية نذكر منها: منصات التعليم عن بعد، منصات المحتوى الرقمي ومنصة التسجيل عن بعد.

-تعتمد جامعة القدس المفتوحة نمطي التعليم التقليدي والرقمي لتوفير بيئة تعليمية ذو جودة عالية لطلابها، كما أنها توفر أكبر شبكة انترنت والانترنت مع مركز للتعليم الرقمي يحتوي على العديد من المصادر والمراجع الرقمية للطلاب.

-بعد الأزمة الصحية اعتمدت الجامعة الجزائرية بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على التعليم الرقمي باستعمال منصة المودل كأداة الكترونية توفر المحاضرات والدروس بديل لتعليم الحضوري الذي فرض على الطلاب.

-وفرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجامعة الجزائرية العديد من المنصات الرقمية لتقدم خدمات رقمية تسهل حياة الأسرة الجامعية نذكر منها: البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات، المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، الديوان الوطني للخدمات الجامعية الجزائرية ومنصة البروغرس.

إنّ تطور التعليم الرقمي لن يقف إلى هذا الحد حيث انتشار وظهور برامج الذكاء الاصطناعي أصبح ينافس الباحث العلمي والأستاذ الجامعي في جمع

المعلومات وتقديمها لهذا يستوجب على مؤسسات التعليم العلمي والبحث العلمي تطوير بنية تحتية مركزية من أجهزة إعلام آلي متطورة وشبكة اتصال مهيأة مع الاستعانة بالمختصين لوضع برامج رقمية فعالة مع تكوين الأساتذة الجامعيين أحسن تكوين لتمكينهم من استخدام التكنولوجيات بطريقة فعالة.

قائمة المراجع

- إيمان قيطوني. (2024). التحول الرقمي و المنصات الرقمية في الجامعة الرقمية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الصفحات 225-240.
- إيمان قيطوني. (2009). مذكرة نيل شهادة ماجستير "أهمية الجامعات الافتراضية في ظل اقتصاد المعرفة". قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
- بن نونة نادية. (2023). التعليم الجامعي عن بعد في الجزائر "استخدام منصة مودل نموذجاً". المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي ، الصفحات 408-420.
- حسن حسين البيلادي، و سلامة عبد العظيم حسين. (2007). إدارة المعرفة في التعليم الإسكندرية: دار الوفاء.
- حمدي أحمد عبد العزيز. (2008). التعليم الإلكتروني. عمان: دار الفكر.
- دلال ملحق استيتية عمر موسى سرحان. (2007). تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني. عمان: دار وائل.
- دومينيك فوراي. (2003). اقتصاد المعرفة. دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر.
- سعيد بن حمد الربيعي. (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة- التغيرات و التحديات و آفاق المستقبل". عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سمية الزاحي. (2016). مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية-جامعة الدول العربية.

- طارق عبد الرؤوف عامر. (2007). *التعليم عن بعد والتعليم المفتوح*. عمان: دار اليازوري.
- عبد الرحمان الهاشمي، و فائزة محمد العزاوي. (2007). *المنهج والاقتصاد المعرفي*. عمان: دار المسيرة.
- محسن خضر. (2008). *مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- محمد بولخوط. (أكتوبر 2022). *التوجه نحو استخدام منصة مودل للتعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية في ظل الأزمات الصحية: المزايا والخدمات. اللسانيات والترجمة، الصفحات 31-52*.
- مؤتمر معاً نحو تعامل رقمي آمن. (2005). سلطنة عمان: المؤتمر الدولي لآمن المعلومات الإلكترونية.
- موقع البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات. (2014). *موقع البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات*. تاريخ الاسترداد نوفمبر 2022، من موقع البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات: www.pnst.cerist.dz
- موقع الجامعة السعودية الإلكترونية. (بلا تاريخ). *الجامعة السعودية الإلكترونية*. تاريخ الاسترداد فيفري 2025، من الجامعة السعودية الإلكترونية: <https://seu.edu.sa>
- موقع الديوان الوطني للخدمات الجامعية. (2019). *الديوان الوطني للخدمات الجامعية الجزائري*. تاريخ الاسترداد 2022، من الديوان الوطني للخدمات الجامعية الجزائري: www.onou.dz
- موقع المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي. (2022). *تاريخ الاسترداد نوفمبر 2022*، من موقع المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي: <http://www.dgrsdt.dz/ar>
- موقع جامعة القدس المفتوحة. (بلا تاريخ). *جامعة القدس المفتوحة*. تاريخ الاسترداد فيفري 2025، من جامعة القدس المفتوحة: <https://www.qou.edu>
- موقع جامعة تونس الافتراضية. (بلا تاريخ). *موقع جامعة تونس الافتراضية*. تاريخ الاسترداد فيفري 2025، من موقع جامعة تونس الافتراضية: <https://www.uvt.mu.tn>
- موقع جامعة تونس رابط جامعة تونس الافتراضية. (بلا تاريخ). *موقع جامعة تونس الافتراضية*. تاريخ الاسترداد جانفي 2025، من موقع جامعة تونس الافتراضية: https://e-lives.eu/?page_id=41473&lang=ar

- موقع وزارة التعليم العالي و البحث العالي في الجزائر. (2022). موقع وزارة التعليم العالي و البحث العالي في الجزائر. تاريخ الاسترداد نوفمبر. 2022، من موقع وزارة التعليم العالي و البحث العالي في: www.mesrs.dz

- نجم عبود نجم. (2009). الإدارة و المعرفة الالكترونية. عمان: اليازوري.

- يوسف حمد الإبراهيم. (2004). التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة. تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة ، الصفحات 99-127.

- Claude Salzman و Xavier Dalloz. (2000). *les défis de la Net-économie*. Paris: Dunod.

- World bank institue. (2007). *Knowldege for developpement .rapport of World bank institue.*

البيئة في العصر الرقمي: كيف تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي؟

*The Environment in the Digital Age: How Do Social Media Platforms
Contribute to Raising Environmental Awareness?*

أ. عفاف بعون

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

الملخص:

مع التطور المستمر لشبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت هذه المنصات أداة ضرورية وفعالة في نشر الوعي البيئي وتعزيز الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر. إذ تتيح للأفراد، فرصة تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تعيق تحقيق بيئة متوازنة، مع تعزيز الوعي العام والجماعي بأهمية معالجتها. لذا، بات من الضروري أن يمتلك الأفراد المهتمون بالشأن البيئي، سواء كانوا ناشطين أو متابعين عبر هذه الشبكات، وعيا بيئيا عميقا ودورا فعالا في إيجاد الحلول المناسبة بفضل خصائصها الرقمية، تسهل شبكات التواصل الاجتماعي عملية نشر المعلومات البيئية وتحفيز التفاعل المجتمعي، مما يسهم في إيجاد حلول مستدامة ودعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة بكفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الوعي البيئي، العصر الرقمي، شبكات التواصل الاجتماعي، القضايا البيئية.

Absract:

With the continuous advancement of social media networks, these platforms have become indispensable and highly effective tools for raising environmental awareness and fostering engagement with environmental issues in Algeria. They provide individuals with the opportunity to highlight the challenges and obstacles that hinder the achievement of a balanced environment while enhancing both public and collective awareness of the importance of addressing these issues .

Therefore, it has become essential for individuals interested in environmental matters -whether activists or followers on these platforms to possess a deep understanding of environmental issues and play an active role in finding appropriate solutions. Thanks to their digital features, social media networks facilitate the dissemination of environmental information and stimulate community engagement, contributing to the development of sustainable solutions and supporting efforts to preserve the environment efficiently and effectively.

Keywords: *Environment, Environmental Awareness, Digital Age, Social Media Networks, Environmental Issues.*

المقدمة:

في عصرنا الحالي، حيث يشهد العالم تطورا تكنولوجيا غير مسبوق، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي أحد الأدوات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي المجتمعي. هذه المنصات الرقمية لم تعد مجرد وسائل للتفاعل الاجتماعي، بل أصبحت ساحة رئيسية لنقل المعلومات والتوعية في

شتى المجالات، ومن أهم هذه المجالات هي القضايا البيئية. فمع تفاقم المشكلات البيئية العالمية مثل التغير المناخي، وتلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبحت الحاجة إلى التوعية البيئية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من الوسائل الفعالة التي تمكن الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى المعلومات البيئية بشكل سريع وسهل. فهي تتيح نشر الدراسات والأبحاث البيئية، وتسلط الضوء على القضايا البيئية الملحة، مما يساهم في توسيع دائرة الوعي البيئي. علاوة على ذلك، أصبحت هذه الشبكات منبرًا فعالًا لتحفيز الناس على تبني سلوكيات بيئية مستدامة، مثل تقليل استهلاك البلاستيك، وزيادة التشجير، والحد من انبعاثات الكربون.

من خلال الحملات التوعوية والمبادرات البيئية التي يتم إطلاقها عبر منصات مثل فيسبوك، إنستغرام، وتويتر، أصبح بإمكان الأفراد المشاركة في قضايا بيئية مهمة، مما يعزز تأثير هذه الحملات على مستوى المجتمعات المحلية والعالمية. لذلك، فإن دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي يتجاوز مجرد التوعية إلى تحفيز الأفعال الجماعية التي يمكن أن تسهم في تحقيق تغيير بيئي إيجابي ومستدام.

١. إشكالية البحث

تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أحدث منتجات تقنيات التواصل الحديثة. وذلك لأنها مكنت المستخدمين على اختلاف أنواعهم من التواصل والتفاعل ليس فقط في مجال واحد، بل في مجالات عديدة مثل البيئة. وفي حين

أن دورنا لا يقتصر على مجال واحد، إلا أن المجال البيئي له أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الأفراد والمؤسسات، فالبيئة هي البيئة التي تعيش فيها جميع الكائنات الحية. وهذه المواقع هي الأساس العملي للتوعية البيئية، حيث أن القضايا البيئية من الأهمية بمكان لدرجة جذبت اهتمام العديد من العلماء والباحثين. ويرجع هذا الاهتمام إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة وبسبب النصوص المهنية التي تشير إلى أن هذه الأضرار ناتجة عن مفهوم خاطئ للبيئة. ولهذا السبب اضطرت شبكات التواصل الاجتماعي إلى تسليط الضوء على القضايا البيئية بهدف القضاء عليها من جهة والترويج للحفاظ عليها من جهة أخرى، لتصبح بذلك أداة جديدة من أدوات الدعاية والتوعية البيئية.

ونظرا لخطورة الوضع البيئي في الجزائر، أصبح الاهتمام بالقضايا البيئية أكثر إلحاحا، حيث تم اعتماد استراتيجيات متعددة لمواجهة الأزمات البيئية، مثل تحلية مياه البحر، وتشبيد السدود لزيادة القدرة التخزينية للمياه، وإنشاء محطات التصفية لاستغلالها في ري الأراضي الزراعية.

وفي هذا السياق، يتضح أن الإعلام البيئي يجب أن يؤدي دوره الحيوي في هذه الظروف الحساسة، ليكون أداة داعمة لتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والحد من المشكلات البيئية. ويعد الاتصال، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وسيلة فعالة في تكوين الرأي العام وتوجيهه، حيث تساهم في خلق وعي بيئي واسع يمكن المجتمعات، لاسيما في الدول النامية، من التصدي للتحديات البيئية ومعالجتها بطرق أكثر فاعلية.

على الصعيد البيئي، يمكن لاستخدام أدوات الإعلام الجديد والتي تعد شبكات التواصل الاجتماعي أحد أبرزها، بأسلوب خدمني أن يحقق تأثيراً طويلاً الأمد في الحد من تفاقم المشكلات البيئية والحد من السلوكيات البيئية السلبية. لذلك، تلعب تلك الشبكات، عندما توجه نحو تحقيق أهداف التوعية البيئية، دوراً فاعلاً في تعزيز الثقافة البيئية ونشر الوعي داخل المجتمع.

وللتعرف على مدى إسهام شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي البيئي داخل المجتمع الافتراضي، التي باتت تحتل مكانة هامة في الحياة الاجتماعية للفرد، خاصة بين فئة الشباب، ونظراً للترابط الوثيق بين تأثيرات هذا المجتمع الافتراضي والمجتمع الواقعي في تشكيل وعي الإنسان واتجاهاته وسلوكياته، جاءت إشكالية هذه الدراسة لتسليط الضوء على أحد أهم تطبيقات الإعلام الجديد، وهو *موقع فيسبوك*، باعتباره نموذجاً بارزاً لشبكات التواصل الاجتماعي.

II. أهداف الدراسة

1. معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي.
2. فهم تأثير وسائل الإعلام الرقمية على تشكيل الوعي البيئي من خلال تحليل كيف تؤثر المعلومات البيئية المتداولة على منصات التواصل الاجتماعي في إدراك الأفراد للقضايا البيئية واتجاهاتهم نحوها.
3. التعرف على مختلف الأساليب والوسائل المنتهجة في زيادة التوعية البيئية.

4. توجيه المهتمين بالمجال البيئي إلى الاستثمار في شبكات التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي البيئي.

III. الإطار النظري لمفهوم البيئة والوعي البيئي في العصر الرقمي

1. التأسيس المفاهيمي

مفهوم الوعي البيئي

لقد حظي مفهوم البيئة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، نظرا لدوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية. ومع تزايد التحديات البيئية، برزت الحاجة إلى تبني سياسات واستراتيجيات تعزز التوازن بين التقدم البشري والمحافظة على النظام البيئي. وقد أسهمت الجهود الدولية والمحلية في تسليط الضوء على أهمية الوعي البيئي ودور الأفراد والمجتمعات في حمايته. وفي هذا السياق، أصبح الاهتمام بالبيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وقبل الحديث عن ذلك، كان لا بد أن نعرض أولا إلى مفهوم البيئة.

مفهوم البيئة:

لغة: الأصل اللغوي لكلمة بيئة هو الجذر: ب وأ، قال ابن منظور في لسان العرب: بوا: باء إلى الشيء يبوء بواءا : أي رجع. وقد تم استعمال كلمة البيئة بمعنى الحال الراهن للمكان المحيط بالفرد -وهو تقريبا المعنى المستعمل اليوم- والمقصود بالبيئة عند أكثر المتحدثين بها هو: المكان أو الحيز المحيط بالفرد. (بوزيدي، 2021، صفحة 97)

تعرف بأنها "العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره، استجابة فعلية أو احتمالية، وذلك كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونباتات وموجودات وحرارة ورطوبة، والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع، وتشكلها وتطبعها بطابع معين". (مدكور، 1975، صفحة 103)

كما تعرف بأنها "الوسط الذي يعيش فيه الفرد يتأثر به ويؤثر فيه بكل ما يتضمنه هذا الوسط من عناصر من خلق الله أو عناصر من صنع الفرد". (الدبوبي وآخرون، 2012، صفحة 10)

ومن تعريفات البيئة في هذا العلم أيضا ما قاله البعض: إن للبيئة مفهومين يكمل كل منهما الآخر، أولهما البيئة الحيوية، وهي كل ما يختص بحياة الفرد وبعلاقته بال مخلوقات الحية، الحيوانية، النباتية التي تعيش معه، أما ثانيهما، فهي البيئة الطبيعية، وتشمل موارد المياه، والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض، والمساكن، والجو ونقاوته أو تلوثه، والطقس، وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. (الديري، 2016، صفحة 17)

وعليه، فالبيئة بمفهومها الواسع فهي تشكل عدة أبعاد: تكنولوجية، اجتماعية، اقتصادية، تاريخية، ثقافية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتفاعل مع الأبعاد الأخرى، ويلعب دورا حيويا في توازن هذا الكل. (بوزيدي، 2021، صفحة 97)

عموما، تعرف البيئة بأنها الإطار الذي يعيش فيه الفرد ويتفاعل معه، ويشمل الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها، والأنشطة البشرية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على توازنها واستدامتها.

أما الوعي البيئي: فيعرف على أنه: "إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة أو مساعدة الفئات الاجتماعية، والأفراد على اكتساب الوعي بـ بالبيئة ومشكلاتها، وهو إدراك قائم على المعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها، والهدف من ذلك هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى، ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها. (بوسالم، 2011، صفحة 203)

كما يعرف بأنه عبارة عن إدراك الفرد المتطلبات البيئية عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها والوعي البيئي لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال التعليم، إنما يتطلب خبرة حياتية طبيعية، وهناك فرق أساسي بين التربية والوعي، فريما يتعلم الفرد بمعلومات كثيرة عن نبات ما من النباتات النادرة، ويعرف الكثير عن صفاته لكنه في نفس الوقت، يقتلعه ولا يهتم به. (حافظ، 2017، صفحة 69)

من خلال قراءتنا للتعريف نستخلص بأن الوعي البيئي يعني معرفة الفرد وفهمه لما يحصل للبيئة المحيطة به والوعي البيئي لدى الأفراد لا يتشكل ذاتيا، وإنما يصبح الفرد واعيا بيئيا بمساعدة مؤسسات معينة، بالنسبة لمكونات الوعي البيئي تتكون من 3 مكونات "ثقافة بيئية، تربية بيئية، وإعلام بيئي"، كل

هذه العناصر تشكل الوعي البيئي بالنسبة للمؤسسات والهيئات المخولة بالإعلام البيئي ونشر الوعي البيئي، لا تعتبر وسائل الإعلام وحدها فقط المؤسسة الكفيلة بنشر الوعي البيئي، فعملية تكوين الوعي ونشره تشترك فيها العديد من مؤسسات المجتمع من أهمها كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث أن تحقيق الوعي البيئي الثمرة النهائية لتكامل أدوار جميع الفاعلين في تحقيق الوعي البيئي حيث تكمل كل هذه المؤسسات أدوار بعضها البعض فكل من الأسر. (مهري، 2019، صفحة 360)

وعليه، فإن الوعي البيئي يشير إلى إدراك الأفراد والمجتمعات لأهمية البيئة وفهم القضايا البيئية وتأثير النشاط البشري عليها، مما يؤدي إلى تبني سلوكيات تحافظ على التوازن البيئي.

مكونات الوعي البيئي:

إن الوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاث حلقات وهي:

التربية والتعليم البيئي: والتي تبدأ بالتعليم في رياض الأطفال وتستمر خلال مراحل التعليم المختلفة إلى التعليم الجامعي، بشكل أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرامج التعليمية والتربوية. (حافظ، 2017، صفحة 69)

الثقافة البيئية: تبدأ من توفير مصادر المعلومات كالكتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورات، والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع، خاصة ذات المردود الإعلامي. (مهري، 2019، صفحة 156)

الإعلام البيئي: هو أحد أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا أحسن استثمارها، حيث يكون لها مردود إيجابي للرقى بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية، حيث يعمل هذا النوع من الإعلام في تفسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قنوات معينة تجاه البيئة وقضاياها. (صالح، 2003، صفحة 93)

وعليه، تشكل كل من الثقافة البيئية، التعليم والتربية البيئية، والإعلام البيئي الركائز الأساسية للوعي البيئي. فالثقافة البيئية تغرس القيم والمعتقدات الداعمة لحماية البيئة، بينما يعزز التعليم والتربية البيئية المعرفة والمهارات اللازمة لفهم القضايا البيئية والتعامل معها بفعالية. من جهته، يلعب الإعلام البيئي دوراً أساسياً في نشر المعلومات والتوعية بالقضايا البيئية، مما يساهم في توجيه الرأي العام نحو ممارسات أكثر استدامة. هذه المكونات الثلاثة مترابطة، حيث يؤدي تعزيز كل منها إلى ترسيخ وعي بيئي أكثر شمولية وتأثيراً في المجتمع.

أهداف الوعي البيئي:

إن الهدف العام للتوعية البيئية هو الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، ومن الأهداف التي تسعى التوعية البيئية لتحقيقها: (سالم، الزميتي، و عبد العال، 2023، صفحة 338)

■ إكساب الفرد مجموعة من المعارف، والقيم والاتجاهات والمهارات التي تمكنه من المحافظة على البيئة، وتنمي لديه شعوراً بالمسؤولية نحوها، والعمل على تطويرها واستثمارها بشكل يلبي احتياجات الجيل القادم، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

- تدعيم السلوكيات الإيجابية لدى الأفراد، بهدف التعامل مع مكونات وعناصر البيئة بشكل إيجابي.
 - تنمية الأخلاقيات البيئية لدى الأفراد لتصبح رقيبا عليه عند تعامله مع عناصر ومكونات البيئة.
 - اكتشاف المشكلات البيئية والتنبيه بحلول واقعية لها، وتعمل على التخفيف من أثارها على الإنسان.
 - تحسين نوعية الحياة من خلال تخفيف آثار الملوثات التي تتعرض لها البيئة ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك الجائر الذي يؤدي إلى تزايد حدة وتعقيد المشكلات البيئية.
 - تفعيل دور المجتمع في المشاركة باتخاذ القرارات البيئية السليمة، وبشكل يكفل المحافظة على الموارد البيئية واستثمارها، ويجول دون استنزافها.
- كيفية تحقيق الوعي البيئي:**

إن كيفية تحقيق الوعي ليست بالأمر السهل، ولكنها في الوقت نفسه ليست أمرا مستحيلا، حيث يمكن تحقيق الوعي البيئي عند الإنسان متى تمت مراعاة ما يأتي:

- التركيز على تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان إذ إن هذا الجانب يربي الإنسان على أهمية احترام هذه البيئة وحسن التعامل مع مكوناتها والحرص على عدم تدمير مواردها.
 - غرس الشعور بالانتماء الصادق للبيئة في النفوس والحث على إدراك عمق العلاقة الإيجابية بين الإنسان والبيئة بما فيها من الكائنات والمكونات.
- (السعدني و عودة، 2007، صفحة 20)

- العمل الجاد والمخلص من مختلف الجهات المعنية في المجتمع على القضاء على معوقات الوعي البيئي ومعالجة ما قد يعترضه من مشكلات سواء كانت فردية أو اجتماعية.
- العمل على تضمين المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية فكرة لو مختصرة عن البيئة ومشكلاتها وكيفية التعامل الإيجابي معها وذلك كفيل بتحقيق وتنمية الوعي البيئي تدريجياً.
- العناية بتوفير المعلومات والحقائق البيئية الصحيحة، والعمل على نشرها وإيصالها بمختلف الطرائق والوسائل التربوية والتعليمية والإعلامية والإرشادية لجميع أفراد وفئات المجتمع.
- إخضاع جميع العلوم والمعارف ذات العلاقة بالنظام البيئي لتعاليم وتوجيهات الدين الإسلامي الحنيف وتربيته الإسلامية الصحيحة. (قاسم، 2007، صفحة 20)

IV. المقاربة النظرية المفسرة

يعتبر التأصيل النظري شرطاً أساسياً في أي بحث علمي، وتختلف تسميته باختلاف المقاربات والترجمات فيسمى منظور البحث أو نموذج النظري أو إطاره المرجعي أو خلفيته النظرية أو مدخله النظري...، ولديه معنى خاص يقتصر على الأسس النظرية للبحث أو النظرية/النظريات الموجهة للبحث. (دليو، 2014، صفحة 188) وقد اعتمدنا على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام كمقاربة بحثية لهذا الموضوع.

تقوم نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، التي طورها ساندرا بول-روكيتش ودي فلور، على فرضية أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام

كمصدر رئيسي للحصول على المعلومات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا المعقدة أو المتغيرة باستمرار، مثل القضايا البيئية. وتزداد قوة هذا الاعتماد عندما تكون القنوات الإعلامية التقليدية غير كافية لتقديم المعلومات التي يحتاجها الأفراد لفهم البيئة واتخاذ قرارات مناسبة بشأنها.

تعتمد فكرة هذه النظرية على أن استخدام الأفراد لوسائل الإعلام لا يتم بمعزل عن تأثير المجتمع الذي يعيش داخله وأن قدرة وسائل الإعلام على التأثير تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظيفة نقل المعلومات بشكل مستمر ومكثف. (الحמיד، 2012، صفحة 49)

من خلال اسم النظرية يتضح مفهومها، وهو الاعتماد المتبادل بين الأفراد ووسائل الإعلام، وأن العلاقة التي تحكمهم هي علاقة اعتماد بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية والجمهور؛ إذ يعتمد الأفراد في تحقيق أهدافهم على مصادر معلومات الإعلام المنحدرة من جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها. ويبين كل من (دي فلور) و(ساندرا بول) أن المعلومة هنا هي كل الرسائل الإعلامية حتى الترفيهية منها. (كنعان، 2016، صفحة 130)

إن تأثرنا بهذا النظام الاجتماعي الذي نعيش بداخله ينعكس على طريقة استخدامنا لوسائل الإعلام، ولا يقتصر التأثير على النظام الاجتماعي فحسب بل يشمل تأثير وسائل الإعلام في الجمهور، وكلما تعقدت البنية الاجتماعية قل التفاعل بين أفراد المجتمع، مما يتيح للإعلام مجالا واسعا للملء الفراغ، في صبح الفرد أكثر اعتمادا على وسائل الإعلام لاستقاء

المعلومات وعلى هذا فالجمهور عنصر فاعل وحيوي في الاتصال. (العززي، 2021، صفحة 183)

والمفترض أن يكون نظام وسائل الإعلام جزءا مهما من التركيب الاجتماعي للمجتمع الحديث، ويرى مؤسسا النظرية أن لوسائل الإعلام علاقة بالأفراد والمجتمعات، وقد تكون هذه العلاقة متغيرة أو منتظمة، مباشرة أو غير مباشرة، قوية أو ضعيفة.

ويمكن القول إن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام نظرية بيئية، بمعنى أنها تركز على العلاقات بين النظم ومكوناتها، وتنظر إلى المجتمع باعتباره مجتمعا مركبا من مجموعة من الأفراد، وليس من فرد واحد، وهي تبحث في العلاقة التي تربط هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض.

٧. شبكات التواصل الاجتماعي كأحد أبرز التحولات الرقمية في العصر الحديث

تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: "مجموعة من المواقع على شبكة الأنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب، أو ما يعرف باسم ويب 2.0، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمع حسب مجموعات اهتمام أو شبكات الانتماء. كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض". (الشمائلة، 2015، صفحة 200)

كما نعي بشبكات التواصل الاجتماعي منظومة من الشبكات الإلكترونية و المواقع على الانترنت. التي تسمح للأفراد بالتواصل مع بعضهم البعض وتتيح

لهم تبادل مختلف الوسائط الإلكترونية. فحسب "موسوعة ويب" أوبيديا" فإن هذه الشبكات "هي أي موقع على الشبكة العنكبوتية يتيح لمستخدميه وضع صفحة شخصية عامة معروضة، ويتيح إمكانية تكوين علاقات شخصية مع المستخدمين الآخرين الذين يقومون بالدخول على تلك الصفحة الشخصية". (كنعان، الإعلام والمجتمع، 2014، صفحة 170)

1) أنواع شبكات التواصل الاجتماعي:

تصنف شبكات التواصل الاجتماعي إلى:

1- شبكات أساسية: وهي التي يمكن وصفها بالشبكات الاجتماعية العامة، تضم ملفات شخصية للمستخدمين وخدمات عامة تتمثل في المراسلات الشخصية، ومشاركة الصور والملفات الصوتية والمرئية والروابط والنصوص. (العريشي والدوسري، 2015، صفحة 35)

2- نوع مرتبط بالعمل: وهو من أنواع الشبكات الاجتماعية الأكثر أهمية، وهي تربط أصدقاء العمل بشكل احترافي وأصحاب الأعمال والشركات، وتتضمن ملفات شخصية للمستخدمين تتضمن سيرتهم الذاتية وما قاموا به في سنوات دراستهم وعملهم، ومن قاموا بالعمل معهم. (كافي، 2016، صفحة 113)

2) خصائص شبكات التواصل الاجتماعي

لشبكات التواصل الاجتماعي خصائص ومميزات عديدة تتميز بها، نورد بعضها فيما يلي: (المقدادي، 2013، صفحة 27/26)

المشاركة Participation:

وسائل الشبكات الاجتماعية تشجع المساهمات وردود الفعل من الأشخاص المهتمين من الأشخاص حيث أنها تطمس الخ الفاصل بين وسائل الإعلام والجمهور.

الانفتاح Openness:

معظم وسائل الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقدم خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة أو الإنشاء والتعديل على الصفحات، حيث أنها تشجع التصويت والتعليقات وتبادل المعلومات، بل نادرا ما توجد أية حواجز أمام الوصول والاستفادة من المحتوى.

المحادثة Conversation:

حيث تتميز شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الاجتماعية عن التقليدية من خلال إتاحتها للمحادثة في اتجاهين، أي المشاركة والتفاعل مع الحدث والتفاعل مع الحدث أو الخبر أو المعلومة.

المجتمع Community:

وسائل الإعلام الاجتماعية تسمح للمجتمعات المحلية بتشكيل مواقعها الخاصة بسرعة والتواصل بشكل فعال، ومن ثم ترتب تلك المجتمعات في العالم أجمع حول مصالح أو اهتمامات مشتركة، مثل حب التصوير الفوتوغرافي، أو قضية سياسية، أو للتعليم، أو برنامج تلفزيوني مفضل، ويصبح العلم بالفعل قرية صغيرة تحوي مجتمعا إلكترونيا متقاربا.

الترايط Connectedness:

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن شبكة اجتماعية مترابطة بعضها مع بعض، وذلك عبر الوصلات و الروابط التي توفرها صفحات تلك المواقع والتي تربط المشترك بمواقع أخرى للتواصل الاجتماعي أيضا، مثل خبر على مدونة يعجب المشترك فيرسل إلى معارفه على الفيسبوك وهكذا، مما يسهل ويسرع من عملية انتقال المعلومات.

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بعدة خصائص أساسية تجعلها أداة فعالة للتواصل والتأثير، من أبرزها الترابط المجتمعي، حيث تربط الأفراد بمجموعات متنوعة، والمحادثة التي تتيح التفاعل الفوري وتبادل الآراء. كما تتميز بالانفتاح، مما يسمح بوصول المعلومات بسهولة، والمشاركة التي تعزز من نشر المحتوى والتفاعل بين المستخدمين، مما يسهم في تكوين مجتمعات رقمية نشطة ومؤثرة.

VI. التحولات الرقمية وأثرها على نشر الوعي البيئي عبر الإنترنت

أدى التطور السريع في التكنولوجيا الرقمية إلى إحداث تحولات جوهرية في طرق نشر المعلومات والتفاعل مع القضايا البيئية. فقد ساهمت الوسائل الرقمية الحديثة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، والمنصات التفاعلية، والتطبيقات الذكية، في تعزيز الوعي البيئي بطرق أكثر كفاءة وانتشارا.

1- دور التكنولوجيا الرقمية في نشر الوعي البيئي

■ تتيح الإنترنت وصولا سريعا وسهلا إلى المعلومات البيئية الحديثة، مما يساعد في زيادة المعرفة بالقضايا البيئية العالمية.

■ توفر وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مفتوحا لمناقشة القضايا البيئية وتبادل الحلول بين الأفراد والمنظمات.

■ تساعد البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحليل المشاكل البيئية والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة، مما يعزز الجهود الوقائية.

1-1- آليات نشر الوعي البيئي عبر الإنترنت

■ إطلاق حملات رقمية للتوعية البيئية من قبل الحكومات والمنظمات البيئية.

■ توظيف المؤثرين الرقميين لنشر المحتوى التوعوي وتحفيز الجمهور على تبني ممارسات صديقة للبيئة.

■ تطوير تطبيقات وتكنولوجيات ذكية تساعد الأفراد على قياس تأثيرهم البيئي وتقليل استهلاك الموارد.

2- دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي البيئي

في عصرنا الرقمي، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية، حيث غيرت بشكل جذري طريقة تواصل الأفراد وتفاعلهم مع العالم من حولهم. فقد أتاحت هذه الشبكات فرصة غير مسبوقة لنقل المعلومات وتبادل الأفكار وبناء المجتمعات الافتراضية، مما جعلها تؤثر في مختلف جوانب الحياة، سواء على المستوى الشخصي أو المهني. ومع تزايد استخدامها وانتشارها الواسع، أصبح من الضروري فهم طبيعتها وكيفية عملها ودورها في تشكيل الواقع الحديث.

تعرف شبكات التواصل الاجتماعي حسب بويد وايليسون Boyd & Elison بأنها: الخدمات المستندة إلى الويب والتي تسمح للأفراد بإنشاء ملف

تعريف عام أو شبه عام داخل نظام محدد، تسمح أيضا بصياغة قائمة بالمستخدمين الآخرين الذي يتشاركون معهم اتصالا، إضافة إلى كونها تعرض وتستعرض قائمة اتصالاتهم وتلك التي أجراها الآخرون داخل النظام. (Mallick, 2024)

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي من أقوى الأدوات الحديثة في نشر المعلومات وتعزيز الوعي البيئي، حيث توفر بعض هذه الشبكات كالفيسبوك، التويتر، الإنستغرام، واليوتيوب مساحات مفتوحة لنشر المحتوى البيئي والتفاعل معه. تلعب هذه الشبكات دورا كبيرا في تشكيل وعي الأفراد والمجتمعات حول القضايا البيئية.

وتعد القضايا والمشكلات البيئية واحدة من المواضيع المطروحة عبر وسائل الإعلام الاجتماعي وبصفة أساسية موقع الفيسبوك، حيث أصبحت العديد من الجمعيات والمنظمات المحلية وكذا الدولية تنشط عبر الموقع من أجل نشر الوعي والثقافة البيئية من خلال الإحاطة بالمعلومات والأخبار البيئية، والدعوة إلى المساهمة في الحملات التطوعية لحماية البيئة والمحيط إلى جانب إدراج الصور، والفيديوهات والتعليقات من أجل جذب انتباه المستخدمين وبلورة الوعي البيئي لديهم.

يحظى كل من الاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية، والتلوث، والتنوع الحيوي باهتمام واسع لدى الجمهور، خاصة على موقع الفيسبوك، حيث تناقش هذه القضايا البيئية باستفاضة كبيرة، إلى جانب التركيز على الكوارث الطبيعية وآثارها. ومن هذا المنطلق، يسعى الإعلام البيئي إلى الاستفادة من مختلف

وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية، لتوعية المجتمع بأهمية حماية البيئة والحفاظ على جودة الحياة. كما يهدف إلى التحذير من المخاطر البيئية المحتملة، والحفاظ على التنوع الحيوي، والحد من التدخل البشري في التوازن الطبيعي، إضافة إلى كشف الجهات المسؤولة عن التلوث والدمار البيئي بمختلف أشكاله.

ومنه يعتبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك باعتباره أكثر المواقع شعبية، محركاً لخلق رأي عام وبناء اتجاهات عملية وصياغة واقتراح حلول، ويوسع الإعلام الجديد التفاعلي أن يتجاوز تدني اهتمام وسائل الإعلام بالبيئة، فيمكننا أن نلجأ إلى الفيسبوك والتويتر والمدونات لنقل مختلف الرسائل، كما يمكننا من أن نساهم في إرسال آلاف الرسائل الالكترونية للصحف والإذاعات ومواقع الانترنت، نتحدث عن البيئة وتطالب بمناقشة قضاياها، ومنه تتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى أحد وسائل الضغط والمطالبة بتفعيل القوانين وإصلاح الخلل، ومنع المزيد من التدهور البيئي، وهي مصدر بث الوعي للجمهور، والكشف عن الحقائق والإشارة إلى المخاطر. (دربال، 2019، صفحة 303)

خصائص موقع الفيسبوك في نشر الوعي البيئي:

يملك الفيسبوك خصائص عديدة وذلك لدوره الرائد في نشر حملات التوعية البيئية خاصة إذا ما تم توظيفه ضمن منظومة الوسائل الإعلامية وذلك بناء على ما يلي:

1. الانتشار الواسع لمنصة للفيسبوك بين فئة الشباب.

2. خاصية استخدام الأداء الاتصالية بين الأصدقاء والأقارب والتعرف على أصدقاء جدد.

3. إتاحة الوصول إلى الأخبار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومتابعتها ومناقشتها.

4. استخدامه في التنظيم والاجتماعات والتجمعات التي تحتاجها الحملة.

5. يتيح للشباب فرصة التحميل والمشاركة والنقاش في قضايا البيئة كما يستخدم الأغلبية من الشباب منصة الفيسبوك لوقت طويل للتواصل مع أصدقائهم.

VII. دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المواطنة البيئية:

المواطنة البيئية: تتمثل في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في مختلف مناطق العالم وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية حيث أن دور وسائل التواصل وتعزيز سلوك الشباب وترقيته يمكن أن يحدث تغيير على مستوى السلوك العام للجمهور أو التنبيه على الأقل بوجود مشكلة ما.

فاستخدام وسائل التواصل جميعها لتوعية الإنسان ومده بالمعلومات التي من شأنها ترشيد السلوك وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها ومن تلك الوسائل وسائل الاتصال الجماهيري بالإضافة إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي. (عطية و خليفة، 2023، صفحة 14)

وسنعرض بعض عناوين صفحات الجمعيات الخاصة بحماية البيئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، التي لها دور كبير في نشر ثقافة الوعي البيئي في المجتمع الجزائري. ومن بينها ما يلي:

جمعية الشباب لحماية البيئة البليدة: تنشط الجمعية على الفيسبوك منذ 2012، تضم 12 ألف متابع. تعمل على نشر الوعي البيئي للمحافظة على نظافة المحيط. تقوم بالعديد من الحملات التوعوية عبر صفحتها.

الجمعية الولائية لحماية البيئة من مخاطر التكنولوجيا البليدة: تنشط عبر الفيسبوك منذ 2017، تضم 5,1 ألف متابع.

الجمعية الوطنية لترقية ثقافة البيئة والطاقات المتجددة وحمايتها. موجودة في عدد من الولايات، على غرار تيبازة، الجزائر العاصمة، الأغواط، تيارت، سطيف، التي لا تزال تنشط عبر الفيسبوك إلى يومنا هذا، من خلال نشر صور وفيديوهات تهدف من خلالها إلى جعل البيئة ونظافتها مسؤولية الجميع.

جمعية أصدقاء البيئة والتنمية المستدامة عنابة: تنشط عبر الفيسبوك منذ 2021، تضم 25 ألف متابع.

الجزائر الخضراء: صفحة عبر موقع الفيسبوك أنشئت سنة 2022، تهدف إلى دعم المشروع الوطني لمبادرة أمام كل بيت شجرة.

إنّ مواقع التواصل الاجتماعي في وقتنا الحالي، بات لها دور أساسي في مناقشة القضايا البيئية، حيث أصبحت وسيلة ضغط فعالة للمطالبة بتفعيل القوانين البيئية، وإصلاح الخلل، والحد من التدهور البيئي. كما أصبت تساهم

في نشر الوعي بين الجمهور، وتبسيط الضوء على المخاطر البيئية، وكشف الحقائق المتعلقة بالتلوث والتغير المناخي وغيرها من القضايا الملحة. إذ تعمل على نشر المعلومات والتوعية وذلك عن طريق تقديم منشورات تثقيفية حول قضايا البيئة مثل التغير المناخي، التلوث، وإعادة التدوير. إضافة إلى مشاركة مقالات وأبحاث علمية بأسلوب مبسط يسهل فهمه.

وبعض الصفحات عبر الفيسبوك تقوم بعرض الحقائق والإحصائيات عن طريق تقديم بيانات وإحصائيات عن تأثير النشاط البشري على البيئة. بهدف توضيح خطورة بعض العادات السلبية مثل الإسراف في استهلاك المياه والطاقة، وفضح الانتهاكات البيئية بتبسيط الضوء على التعديات البيئية مثل إزالة الغابات، تلوث المياه، والصيد الجائر. ومن أجل نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع تعمل على تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة بتقديم نصائح حول ترشيد الاستهلاك، إعادة التدوير، وتقليل استخدام البلاستيك. كما تقوم بمشاركة تجارب ناجحة لأفراد أو مجتمعات تبنت نمط حياة مستدام.

تلك الصفحات التي تم عرضها أعلاه تقوم بعضها أيضا بتنظيم مسابقات، حملات إلكترونية، واستطلاعات رأي لتعزيز التفاعل، تنظيم ودعم المبادرات البيئية من خلال الترويج لحملات التشجير، التنظيف، والتدوير. كما تعمل على التنسيق مع منظمات بيئية لدعم المشاريع المستدامة.

وبناء على ما تم عرضه سابقا، سنحاول في الجزئية الموالية أن نقدم شرحا أكثر مع إعطاء أمثلة.

VIII. كيف تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي البيئي؟

1. نشر المعلومات والوعي

من خلال منصات التواصل الاجتماعي، يمكن للأفراد نشر المعلومات والوعي حول قضايا البيئة بشكل سريع وواضح. يمكن للصور والفيديوهات والمقالات أن تصل إلى جمهور واسع عبر هذه الشبكات، مما يعزز الوعي البيئي بشكل كبير. وهذا ما نلاحظه من خلال الصفحات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة تلك التي تعنى بالمحافظة على البيئة.

2. تبادل الخبرات والأفكار

عبر شبكات التواصل الاجتماعي، يمكن للأفراد تبادل الخبرات والأفكار حول كيفية الحفاظ على البيئة وتقديم الحلول للتحديات البيئية التي نواجهها. هذه التبادلات تساهم في بناء مجتمع بيئي أكثر وعياً واستجابة.

من خلال مشاركة تجاربهم الشخصية، ونشر حلول مبتكرة، والتفاعل مع مبادرات بيئية عالمية. قد يشارك شخص تجربة ناجحة حول تقليل استهلاك البلاستيك في حياته اليومية، مثل استخدام أكياس قابلة لإعادة الاستخدام أو شراء منتجات بدون تغليف بلاستيكي. يتفاعل المستخدمون مع هذه الفكرة من خلال التعليقات، ويضيفون أفكاراً أخرى، مثل صنع منتجات منزلية صديقة للبيئة. قد يؤدي هذا النقاش إلى إطلاق تحدي بيئي يدعو الآخرين لتقليل استخدام البلاستيك لمدة شهر، مما يعزز الوعي البيئي ويشجع على التغيير الفعلي في السلوكيات.

3. دعم الحملات البيئية

يمكن للحملات البيئية أن تجد دعماً واسعاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يمكن للأفراد المشاركة في الحملات ونشرها على نطاق واسع. هذا يزيد من مدى تأثير الحملات وقدرتها على التغيير.

حملة مثل "Clean Up the World" أو "#يوم_التشجير" يمكن أن تنتشر بسرعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي من خلال مشاركة صور وفيديوهات لأشخاص يشاركون في تنظيف الشواطئ أو زراعة الأشجار. عندما يقوم المستخدمون بنشر تجاربهم باستخدام وسم (هاشتاغ) معين، فإن ذلك يشجع الآخرين على المشاركة أيضاً.

IX. الاستدامة البيئية ودور وسائل التواصل الاجتماعي

يعد دعم الاستدامة البيئية من أبرز الأهداف التي تسعى إليها شبكات التواصل الاجتماعي. من خلال توفير منصات لنشر الوعي وتبادل الخبرات ودعم الحملات البيئية، مما يساعد على تعزيز السلوكيات المستدامة وتحفيز الأفراد والمؤسسات لاعتماد ممارسات صديقة للبيئة. كل هذا من شأنه أن يساهم في تعزيز التحول نحو مجتمع أكثر استدامة بيئياً.

تقدم صفحات متخصصة محتوى تثقيفياً حول أهمية الاستدامة، مثل تقليل استخدام البلاستيك، الحفاظ على الموارد الطبيعية، واستخدام الطاقة المتجددة. مثال: حملة "Earth Hour" التي تشجع الناس حول العالم على إطفاء الأنوار لمدة ساعة سنوياً للحد من استهلاك الطاقة والتوعية بتغير المناخ.

كما نجد بعض المؤسسات البيئية تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لتنظيم حملات عالمية مثل تنظيف الشواطئ، زراعة الأشجار، أو تقليل استخدام المواد الضارة. مثل حملة **BeatPlasticPollution** التي أطلقتها الأمم المتحدة لتقليل البلاستيك عبر مشاركة الحلول والتجارب الناجحة.

لقد قدمت وسائل الإعلام المختلفة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي دعماً كبيراً للمحافظة على البيئة، خاصة من خلال تبنيها للأفكار التي تطرحها المنظمات والأحزاب الدولية المدافعة عنها. الشيء الذي نتج عنه وضع محطات زمنية مخلدة لهذه المهمة، على شكل يوم الأرض، اليوم العالمي للبيئة وغيرهما.

كما تبدو أهميتها في التوعية البيئية للجماهير المختلفة هامة جداً، ويبدو ذلك واضحاً في كيفية إيصال المعلومات العلمية والعملية الخاصة بالمشكلات البيئية للجماهير، ومدى استعداد هذه الجماهير لاستيعاب هذه المعلومات والعمل بها.

لذلك اعتبرت "التوعية البيئية من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع البيئات المختلفة التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات. وهذا عن طريق وسائل الإعلام المختلفة التي لعب دوراً فعالاً في تنمية الوعي لدى المواطنين وغرس المفاهيم الصحيحة عن البيئة لدى الأفراد والمؤسسات الصناعية وغيرها..." (رشوان، 2006، صفحة 180)

إن اهتمام وسائل الإعلام بالبيئة وأخطار التلوث الذي يهددها، فتح المجال أمام الخبراء والمختصين لدراسة أثر هذه الوسائل على زيادة مستوى الوعي البيئي السائد لدى سكان الدول الصناعية الكبرى (المسبب الأكبر

للتلوث البيئي). فوجدوا أن وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، تلعب دورا مركزيا في تشكيل الوعي البيئي لدى الجمهور العام، سواء في إطار تزويده بالمعلومات البيئية الصحيحة، أو في إطار تشكيل الاتجاهات والمواقف اتجاه قضايا البيئة. مع تسجيل تفاوت دور كل وسيلة في التأثير، طبقا للقدرة الذاتية على التأثير الذي تنفرد به كل وسيلة. (نوار، 2011، صفحة 178)

مبادرة "الجزائر الخضراء" هي مشروع وطني انطلق عام 2013 بمبادرة من مجموعة من المتطوعين، يهدف إلى تعزيز الغطاء النباتي في الجزائر من خلال غرس الأشجار في مختلف ولايات البلاد. بدأت الفكرة بحملة "أمام كل بيت شجرة" في ولاية باتنة، وسرعان ما انتشرت لتشمل جميع الولايات، حيث تمكنت من غرس مئات الآلاف من الأشجار عبر 58 ولاية. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز ثقافة التشجير بين الجزائريين، وتطمح إلى الوصول إلى هدف غرس مليار شجرة على المدى البعيد

كما أطلقت حملة خاصة موجهة إلى مدن الصحراء الجنوبية، بهدف غرس نصف مليون شجرة، حيث تم غرس 20 ألف شجرة في الأسبوع الأول من إطلاقها.

علاقة مبادرة "الجزائر خضراء" بشبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا رئيسيا في نجاح وتوسّع مبادرة "الجزائر خضراء"، حيث أصبحت منصة قوية لنشر الوعي البيئي، تحفيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز ثقافة التشجير في الجزائر.

تساهم هذه المنصات، مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، في نشر المعلومات حول أهمية التشجير والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية التي تواجه الجزائر.

من خلال الحملات التوعوية، والبرث المباشر، والتحديات التفاعلية، يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تحشد جهود الأفراد والجمعيات البيئية، مما يساهم في إشراك المواطنين في أنشطة التشجير وتنظيف الفضاءات العامة. كما تساعد هذه المنصات في مشاركة التجارب الناجحة، وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة، مما يعزز من فعالية المبادرة على نطاق أوسع.

وبذلك، تشكل شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة حيوية لنشر الرسائل البيئية، وتحقيق الأهداف المستدامة لمبادرة "الجزائر خضراء"، عبر إشراك المجتمع وتحفيزه ليكون جزءاً من الحل البيئي.

▼ نتائج وتأثيرات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في دعم هذه

المبادرة

1. زيادة الوعي البيئي لدى الشباب الجزائري.
2. ارتفاع عدد المتطوعين في حملات التشجير.
3. تعزيز الشعور بالمسؤولية البيئية بين المواطنين.
4. تحفيز مبادرات بيئية أخرى في مختلف مناطق الجزائر.

خاتمة

في ضوء ما تم طرحه، يتضح أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت أداة محورية في نشر الوعي البيئي وتعزيز الثقافة البيئية، مما يجعلها وسيلة فعالة في مواجهة التحديات البيئية الراهنة. فقد ساهمت هذه الشبكات، خاصة موقع الفيسبوك، في تكوين رأي عام بيئي مستنير، من خلال تداول المعلومات البيئية والتفاعل مع القضايا البيئية المختلفة، وهو ما يساعد في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز الممارسات المستدامة. إذ أن استخدام هذه المنصات لنشر الأخبار البيئية، تنظيم الحملات التوعوية، وتبادل الأفكار حول الممارسات المستدامة. يمكنها تعزيز الوعي البيئي والتوعية بالقضايا البيئية.

وقد أظهرت الدراسة أن الإعلام البيئي، عند استثماره بشكل صحيح عبر منصات التواصل الاجتماعي، يمكن أن يكون عنصرا داعما للتنمية المستدامة، عبر التأثير على سلوك الأفراد وتشجيعهم على تبني ممارسات تحافظ على البيئة. كما بينت أن المجتمع الافتراضي يلعب دورا تكامليا مع المجتمع الواقعي، مما يزيد من فاعلية الجهود المبذولة في التوعية البيئية، خاصة بين فئة الشباب. كما ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير في توسع مبادرة "الجزائر خضراء"، حيث أصبحت وسيلة فعالة لنشر الوعي البيئي، تحفيز العمل التطوعي، وتعزيز الاستدامة البيئية. ومن خلال الاستخدام الذكي للمنصات الرقمية، تمكنت الحملة من تحقيق تأثير إيجابي واسع ودائم في المجتمع الجزائري.

وبناء على هذه النتائج، يصبح من الضروري تكثيف الجهود لاستخدام هذه المنصات بطرق مبتكرة لتعزيز الوعي البيئي، والاستفادة منها كأداة قوية للتثقيف والتفاعل ونقل المعرفة، بهدف تحقيق بيئة أكثر استدامة للأجيال القادمة.

قائمة المراجع

1. إبراهيم مذكور. (1975). معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. جبريل بن حسن العريشي، وسلمى بنت عبد الرحمن الدوسري. (2015). الشبكات الاجتماعية والقيم (رؤية تحليلية). عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
3. جمال الدين علي صالح. (2003). الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
4. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2006). البيئة والمجتمع. المكتب الجامعي الحديث.
5. خالد غسان يوسف المقدادي. (2013). ثورة الشبكات الاجتماعية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
6. خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
7. ربيعة بوزيدي. (2021). الإعلام الإلكتروني والمواطنة البيئية. القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.
8. زينة بوسالم. (2011). الإعلام البيئي ومشكلات البيئة والمجتمع. جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

9. سارة دربال. (2019). دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي البيئي المستدام والتوعية بقضايا التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الإنسانية*، 6 (2)، 292-305.
10. شفيقة مهري. (2019). قضايا ورهانات بحثية راهنة . عمان: دروب للنشر والتوزيع.
11. صالح بن نوار. (2011). وسائل الإعلام والبيئة. تأليف علي غربي، و فضيل دليو، *البيئة والمجتمع* (الصفحات 175-194). قسنطينة: مخبر علم الاجتماع للاتصال للبحث والترجمة.
12. صلاح محمد عبد الحميد. (2012). *الإعلام/الجديد*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
13. عبد الرحمن محمد السعدني، و ثناء مليجي السيد عودة. (2007). *مشكلات بيئية -طبيعتها، أسبابها، آثارها، كيفية مواجهتها-*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
14. عبد الصمد محمد سالم، أحمد فاروق الزميتي، و سالي عطية محمد عبد العال. (2023). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب كلية التربية بالعريش. *مجلة كلية التربية* ، 11 (33)، 315-362.
15. عبد العال الديري. (2016). *الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها -دراسة نظمية تطبيقية-*. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
16. عبد الله فاتح الدبوي، و آخرون. (2012). *الإنسان والبيئة -دراسة اجتماعية تربوية-* (الإصدار 3). عمان، الأردن: دار المأمون.
17. عطية ب .، و خليفة ن . (2023). *مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الوعي البيئي للشباب الجامعي منصة الفايديسوك أنموذجا*. *مجلة البحوث العلمية*، (16) 8 ، 11/18.
18. علي عبد الفتاح كنعان. (2014). *الإعلام والمجتمع*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
19. علي عبد الفتاح كنعان. (2016). *نظريات الإعلام*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
20. فضيل دليو. (2014). *مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. الجزائر: دار هومة.

21. كرم علي حافظ. (2017). *الإعلام وقضايا البيئة*. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
22. ماهر عودة الشمايلة. (2015). *الإعلام الرقمي الجديد*. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
23. مصطفى يوسف كافي. (2016). *الإعلام التفاعلي*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
24. وديع محمد العززي. (2021). *دراسات في استخدامات وسائل الإعلام الجديد*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
25. Mallick, Y. (2024). *Social Media Success Formula*. India: Educohack Press.

التغيب المدرسي كتحدي اجتماعي بين المتعلمين في المستوى التعليمي الأساسي في نيجيريا

Truancy as a Menace and Social Challenge Among School Children at the Basic Education Level in Nigeria

أحمد غربا

*Department of Arts and Social Science Education
Federal University of Kashere, Nigeria*

عثمان عمر

*Department of Religious, Islamic studies section
Federal university Wukari, Nigeria*

عثمان هادي عثمان

Kano state senior secondary school management board

الملخص:

يعدّ التغيب المدرسي تهديدًا خطيرًا للتعليم في معظم المدارس العامة على المستوى الأساسي في كل مكان في العالم، وفي حين ليست لهذه المدارس قدرة على التعامل مع المشكلة. وذلك لأنه لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية للوصول إلى جذورها، وخاصة في الدول النامية مثل نيجيريا. في قضية التغيب

المدرسي، هناك شيء واحد، هو أن هناك ميلاً متزايداً للمتعلمين للانخراط في الرذائل الاجتماعية مثل السرقة والتدخين واللصوصية المبكرة وما إلى ذلك، وذلك لأن معظم المنازل لم تعد تلعب دورها أو وظائفها التقليدية في تربية الأطفال وإرشادهم إلى طريقة مستقيمة، وذلك لأن العديد من الآباء مشغولون بواجبات خارج منازلهم مما يمنحهم القليل من الوقت أو لا يمنحهم أي وقت لمراقبة تصرفات وسلوك أطفالهم. وفي معظم المدارس العامة في نيجيريا، لا توجد أجواء مشجعة للتعليم، ويرجع ذلك إلى أن هذه المدارس مكتظة بالسكان، ومجهزة تجهيزاً سيئاً وقلة المدرسين، ولا يستطيع بعض الأطفال التعامل مع الظروف غير المواتية التي توجد بها هذه المدارس، مما يؤدي في النهاية إلى التغيب عن المدرسة والرذائل الاجتماعية الأخرى الموجودة في معظم مجتمع نيجيريا اليوم، ويمكن أيضاً أن يُعزى المنزل المكسور إلى سبب التغيب عن المدرسة لأن الأطفال من أحد الوالدين أكثر عرضة لخطر المجتمع، وفي ذلك يمكننا القول أن التغيب المدرسي مشكلة نموذجية في نيجيريا ولها عواقب بعيدة المدى على الشباب والأسر والمدارس والمجتمعات. وقد ظهرت بعض الإحصائيات أنه بين عامي 2011م و2021م في نيجيريا، ظلت أنماط التغيب مستقرة نسبياً، بينما زاد عدد حالات التغيب بشكل مطرد من 52٪ إلى 69٪ بين الأطفال في المدارس الأساسية. أشارت هذه الإحصائيات أن التغيب عن المدرسة مشكلة كبيرة في نيجيريا. وفي هذا الصدد، تهدف هذه الورقة تسليط الضوء على أسباب وتأثيرات التغيب المدرسي بين المتعلمين في المستوى التعليمي الأساسي بالمدارس العامة، كما توصي في الوقت نفسه بسبل للتخفيف من تحدياته في نيجيريا.

الكلمات المفتاحية: التغيب المدرسي، المدرسة، التسرب المدرسي،

نيجيريا.

Abstract

Truancy is a serious threat to learning in most public schools at basic level everywhere in the world, most of these schools have no capacity to deal with the problem. This is because not enough measures have been taken to get to the root of the problem, especially in developing countries like Nigeria. In the issue of truancy, there is an increasing tendency of learners to engage in social vices such as stealing, smoking, early banditry etc. This is because most homes no longer play their traditional roles or functions in raising and guiding children to the right path, this is because many parents are busy with duties outside their homes which gives them little or no time to supervise and monitor the behavior and conduct of their offspring. In most public schools in Nigeria, there is no conducive learning environment, this is because these schools are overcrowded, poorly equipped and insufficient teachers, some children cannot cope with these unfavorable conditions in which these schools are suffered, which eventually leads to truancy and other social vices that exist in most of the Nigerian society today, the broken home can also be attributed to the cause of truancy because children of one parent are more vulnerable to the society, in this we can say that truancy is a typical problem in Nigeria and has far-reaching consequences on youth, families, schools and communities. Some statistics have shown that between 2011 and 2021 in Nigeria, truancy patterns have remained relatively stable, while the number of truancy cases has steadily increased from 52% to 69% among children in basic schools. These statistics show that truancy is a major problem in Nigeria. In this regard, this paper aims to shed light on the causes and effects

of school truancy and absenteeism among learners at basic school level in public schools, while recommending ways to mitigate its challenges in Nigeria.

Keywords: Absenteeism, School, Dropout, Nigeria.

المقدمة

لقد لوحظ أن عددًا كبيرًا من التلاميذ في المدارس العامة يتغيبون عن المدرسة، وخاصة المدارس العامة التي تقع في المناطق الريفية في نيجيريا، ويتغيبون عن المدرسة من أجل المشاركة في أنشطة لا تخضع لسيطرة المنزل أو المدرسة، ويخدع الطلاب الذين يتغيبون آباءهم ومعلميهم كثيرًا. وقد يؤدي التغيب إلى التشرّد، تتعدد الطرق التي يظهر بها الأطفال تغيبهم، ويمكن رؤية مثال في العديد من المناطق الريفية والحضرية في نيجيريا حيث يذهب الطلاب عادةً إلى الأدغال للبحث عن حيوانات الأدغال وجمع الفاكهة، والذهاب إلى أماكن مخفية دون أي غرض، ويجد البعض طريقهم إلى دور السينما أو النهر للسباحة بينما ينخرط آخرون في أعمال ووظائف تافهة للحصول على المال لشراء أشياء غير ضرورية، وينخرط البعض حتى في حب سري يجعلهم دائمًا يغادرون المدرسة، وهناك بعض الطلاب الذين لا يريدون الوقوف في جو تصحيحي في المنزل أو في المدرسة، وسوف يغادر هؤلاء الطلاب لاستكشاف أماكن أخرى للاسترخاء وإشباع فضولهم. من الواضح أن المتغيب عن المدرسة يمكن وصفه أيضًا بأنه شخص يبتعد عن المدرسة دون أي سبب وجيه، وهو أو هي غير منتظمين في الحضور إلى المدرسة لأنه يجد أماكن أخرى أكثر جاذبية من المدرسة. التغيب عن المدرسة هو أحد الجرائم

التي يرتكبها الطلاب في مؤسسات التعلم، من خلال العمل البحثي الذي تم إجراؤه، تم اكتشاف أن التغيب عن المدرسة بدرجات متفاوتة في مؤسسة التعلم وهو أكبر نسبياً في المدارس الابتدائية أو الثانوية العامة مقارنة بمؤسسة التعلم العليا.

وقد أظهرت الدراسات المتباينة أن معدل التغيب عن المدرسة لدى الطلاب والمعلمين في مجتمعنا مثير للقلق، وهذا الاحتمال يعطي مؤشراً قوياً على فعالية العوامل ذات الدوافع الخارجية؛ لجعل الأفراد يتوافقون مع معايير المجتمع. في هذا البحث، أود أن ألقى نظرة على شخصية الأطفال والآباء ومرحلة نمو الطفل والأسباب المحتملة وتأثيرات وحلول التغيب عن المدرسة، والتي لا ترجع إلى عامل واحد، بل إلى مجموعة من العوامل، هذه العوامل العرضية ليست بأي حال من الأحوال العوامل الوحيدة التي تم تحديدها لارتفاع معدل التغيب عن المدرسة بين الطلاب. (Azizi, Y. 2010: pp 67).

وقد أفادت منظمة اليونيسيف أن 10.5 مليون طفل ما زالوا غير مسجلين في المدارس العامة المجانية في جميع أنحاء نيجيريا. ومن المؤسف أن هذا يعني أن حوالي 20٪ من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة موجودون في نيجيريا. من الأطفال في سن المدرسي الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 11 عاماً فقط 61٪ يذهبون إلى المدارس. ومع ذلك، فإن 35.6٪ من الأطفال الصغار سنًا الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث إلى خمس سنوات مسجلون في دورات التعليم المبكر. وبالتالي، فإن 39٪ من الأطفال في سن المدرسي لا يحصلون على التعليم الذي يحتاجون إليه في سنواتهم الأولى. وفي الحين أن

64.4% من الأطفال الذين يجب أن يكونوا في دورات التعليم المبكر لا يتم تسجيلهم عندما يكون التعليم بالغ الأهمية حتى في الأعمار الصغر. وفي بعض الأحيان، تستمر بعض الثقافات النيجيرية في تثبيط عزيمة الفتيات عن الالتحاق بالمدرسة. يُنظر إليهن على أنهن ربات البيوت، وبالتالي فإن الحاجة إلى التعليم ليست مهمة جدًا في نظر الآباء الفتيات الذين يفضلون بقائهن في المنزل لرعاية الأعمال المنزلية. كما يتم تزويجهن في وقت مبكر من سنوات ما قبل المراهقة ويرون فقط كزوجة وليس شخصًا يمكن تعليمه. (Musa, T. M, 2007: pp 80).

وقد لا يذهب بعض الذكور إلى المدرسة لأنهم مضطرون للمساعدة في جلب الدخل للأسرة حتى في سن مبكرة. وعلى الرغم من أن قانون حماية الطفل لعام 2004م تم إقراره كقانون لحماية الأطفال النيجيريين من الإساءة، بما في ذلك عمالة الأطفال، لا يزال هناك 15 مليون شاب يعانون من عمالة الأطفال الشاقة. والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في جميع أنحاء نيجيريا دون الوصول إلى وسائل النقل إلى المدارس المحلية محرومون لأنهم سيضطرون إلى السير لمسافات طويلة للحصول على تعليمهم. وللأسف، يهاجم المتمردون المدارس أيضًا لاختطاف الأطفال والنساء النيجيريين للحصول على فدية. في غضون أربع سنوات فقط بين عامي 2012م و2016م، فقد 600 مدرس حياتهم في مدارس نيجيرية مختلفة تعرضت للهجوم. إذا تمكن الأطفال من الفرار من هجوم على مدرسة، فقد يخافون من إعادة التسجيل في مدرسة جديدة خوفًا من حدوث هجوم آخر للمتمردين. (Adekunle, E. S, 2005: pp 101).

أهداف الدراسة

أجري هذا البحث لإيجاد حلول ممكنة للتغيب المدرسي كمسألة اجتماعية بين التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي في نيجيريا. ستكون هذه الدراسة مفيدة لصانعي السياسات والإداريين والمعلمين وأولياء الأمور والتلاميذ وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع التربوي في نيجيريا. كما يساهم هذا البحث بشكل مباشر في الرفاهة الوطنية والإنتاجية والحد من الوضع غير السار الذي يعيشه جيل الشباب. وقد ركزت هذه الدراسة على التغيب المدرسي بين المعلمين في المدارس الأساسية، كما تقتصر على المدارس الأهلية فقط في نيجيريا.

أهمية الدراسة

تكون نتيجة هذه الدراسة مفيدة لإداريي المدارس وأولياء الأمور وأصحاب المصلحة في قطاع التربوي، حيث تساعد في فحص العواقب المختلفة للتغيب المدرسي وتبسيط الضوء على طريقة الحد منه والتي تكون بمثابة أداة حيوية للإدارة المدرسية الفعالة. تساعد الدراسة أيضًا في تقديم التوجيه والإرشاد لدى الطلبة الذين ينخرطون في التغيب المدرسي من الحصول على أفضل ما في التعليم.

مفهوم التغيب المدرسي

وقد أشار (Shirima, R. 2004: pp 56) أن القاموس الدولي للتربية (2002م) عرف مصطلح التغيب المدرسي بأنه التغيب المتعمد عن المدرسة دون علم الوالدين. وعلى نفس المنوال، وكما شرما أشار أيضا أن القاموس

الشامل الغربي (2004م) عرف مصطلح التغيب المدرسي بأنه "هو" عندما يتغيب الطالب دون إذن، أي بمعنى شخص يتغيب عن العمل أو الواجب دون سبب وجيه، أو علم السلطة". ويعرف (Chukwuka, C. O. 2013: pp 78) التغيب المدرسي هو "فعل منحرف يحدث عندما يتغيب الطفل غالبًا عن المدرسة دون أسباب وجيهة".

إن هذه التعريفات المذكورة أعلاه تتفق على أن التغيب عن المدرسة يحدث عندما يتغيب الطالب عن المدرسة دون إذن مناسب سواء من الوالدين أو من السلطات ذات الصلة. كما تشير هذه إلى عنصر معين من التغيب عن المدرسة يجب التأكيد عليه من أجل فهم صحيح للمفهوم. يتضمن تعريف كاتر أن فعل التغيب متعمد وأن سبب الغياب غير صالح من وجهة نظر الآباء وسلطات المدرسة وليس من وجهة نظر المتغيب.

أنواع التغيب

هناك ثلاثة أنواع من التغيب وهي كما يلي؛

1- التغيب المعتاد.

2- التغيب العرضي.

3- التغيب غير العرضي.

أولاً- التغيب المعتاد: هذا النوع من التغيب هو الذي يحدث عندما يتغيب الطالب باستمرار عن المدرسة دون علم أو موافقة والديه أو السلطات المدرسية. المتغيبون المعتادون هم في الأساس أولئك المتعلمين الذين يتغيبون

عن الأنشطة الأكاديمية لعدة أيام كاملة. أصبح تغيبهم المتكرر سلوكًا أو عادة منتظمة. من المهم ملاحظة أن الطلاب المتغيبين بشكل معتاد لديهم فرص عالية للتخلف في أعمالهم المدرسية، وانخفاض أدائهم الأكاديمي وحتى فقدان تعلقهم أو مواقفهم الإيجابية تجاه المدرسة.

ثانيا- التغيب العرضي: يحدث هذا النوع من التغيب عندما لا يتغيب الطالب باستمرار عن المدرسة. في هذا النوع من التغيب، يكون مستوى تغيب الطالب عن المدرسة دون إذن من الوالدين أو السلطات المدرسية غير منتظم أو غير منتظم. على سبيل المثال، الطفل الذي رفضت والدته الذهاب إلى المدرسة وأبقته في المنزل للمساعدة في رعاية الأشقاء، وإخراج الطفل من المدرسة لقضاء عطلة عائلية خارج الموسم وما إلى ذلك، كلها أمثلة على التغيب العرضي.

ثالثا- التغيب غير العرضي: هذا النوع من التغيب يحدث عندما يكون غياب الطالب عن المدرسة مصادفة. هذا النوع من التغيب أو الغياب غير المبرر عن المدرسة ليس منتظمًا ومستمرًا ولكنه يحدث بالصدفة. على سبيل المثال، الطلاب الذين يظنون مختبئين في ظل صوت جرس المدرسة، حتى يتمكنوا من حضور الدروس التي تثير اهتمامهم. (Van Breda, M. J. 2014: pp 49).

التغيب المدرسي كمسألة تأديبية

في كل مجتمع بشري، توجد معايير وقيم تعتبر طرقًا مقبولة اجتماعيًا وأخلاقيًا للقيام بالأشياء ضمن إطار مجتمعي. ولكن في حالة تناقض سلوك

الشخص مع الطرق المجتمعية المقبولة للقيام بالأشياء، فإن مثل هذا الشخص يُنظر إليه على أنه مخالف للقانون أو منحرف أو جانح. وفي بعض المجتمعات نيجيريا اليوم، التغيب المدرسي كفعل جانح شائع يمارسه كل من الكبار والشباب. تمامًا كما يتجول بعض الكبار الذين يعملون بأجر في الشارع ويتغيبون عن العمل دون سبب حقيقي - كذلك يتجول بعض الأطفال في الشارع وبالتالي يتغيبون عن المدرسة أو الفصول الدراسية بانتظام دون سبب ملموس أو إذن من السلطات المدرسية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن مشكلة التغيب المدرسي هي الأكثر شيوعًا بين الشباب ويُنظر إليها على أنها افتقار الطفل إلى الانضباط. والانضباط كالمصطلح له أهمية جدًا في ممارسات التعليمية. ولا يستطيع المتعلم الذي يفتقر إلى الانضباط الذاتي أن يتعلم بشكل فعال. والانضباط كما يراه (Azizi, Y. 2010: pp 70) أنه تعليم المتعلمين احترام سلطات المدرسة ومراعاة قوانين المدرسة واللوائح والحفاظ على معيار ثابت للسلوك.

ويرى (Reid, K. 2006: pp 25) أن الانضباط في إدارة الفصول الدراسية الحديثة هو توفير بيئة مناسبة للتلاميذ لتطوير ضبط النفس والنظام والسلوك الجيد والتعاون وعادة الحصول على أفضل ما لديهم أثناء وبعد الحياة المدرسية. علاوة على ذلك، اتفق كل من قاموس القراء الإنجليزي (2002م، ص 90)، وقاموس أكسفورد المتقدم للمتعلمين (2004م، ص 145) على أن الانضباط هو تدريب العقل والشخصية بشكل خاص لإنتاج ضبط النفس وعادة الطاعة وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن الطفل الذي يفتقر إلى الانضباط يعتبر غير منضبط. يعد عدم الانضباط أحد المشاكل الاجتماعية الخطيرة

التي تواجه المدارس النيجيرية بشكل عام ويمكن أن نقول أن الجانب الأكثر إثارة للقلق لدى المتعلمين في الوقت الحاضر هو التغيب عن المدرسة. (Van Breda, M. J. 2014: pp 51)

ويؤكد (Gosain, N. C. 2013: pp 71) على أن جانب عدم الانضباط هو الذي يجلب سمعة سيئة لسلطة المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ذهاب وإياب الأطفال بشكل غير رسمي في أوقات أخرى غير اليوم الدراسي العادي، يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم الانضباط ومقاطعة الروتين المدرسي العادي. ومن الأسباب التي تجعل غياب الطلبة عن المدرسة دون إذن من السلطات المختصة، كما يقترح بأربعة أسباب لحدوث التغيب كفعل من أفعال عدم الانضباط؛

1- نتيجة للمرض: قد يتم إبقاء الطفل المريض في المنزل عمداً، معظم الآباء الذين أبقوا أطفالهم في المنزل بحسن نية لن يروا أنه من الضروري إبلاغ سلطات المدرسة.

2- انسحاب الوالدين: في هذه الحالة يتم إبعاد الطفل عن المدرسة من قبل الوالدين لغرضهم الخاص، قد يكون للمساعدة في الأعمال المنزلية.

3- غياب الطفل بنفسه وإيرادته: في هذه الحالة، غاب الطفل بنفسه دون إذن من الوالدين أو المدرسة.

4- رهاب المدرسة: في هذه الحالة يكون الطفل خائفاً من الذهاب إلى المدرسة أو مغادرة منزله، ومع ذلك فإن والديه حريصان على حضوره المدرسة بانتظام.

وبشكل عام، لا يمكن ترك التغيب المدرسي كمسألة تأديبية دون رادع بسبب التأثير المحتمل الذي قد يحدثه على المتغيبين المميزين. تجلّى للباحثين التغيب المدرسي هو روضة للجرائم، إذا وجد طفل المدرسة أنه يمكنه تجنب الذهاب إلى المدرسة دون أي عواقب وخيمة، فسوف يعتقد عاجلاً أم آجلاً أنه يمكن أن ينجح في جرائم أخرى. إن كسله أثناء التغيب المدرسي من شأنه أن يمهّد الطريق لجرائم أخرى مثل سرقة الأموال والسلع. لحل مشكلة التغيب المدرسي كعمل من أعمال عدم الانضباط في المدرسة، يجب أن تلعب جميع المؤسسات ذات الصلة التي تشارك في تربية الطفل مثل الأسرة والمجتمع والمدارس أدواراً نشطة.

أسباب التغيب عن المدرسة

إن مشكلة التغيب المدرسي في الآونة الأخيرة في نيجيريا مثيرة للقلق، وإذا لم يتم التعامل مع هذه القضية بشكل صحيح، فسوف تؤثر بشكل كبير على جهود الحكومة في تحقيق أهداف التعليم الأساسي الذي أنفقت عليه الكثير من الموارد. وفيما يتعلق بأسباب التغيب عن المدرسة، يختلف الباحثون في آرائهم فيما يتعلق بالعوامل المسؤولة عن التغيب المدرسي، فقد أشارت الأدلة المستمدة من الأدبيات ذات الصلة إلى أن العوامل التالية مثل سوء التربية المنزلية، وظروف المدرسة، والعوامل النفسية والشخصية، والوضع

الاجتماعي والاقتصادي للطلاب والمتطلبات المجتمعية، وتأثير مجموعة الأقران، والتأثير الاجتماعي والحكومي. ومن هذه العوامل أو الأسباب الرئيسة للتغيب المدرسي.

أولاً- التنشئة المنزلية: عند تتبع أسباب التغيب المدرسي إلى التنشئة المنزلية، ذكر (Azizi, Y. 2010: pp 88) أن المتغيبين عن المدرسة يأتون من منزل غير مرضٍ وما شابه ذلك، وعلى نفس المنوال، كما أشار أيضاً بأن تدريب الطفل يبدأ من المنزل، وإذا تم ذلك بشكل صحيح، فلن تجد المدرسة صعوبة في مواصلة التعليم بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، أكد بعض الباحثين على أنه في معظم الحالات، يتم زرع بذور التغيب المدرسي في المنزل، ويؤكد (Musa, T. M, 2007: pp 86) أنه لكي يكون التعليم حقيقياً وفعالاً، يجب أن يكون هناك تعاون سليم بين المنزل والمدرسة، ويدعم هذا الرأي (Hopskin, L. J & Burns, N. F. 2011: pp 101) بقولهما: "ما يحتاجه المتعلمون أكثرهم الآباء الذين يمكنهم التحكم فيهم، ولأن كثير من الطلبة سُمح لهم بفعل ما يحلو لهم. والأطفال الذين يطالبون والديهم بالكثير، يطالبون المجتمع بالكثير. يجب على الكبار أن يمارسوا الرقابة على الأطفال وأن يقصدوا أيضاً السلوك المنظم والمطيع الذي تهدف هذه الرقابة إلى تأمينه".

ثانياً- المدرسة كعامل: وفي دراسة أجراها (Hopskin, L. J & Burns, N. F. 2011: pp 106) ذكرنا إلى كيف يمكن لمدرسة أن يساهم في مشكلة التغيب عن المدرسة. بالنسبة له، وجد أن بعض المعلمين معادون جداً للأطفال الذين يتم وضعهم تحت رعايتهم. وجد أن البعض ليس لديهم

اهتمام بالتدريس كمهنة، ووجد أن البعض لا يحضرون الفصول الدراسية بانتظام مما يتيح للأطفال فرصة لتخطي الفصول الدراسية وتطوير عادة التغيب عن المدرسة بينما وجد أن بعض المعلمين يعاقبون الطلاب على جميع المخالفات التي يرتكبونها وبالتالي يخيفون بعضهم من الذهاب إلى المدرسة بانتظام. وفي دراسة أخرى أجراها (Stoll, P. 1996: pp 57) تم التوصل إلى النتائج التالية حول المدرسة كأسباب للتغيب عن المدرسة؛

أ - المشكلة التعليمية هي سبب التغيب عن المدرسة بين أطفال المدارس الثانوية: قد تتراوح المشكلة التعليمية من عدم قدرة الطفل على القراءة والكتابة والتهجئة بشكل صحيح إلى عدم قدرته على استيعاب وفهم ما قرأه.

ب - عدم الاهتمام ببعض المواد الدراسية كسبب للتغيب: كراهية الطلاب لبعض المعلمين يمكن أن تكون سبباً للتغيب حيث أن الكراهية ستنشأ من خلال تفاعل الطلاب والمعلمين في الفصل الدراسي. كما أن الدرس الذي غير المثير للاهتمام يمكن أن يسبب التغيب.

ج - المسافة من المدرسة ووسائل النقل هي أيضاً أسباب للتغيب بين أطفال المدارس: ولا يزال (Hopskin, L. J & Burns, N. F. 2011: pp 108) يذكرون بأنه: في مواجهة موقف مدرسي محبط ومزعج، يجد بعض التلاميذ أن أسهل طريقة للخروج هي الابتعاد عن المدرسة ويصاب بعض الأطفال بردود أفعال هستيرية، على سبيل المثال يمرض بعض الأطفال في أيام الامتحانات.

وبنفس الطريقة، تبين للباحثين أن التغيب المدرسي قد يكون بسبب نوع المعلمين المعيّنين في المدارس أو موقف المعلمين تجاه الطلاب، والتدريس السيئ، والتنظيم السيئ، وضعف حضور المعلمين يساهم بشكل كبير في تغيب الطلاب. وأشارت إلى فكرة سيمبسون بأن التغيب هو الشخص الذي لا يشعر بالسعادة مع العمل المدرسي إما بسبب وجود خطأ ما في المدرسة أو في التلميذ نفسه ويخطط بدلاً من ذلك للقيام بشيء آخر.

وكما أشار (Rohrman, D. 1993: pp 32) في مساهمته الخاصة في أسباب التغيب عن المدرسة أن التحضير السيئ للدروس من قبل المعلمين، واستخدام الكلمات المسيئة مع التلاميذ، يمكن أن يساهم في ابتعاد التلاميذ عن المدرسة، ومع ذلك، فإن الحقائق التي تم جمعها من الأدبيات ذات الصلة التي تمت مراجعتها تشير إلى أن حالة المدرسة العامة لها يد في أسباب التغيب عن المدرسة.

ثالثاً- العامل النفسي والشخصي: ويربط (Gosain, N. C. 2013: pp

74) بين أسباب التغيب المدرسي والعوامل النفسية، تقول فعندما كتبت عن المراهق لا يتكيف مع البيئة المحيطة به، إن المراهق الذي لا يتكيف مع البيئة المحيطة به في المنزل أو المدرسة أو مع أقرانه عادة ما يرتكب مخالفات أكثر من المراهق الذي يتكيف مع البيئة المحيطة به بشكل أفضل. ويظهر هذا في حالات التغيب المدرسي، حيث يعاني المتغيّبون من اضطراب الشخصية بسبب سوء حالة المنزل، ويكتسبون عادات عمل سيئة في المدرسة، ونتيجة لذلك عندما كانوا في الفصل مع أطفال أصغر سنًا لا يشتركون معهم في الكثير، فإنهم يبتعدون عن المدرسة للهروب من بيئة الإحباط هذه.

وإن طريقتها في ربط السمات النفسية والشخصية تتفق تمامًا مع التوجيه الذي يتبعه تعريف القاموس للمصطلح. إن الإحباط وحتى الافتقار إلى الثقة بالنفس الذي ذكرته هورلوكس قد يؤدي إلى التغيب المدرسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكيف غير السليم وغير المناسب في كل من المنزل والمدرسة قد يؤدي إلى فعل التغيب المدرسي.

رابعاً- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطلاب: وقد ذكر (Rohrman, 1993: pp 37) أن العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين الوالدين والطفل قد تساهم في السلوك المنحرف. إن الإدارة غير المتسقة للمكافأة والعقاب من قبل الوالدين تعلم أطفالهم قيمة الاستجابة والفائدة المناسبة لطبقته الاجتماعية. يتراوح التدريب الصفي للطفل من التحكم في سلوكه إلى الأهداف التعليمية والمهنية. وأشار (Adekunle, E. S, 2005: pp 105) في قائمته لأسباب التغيب عن المدرسة، إلى أن الافتقار إلى المواد المدرسية الأساسية للعمل بها، يجعل التلاميذ يهربون من المدرسة. كما يقول أيضاً: "إذا لم يكن لدى الطفل دفتر تمارين وقلم وكتب قراءة، فلن يرغب في أن يعاقبه المعلمون وبالتالي يهرب من المدرسة. يمكن القول أن الوضع الاقتصادي للوالد قد يساهم في التغيب عن المدرسة. إذا كان الآباء غير قادرين على توفير الاحتياجات المدرسية الأساسية للطلاب، فقد يضطر إلى الخروج من المدرسة للبحث عن مثل هذه الاحتياجات. علاوة على ذلك، من خلال بعض المراجع ذات الصلة، تم اكتشاف أن حتى الطلاب الذين يمتلكون فائضاً من المال ما زالوا يتغيبون عن المدرسة".

خامسا- تأثير مجموعة الأقران: مجموعة الأقران والزملاء لهما آثار على سلوك الطلاب، وبينما يحرم الطفل نفسه من الاعتماد على الآباء والكبار وغيرهم في المجتمع ، فإنه يعود إلى مجموعة الأقران، للاتجاه والسيطرة. فإن كثيرا من الطلبة كانوا يتبعون إملاءات الأقران من أجل البقاء في مجموعة. نظراً لهذا الشعور القوي والعارمة، فقد تم اعتبار مجموعة الأقران عموماً وسيلة يتعلم من خلالها الطلاب فعلاً متغيراً.

وقال (Maduabuchi, D. I. 2013: pp 12) إن الصبي المتغيب عن المدرسة يمكن أن يفسد عشرات من أصدقائه في المدرسة بسهولة، عندما يكون مثل هذا الطفل في المدرسة لمدة فترتين أو ثلاثة فترات. وخاصة اذا التقى بطفل أو فتاة طيبة للغاية في سن تتراوح بين عشرة وأربعة عشر عاماً.

ويؤكد (Hopskin, L. J & Burns, N. F. 2011: pp 110) أن حاجة الطالب لكي يكون مثل أقرانه قد تجلب الطالب إلى تعارض مع أسرته. هذا الشاب الحساس حريص على إرضاء حبيبته والحفاظ على المكانة في نظر جيله، فغالباً ما يؤدي إلى التخلي عن كل ما يفترض أنه يفعله مثل حضور الفصول الدراسية والبدء في العمل من مكان إلى آخر أو البحث عن المكان الذي سيحصل فيه على المال ليكون مثل مجموعة نظيرته. عندما يحدث هذا، لن يفهم الطالب أبداً ما يجري في الفصول الدراسية لأنه غائب دائماً عن المدرسة.

سادسا- تأثير التغيب عن المدرسة على المتعلمين: بعد تحديد وشرح بعض أسباب التغيب عن المدرسة بين الطلبة في المدارس الأساسية، فإن

التركيز التالي لهذه الدراسة هو آثار التغيب عن المدرسة على التلاميذ. وفقاً ل (Stoll, P. 1996: pp 59) في دراسته حول تأثير الانحراف على التحصيل الدراسي. في هذه الدراسة، تم استخدام 168 طالباً، وذكر في نتائجه أنه من بين هؤلاء الطلاب البالغ عددهم 168 طالباً، تم تحديد 50 طالباً كمتغيين عن المدرسة و 118 طالباً غير متغيين عن المدرسة. كان 35 من المتغيين عن المدرسة ضعيفين في التحصيل الأكاديمي بينما كان 15 طالباً جيداً أكاديمياً، و 32 من المتغيين عن المدرسة من الذكور بينما كانت 18 طالبة، وكان 16 من المتغيين عن المدرسة من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة، وكان 31 منهم متغيين عن المدرسة بسبب البيئة غير الودية في المدرسة بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها، وقد أفاد (Stoll, P. 1996: pp 61) بالنتائج التالية:

أن المتغيين عن المدرسة معروفون بأدائهم الأكاديمي الضعيف. يرتكب كل من الذكور والإناث أفعالاً تؤدي إلى التغيب المدرسي في الوقت الحاضر، والأطفال من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة هم أكثر عرضة للتغيب المدرسي لأنهم يفتقرون إلى المال والمواد اللازمة للمدرسة، والأطفال من الأسر المفككة يرتكبون أفعالاً تؤدي إلى التغيب المدرسي مقارنة بنظرائهم من الأسر المستقرة. وقد تتضمن بعض التأثيرات السلبية للتغيب المدرسي أحد الآثار الرئيسية التالية: ولهذا السبب يصبح الطلاب تهديداً للمجتمع حيث يهدد القانون والنظام وتوازن الدولة. ويصبحون مشاغبين وعنفين في رد فعلهم على السلطة ورفاقهم في السن الذين حققوا بعض الإنجازات.

وفي ذلك يؤكد الباحثين في وجهة نظرهم حول تأثير التغيب المدرسي أن التغيب المدرسي بين الطلاب أثر بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحويل المجتمع. بالنسبة له، التغيب المدرسي هو عنصر مدمر وغير مستحق للتقدم أو التدريب أو أسلوب الحياة، فهو عائق أمام التنمية الوطنية. إن التغيب المدرسي يسمح للمتعلمين بتحريف هدف التعليم والاختبار والأخلاق العامة، ولا يشجع على التطور بل يؤخر تقدم المدرسة والمجتمع بأكمله. وكما تبين لهم أن التغيب المدرسي هو بوابة للجرائم العنيفة والخطيرة. بالنسبة له، تؤدي أفعال المتعلمين المتغيبين إلى السرقة والقتال وإدمان المخدرات وتدمير الممتلكات والفضائح الجنسية والسطو المسلح. وبالتالي عندما يتغيب الطالب دائماً عن الدراسة أو البيئة المدرسية، فإن ما يتبادر إلى ذهنه هي أمور سيئة. يخطط لكيفية التدمير وكيفية الثراء السريع والتحول إلى مليونير. وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت نسبة الجرائم التي يرتكبها الطلاب في المدارس. ووفقاً لبعض الدراسات ذات الصلة، تم اكتشاف أن معظم الجرائم ترتكب أثناء فترات الدراسة في المدرسة وليس العطلات، وذلك لأن الطلاب الذين ينخرطون في سلوك التغيب كانوا أكثر انشغالاً بآبائهم وأولياء أمورهم أثناء العطلات.

واكتشف الباحثون أيضاً أن المتغيبين بسبب الغياب عن المدرسة عادةً ما يكررون الفصول الدراسية وحتى عندما يعيدون، فإنهم لا يشعرون بتحسن لأنهم يشعرون أنهم أكبر من أن يكونوا في مثل هذه الفصول. على الرغم من أن بعض منهم يتمكنون من النضال في المدرسة وأغلبهم يتركون المدرسة إذا لم يتم اتخاذ شكل من أشكال التدخل. إن مستوى إنجازاتهم

ضعيف بشكل عام لأن تركيزهم لا ينصب على الجانب الأكاديمي. بل إنهم ينظرون إلى المدرسة باعتبارها شكلاً من أشكال العقاب، وأنهم يفعلون ذلك من أجل مصلحتهم الشخصية، ولكن لإرضاء آبائهم وأولياء أمورهم. بشكل عام، تتجلى الآثار السلبية للتغيب المدرسي بشكل واضح عندما ينقطعون عن الدراسة، وبالتالي يشكلون مصدر إزعاج حيث يلجأ الذكور إلى السرقة المسلحة وتلجأ الإناث إلى الدعارة، وبالتالي يصبح هذا مشكلة للمجتمع.

بعض الاقتراحات لتخفيف مشكلة التغيب المدرسي

1- بعد أن عرفنا ما يعنيه التغيب عن المدرسة، ومن هم المتغيبون عن المدرسة، وأسباب التغيب وتأثيره، فإن النقطة التالية التي تهمنا هي نوع العلاج الذي يمكن تقديمه للمتغيبين عن المدرسة لجعلهم يغيرون موقفهم السلبي في المدرسة. وقد حدد بعض الباحثين بعض الطرق للحد من التغيب عن المدرسة أو فيما يتعلق بمعاملة المتغيبين عن المدرسة في المدارس النيجيرية، حيث تبين أن أكثر أنواع العلاج شيوعاً في النظام المدرسي هو "العقاب البدني"، والذي يتضمن في معظم الحالات قص الأعشاب، وتنظيف الفناء المدرسة، واقتلاع التين، وكנס حرم المدرسة، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فقد تمت الإشارة إلى هذا النهج على أنه تقليدي وغير عملي. لتخفيف مشكلة التغيب المدرسي إن لم يكن القضاء عليها في مدارسنا، يجب أن تكون كل للجميع في المجتمع وكما يجب أن يكون هناك تغيير كامل في حياتنا وإحساسنا بالقيم.

2- يجب أن يكون المعلمون قدوة حسنة. فقد تبين أن بعض المعلمين يتأخرون عن الحضور بشكل معتاد، ويغيبون عن المدرسة. وهؤلاء المعلمون نماذج سيئة للطلبة الذين يرعونهم. ومن ناحية أخرى، يجب على أفراد المجتمع الكبار أن يسعوا إلى القيادة بالقدوة. ويجب مساعدة المتغيبين عن المدرسة بكل الطرق الممكنة لتطوير عادة ضبط النفس القائمة على العقل وليس القوة. ويمكن أيضًا استخدام الاستشارة في مساعدة المتغيبين عن المدرسة على الإقلاع عن التغيب. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على مستشاري المدرسة التأكد من أن الطلاب الذين تم تحديدهم كمتغيبين عن المدرسة هم من المتغيبين. ويجب على الآباء أيضًا محاولة توفير بعض المتطلبات الأساسية التي يحتاجها أطفالهم في المدرسة ضمن مواردهم المدججة. وفي الحقيقة أن التغيب المدرسي مشكلة لا تؤثر على الطلاب فحسب، بل تؤثر أيضًا على أسرة الطالب والمدرسة والمجتمع بأكمله، وقد اقترح (Chukwuka, C. O. 2013: pp 86) بعض العناصر الأساسية لاستراتيجية تعليمية لمكافحة التغيب المدرسي وهي تشمل:

1- إشراك الوالدين في جميع أنشطة منع التغيب المدرسي: وفقًا لهذا العنصر، يلعب الآباء دورًا أساسيًا في تعليم أطفالهم. لا أحد لديه تأثير أكبر في جعل الشباب يذهبون إلى المدرسة كل يوم والاعتراف بالتعليم الجيد يمكن أن يحدد سماته أكثر من الآباء. لكي تعمل الأسر والمدرسة معًا لحل مشكلة مثل التغيب المدرسي، يجب أن تكون هناك ثقة متبادلة وتواصل. يمكن للمدرسة أيضًا المساعدة من خلال أن تكون صديقة للأسرة، وتشجيع المعلمين والآباء على إجراء اتصال منتظم قبل ظهور المشكلة. يجب على

المدارس المساعدة في تدريب المعلمين على العمل مع الآباء، وتوظيف أو تعيين ضابط اتصال بين الآباء وترتيب اجتماع للآباء من خلاله يكون الآباء صوت في قرار المدرسة، وبذلك يتم تقليل مشكلة التغيب المدرسي.

2- إنشاء برامج وقائية مستمرة للتغيب المدرسي في المدرسة؛ فقد أظهرت نتائج الأبحاث أن التغيب المدرسي هو أحد أعراض مشكلة أكبر بكثير. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة القبيحة، يجب على المدرسة معالجة الاحتياجات الأساسية لكل طفل لضمان عدم تكرار التغيب المدرسي. كما يجب توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية للطلاب مثل بيئة التدريس والتعلم المواتية والمواد التعليمية الكافية والمرافق الأكاديمية الأخرى مثل المكتبة والمختبر والورشة الفنية وما إلى ذلك للمتعلمين لجذب حضورهم المنتظم للمدرسة.

3- التأكد من أن الطلاب يواجهون عقوبات صارمة للتغيب المدرسي لتخفيف مشكلة التغيب المدرسي بشكل فعال، يجب على المدرسة إبلاغ الطلاب والأسر بأن التغيب المدرسي لن يتم التسامح معه من أي طالب وأن أي طالب يتم العثور عليه في هذا القانون يجب أن يواجه عقوبة شديدة وحازمة من السلطات المدرسية ذات الصلة.

4- خلق حوافز ذات مغزى لمسؤوليات الآباء: هذا أيضًا عنصر مقترح آخر حول كيفية الحد من التغيب المدرسي بين الطلاب. باتباع هذه المبادئ، يجب على المدرسة إنشاء برامج تحفيزية لكل من الآباء والأطفال. حوافز إيجابية مثل المشاركة في الأنشطة الممولة من القطاع العام وجوائز نقدية تُمنح لأي

والد يلعب دورًا إيجابيًا في الحد من التغيب بين الطلاب. من ناحية أخرى، يجب فرض عقوبات سلبية مثل الغرامة والسجن على الآباء الذين لا يدركون جيدًا عدم انتظام حضور أبنائهم إلى المدارس، كل هذا من شأنه أن يساعد في تعزيز مسؤولية الوالدين تجاه الحد من التغيب.

5- إشراك وكالة إنفاذ القانون في تخفيف التغيب المدرسي: من أجل فرض سياسات الحضور المنتظم إلى المدرسة، يجب على مسؤولي المدرسة إقامة ارتباط وثيق مع وكلاء إنفاذ القانون مثل الشرطة وضباط الأمن ومسؤولي محكمة الأحداث والعائلة وما إلى ذلك للمساعدة في مقاضاة أي طالب يتم ضبطه متغيبًا.

خاتمة

أظهرت نتائج الدراسة أن الأداء الأكاديمي الضعيف يمثل مشكلة متنامية. وقد اتفق العديد من أصحاب المصلحة على أن التغيب المدرسي يشكل أساسًا كامنًا للأداء الأكاديمي الضعيف بين المتعلمين في المدارس العامة في نيجيريا، ويتزايد عدد المتغيبين يوميًا بعد يوم، وبالتالي يجب أن يكون هناك جرس إنذار للحكومة والمجتمع لإعادة تعريف فعالية المناهج التعليمية الحالية والسياسات التعليمية. وفي الوقت نفسه، فإن الأداء الضعيف بين المتعلمين في المدارس الأساسية في نيجيريا لا يرجع فقط إلى خصائص الحضور وحدها، بل هناك عوامل أخرى تؤدي أيضًا إلى ضعف الأداء مثل الفقر والحمل المبكر وتعاطي المخدرات والمجموعة المتشابهة والافتقار إلى الجدية في

الفصول الدراسية والمواد التعليمية غير الكافية ونقص المعلمين المؤهلين والعديد من الأشياء الأخرى. لذلك يوصي الباحث بما يلي:

1- يجب على أصحاب المصلحة في القطاع التربوي أن يعملوا جنبًا بجنب مع الحكومة وجمعية الآباء والمعلمين في المنطقة التأكد من أن كل فرد في سن المدرسة يذهب إلى المدرسة وفقًا للسياسات التعليمية المنصوص عليها، ويجب التعامل مع الآباء والأوصياء الذين لا يحضر أطفالهم الفصول الدراسية بانتظام وفقًا لحكم القانون.

2- يجب على الآباء توعية أبنائهم بمخاطر الحمل والزواج المبكر، كما يجب إعطاء الأطفال التربية الجنسية، ويجب تعزيز القوانين المدرسية المتعلقة بالحمل.

3- يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل بديلة لضمان التحاق الأطفال الذين فقدوا والديهم بالمدرسة والتعامل معهم وفقًا لذلك.

REFERENCES

- Adekunle, E. S (2005) Truancy among public secondary school students in lagos state- nigeria: implication for counseling.
- Azizi, Yahaya. (2010) The effect of various mode of absenteeism in school on the academic performance of students in secondary schools, journal of education, faculty of education, vol.12, 4, BUK-Nigeria.
- Chukwuka, C. O. (2013) Truancy among secondary school students in Ebonyi south Educational zone, journal of strategic studies, vol 2, 1, university of Ibadan-Nigeria.
- Gosain, N. C. (2013) A study of factor leading to truancy among adolescent in district Faribadad-Pakistan.
- Hopskin, L. J and Burns, NF. (2011) Absenteeism, Truancy and school Refusal, an educational report series, university press (special bulletin).
- Maduabuchi, D. I. (2013) Truancy Among Secondary School Students; An impediment of functional education values, knowledge, skills and national development. Journal of education and research, vol 5, 3.
- Musa, T. M. (2007) Absenteeism and Truancy on Academic Performance of Secondary School Students in Osun State, Nigeria. a report to a state universal basic education.
- Reid, K. (2006) The causes, views and traits of school Absenteeism and Truancy; An analytical Review.
- Rohrman, D. (1993) Combating Truancy in our School Community Effort. NASSP Bulletin.
- Shirima, Restuta (2004) Research report on the causes and effect of truancy among secondary school pupil in Tanzania.
- Stoll, P. (1996) Truancy in English Secondary schools. Education today, multidisciplinary journal of research and studies, vol 44, (1), university of Trinidad.
- Van Breda, M.J. (2014) Truants Perception of family as Causes of School Truancy and Non-Attendance. Special edition.

سميات الاحتجاج بالمغرب: دراسة تأويلية

Semiotics of Protest in Morocco: An Interpretive Study

عبد الهادي اباغانم

باحث بسلك الدكتوراه، تخصص آداب وفنون، جامعة مولاي إسماعيل
الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب

الملخص:

نحاول في هذا المقال الإشارة إلى خلفية معرفية هامة مساهمة في تحليل الخطابات وتفكيكها، والتي تتمثل في علم السميات كونها تمثل ثقافة للعلامات والرموز المرتبطة بواقعنا الاجتماعي، وما يحمله من مؤثرات ومؤشرات لأنساق ثقافية متضادة ومتضاربة بتضارب أنظمة المجتمع، كونها آلية من آليات النقد الاجتماعي المحللة والمفككة للأحداث المرتبطة بهذا المجتمع، إضافة إلى كونها وسيلة من وسائل التفكيك والتنوير لقضايا الواقع، في محاولة منا بناء مقارنة سمائية لبعض من المشكلات الاجتماعية بالمغرب والمتعلقة بالاحتجاج من منظور تأويلي اجتماعي، وهي مقارنة حاولنا الإشارة فيها إلى مجالات حيوية وركائز أساسية من مرتكزات المجتمع وهي: (التعليم، الصحة، الدين، الأسرة، حرية التعبير) من خلال تحليل سمائي تأويلي قد نتفق معه أو نختلف، في طرح لإشكالية من إشكاليات المجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: السمياتيات، الاحتجاج، المغرب، المجتمع، التعليم، حرية التعبير.

Abstract:

In this article, we attempt to highlight an important cognitive background contributing to the analysis and deconstruction of discourses, which lies in semiotics. Semiotics represents a culture of signs and symbols related to our social reality, carrying influences and indicators of conflicting cultural systems due to the contradictions within societal structures. It serves as a mechanism for social critique, analyzing and deconstructing events related to this society. Additionally, it functions as a tool for deconstructing and enlightening issues of reality. Our attempt here is to build a semiotic approach to some of the social issues in Morocco related to protests from an interpretive social perspective. This approach attempts to address vital areas and fundamental pillars of society, including education, health, religion, family, and freedom of expression, through a semiotic interpretive analysis with which we may agree or disagree, presenting a problem within the Moroccan society.

Keywords: Semiotics, Protest, Morocco, Society, Education, Freedom of Expression

المقدمة

عرف المغرب في السنوات الأخيرة موجة احتجاج نوعية على المستويين السياسي والاجتماعي، نظرا لمستوى ارتفاع عدد الأحداث خاصة على المستوى الاجتماعي، والتي توالى جريانها ومازالت سائرة نحو تأجيج الوضع بين السلطة

الممثلة لمؤسسات القرار، وبين فئات المجتمع بمختلف شرائحه وميادينه (تعليم، صحة، حرية تعبير، ...) وكما هو معلوم أن الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، مليئة دائما بالصراعات والتضاربات، والمشاكل الاجتماعية وذلك باعتبار هذه الأخيرة حسب بيتر ولسلي Peter Wolsly أنها "جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام، يتطلب إجراء جماعيا لمواجهة"¹

ولعل هذه الإجراءات تنبع من تشكّل وعي بضرورة حضور ما يعرف بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية وهي "ظاهرة مجتمعية حاضنة لكل فعل وسلوك تمردي وانتفاضي أو ثوري"² وفي هذا السياق نجد دلالات هذه الأحداث الاجتماعية تحمل أنساقا فكرية مضادة للسلطة السياسية، كونها حركات اجتماعية مناهضة للظلم الاجتماعي: كحركة 20 فبراير التي تعتبر حركة "احتجاجية وسياسية واجتماعية تتفاعل مع مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، والتنديد بثنائية الفساد والاستبداد على مستوى الشارع العام ولها قاعدة جماهيرية شعبية ضاربة من ناحية الوعي السياسي، خاصة لدى فئة الشباب المعبر عن مدى استعدادهم لممارسة دور مؤثر في صناعة المستقبل وصوغ خطوته ومساراته"³ وتتجه هذه الحركات نحو التصدي لكل تطاولات السلط السياسية على حقوق المجتمع المدني لأجل مصالحها الخاصة.

إنّ كل معركة اجتماعية "هي قبل كل شيء معركة حول معاني مفردات معينة وقيم معينة وأبطال معينين. وإنّ السميائيين دائما ما يلقون نظرة مزدوجة حول وقائع الحياة الاجتماعية، فهم يدرسون الكلمات وباقي أشكال التعبير الإنساني لفهم دلالتها، وبعد ذلك يتساءلون عن بنية المعنى لفهم أفضل لكل

تجلياته"⁴. وسنحاول في هذا المقال الإشارة إلى أبرز الأحداث التي شهدتها المغرب، من خلال الحديث عن أبرز المجالات الحيوية البانية لمجتمع عقلائي يسوده الحوار الاجتماعي المسؤول والإيجابي، من خلال تقديم تصور لوجهة نظر تحيل إلى دراسة وتحليل سميائي وفق مقاربة تأويلية وتنويرية مفككة، مدافعة عن طبقات وفئات مجتمع طامحة إلى عيش كريم في مغرب تسوده علامات التعاون والسلم والتماسك الاجتماعي والإنساني.

1) السمياتيات علم معرفي لنقد الواقع الاجتماعي

تعتبر السمياتيات من أهم الدراسات الوصفية والموضوعية والعلمية المهمة بمقاربة مختلف أشكال الخطاب بمختلف أنواعه وتشعباته، وذلك قصد المعرفة والاطلاع على طرائق أنساق المعنى وتوليده والتوصل إلى البنى العميقة، كونها تمثل الدرجة الأعمق في الوعي المعرفي، وكذا في قدرة الإنسان على اكتساب المعلوم من المجهول، وفي التصنيف الواعي الذي ينظم المعرفة بمختلف أشكالها وأنواعها، بل تتجاوز ذلك إلى فهم الواقع وسبر أغواره، باعتبارها علما يحتضن الواقع عبر أيقونة تمتص عيوب المجتمع.

إنها البحث في ما قبل (الإنتاج) وفي الأثر (الانعكاس)، ونحن بصدد هذا الحديث نستحضر الرؤية المنهجية حول العلامة التي نظر إليها السميائي المغربي سعيد بنكراد على أن التجربة الإنسانية تشتغل بمختلف أبعادها كمهد للعلامات: لحياتها ولنموها ولموتها أيضا، كما أنها تشتغل أيضا كمصدر لسلطة المعنى المشترك "فلا شيء يفلت من سلطان العلامة ولا شيء يمكن أن يشتغل

خارج نسق يحدد له سمكه وطرق إنتاجه لمعانيه، ولا وجود لشيء يخلق حرا طليقا لا تحكمه حدود ولا يحد من نزواته كنسق"⁵.

ومادام الإنسان كائنا منتجا ومستهلكا فهو يتحرك بالعلامة السميائية ويخضع لسلطتها ولقهرها، وإنه لطرح عميق وإشكالية ثقافية كبرى تضعنا أمام زخم من التساؤلات الهامة، لعل أبرزها مدى بقاء السميائيات نظاما معرفيا يدرس في المؤسسات وهو أحد الأنساق المعرفية الواقعية الاجتماعية التنويرية..؟

(2) علامات الاحتجاج بالمغرب

إنّ المتأمل في أحداث ومجريات المجتمع المغربي، يتضح له جليا مدى علامات غليانه واضطراباته من خلال ما شاهده وما يشهده من احتجاجات من قبل مختلف شرائحه ومكوناته، كرد فعل ضد الوضع الاجتماعي والسياسي المتردي الذي أصبح عليه سطح المجتمع المغربي، ويتجلى ذلك في مجموعة من الاحتجاجات التي شكلت حالات من الاحتقان، حيث نجد على رأسها الأزمة الضاربة والهجمة القصدية التي توجهت نحو المجال التربوي التعليمي، محاولة الإطاحة بصورة أطر التدريس وفرض قوانين لها علامات بعيدة المدى، وذلك من خلال جعله في وضعية هشة من المجتمع، وهو الشيء الذي أجج ودفع إلى تشكل أزمة متجذرة أدت إلى إحداث طفرة حادة من الاحتجاجات ساهمت بشكل كبير في توتر الأوضاع وتدهورها سواء على المستوى المادي أو على المستوى المعنوي النفسي، وذلك نتج عن تراكمات العنف والقمع الممنهج ضد

الجماهير التربوية المسلوقة حقوقها، والمطالبة بها (حقوقها) التي تخول لها شروط عمل موضوعية بعيدة عن ظروف عمل العبودية والاستغلال.

وقد مثلت تلك الوضعية العديد من الإشارات السميائية المعبرة عن تضارب الأنساق وشكلا من أشكال الاحتجاج الرافضة لما يسمى بالتوظيف (بالعقدة *contrat*)، وعدم الرضى بقوانينها وكذا العزوف عنها، باعتبارها فرضت بشكل جذري إجباري. حيث إنه أمر جعل هذه الفئة تثور ضد هذه السياسة القهرية، متدفقة برمزيتها الأخلاقية في رفض شامل لكل أشكال الظلم والإذلال والعبودية والرضوخ والقهر التي تقع على المواطنين من أبناء الشعب المغربي، وذلك لأن كل احتجاج أو ثورة غالبا ما تكون ثورة المظلوم ضد الظالم، والمغلوب ضد الغالب، والمقهور ضد القاهر، طلبا للعدالة الاجتماعية، وصونا للحقوق الإنسانية، ورفضاً لكل أشكال التعنت والتغلب والقهر. وهو ما نجده حاضرا في تصريح "كارل ماركس" حول طبيعة التاريخ الإنساني على أنه تاريخ قائم على الصراع بين الطبقات الغالبة والمغلوبة، أو تاريخ بين الظالمين والمظلومين، وكذا تصريح "ماركوز" أن الاحتجاج بمعانيه المختلفة ودلالاته المتنوعة، كانت وما زالت سبيل الشعوب المظلومة والتواقة إلى الحرية والكرامة ونبذا لكل أشكال الظلم ورفضاً لكل تجليات العبودية...

وإنه لا يكاد يخلو أي مجتمع من المجتمعات من صراع اجتماعي بين مركز وهامش، كونه يعتبر (الصراع) بمثابة صفة ملازمة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... حيث "يشير إلى العملية الاجتماعية التي تنشأ بين طرفين يوجد بينهما تعارض في المصالح والأهداف، ويسعى كل منهما لتحقيق مصالحه وأهدافه مستخدما كافة الوسائل والأساليب سواء أكانت

مشروعة أو غير مشروعة أو يعترف بها أحد الأطراف أو عدمه"⁶ إن هذا الطرح وهذه الإشكالية الكبرى تضعنا أمام تأويلات سميائية عديدة تنطوي على مضمرات وأنساق ثقافية ظاهرة وأخرى ضاربة في العمق.

ارتأينا من خلال هذه الإشكالية مقارنة دلالات هذه الوضعية "الاحتجاج وحرية التعبير بالمغرب" انطلاقا من رؤية تأويلية تدخل ضمن تصور وتحليل سميائي، وفق مبدأ من مبادئ الكون السميائي التي وضعها السميائي الروسي "يوري لوتمان"، المتمثلة في ثنائية المركز والهامش باعتبارها جدلية تحدث صراعا وتطاحنا مستمرا، حيث إن مفهوم "المركز" هو تصور يقوم على التمايز والتعالي وتقديس الذات وسيادتها باعتبارها مركزا للإشعاع لأنه ينفي إمكانية التواصل والحوار المتكافئ، على أساس امتلاكه (للقوة) لا يحاور بل يسيطر ويفرض ويهدد أيضا، ومما لا شك فيه فإن آليات السلطوية كرسست نمط التبعية الدائمة لها فزادته سيادة وسيطرة وزادت الأطراف الهامشية "الهامش" تبعية وتهميشا. إنها ثنائية ضدية معكوسة تشتغل ضمن مجموعة من التناقضات ممثلة (الثنائية الضدية المتصارعة)، كونها من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في علم السميائيات، وكونها أيضا المبدأ الأساس المتحكم في تنظيم كل كون ثقافي، فالثنائيات واللاتماثل يشكلان حسب "يوري لوتمان" القوانين الجوهرية الضامنة لانسجام كل نسق سميائي.

إنّ تأويل أو وصف أي ظاهرة كالزمن والثقافة واللغة، تكون فيه التقابلات الثنائية المتعارضة أداة مهمة لاختزال الممتد باستمرار وجعله صريحا مباشرا، وأن التضاد أداة مهمة للمعرفة والإدراك لأن أبسط سبيل لتعريف

ظاهرة ما ليست فقط بالبحث عن مرادف لها، بل بالبحث عن نقيضها أيضاً، مشكلاً نقطة تحول بين مختلف الأنساق والبنى السيمائية الاجتماعية.

فحسب السيميائي المغربي عبد الله بريمي "فإن الكون السيميائي يتألف من "مركز" نطلق عليه نواة ومن هامش أو محيط، ومعالم كل كون سيميائي هي دائماً معالم غير دقيقة وغامضة تتغير باستمرار، يستحيل معها حقيقة ضبط الحدود، وهل الحد ينتمي لداخل أم لخارج الكون السيميائي خلافاً للنواة التي يسهل علينا كثيراً تحديد موقعها وتعريفها؟"⁷ لذا فإن الانقسام بين المركز والهامش هو في الواقع مظهر من مظاهر الفضاء السيميائي الثقافي الذي تتخلله الحدود وتخرقه.

3) صراع المركز والهامش أية علاقة؟

يتشكل الصراع غالباً بين ثنائيتين تتمثلان في المركز والهامش، يجمعهما صراع طبيعي في ذاته حيث يمكن تحديد (المركز) في تلك السلطة المخزنية أو ما يسمى بـ"المخزن" والذي أصبح من بين المصطلحات الحاملة لدلالات سلبية ثقيلة، تعبر عن غياب الديمقراطية، والحرية المطلقة وسيادة الدولة الديكتاتورية، أو حتى معنى الفساد، فأصبح هذا المصطلح يستخدم وبكثرة لوصف أو إدانة غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان المرتكبة من قبل القوى القمعية، التي تظهر جبروتها وتراكماتها الدفينة تجاه الفئات المثقفة، وكذا طغيانها البين جلياً في هجوماتها العدوانية على (الهامش) المتمثل في أطر التدريس وباقي شرائح المجتمع المهمشة التي تقع موقع ضعف لا قوة له ولا حيلة لها، فيمارس على هذه الشرائح الاجتماعية كل أنواع القمع وذلك في كل محاولة احتجاج تصدر منها رغم مشروعيتها المطلقة وسلميتها، لأن المركز

أصبح على هذا الحال يمثل ذلك الطاغية المتعالية، وأن كل من يرفض قوانينه أو يقوم بعصيانها، يتعرض للقمع بمختلف آلياته اللاإنسانية المتمظهرة علاماتها في طريقة تفريق المحتجين بطرقهم السلمية، بل قد تتجاوز ذلك إلى النج بالبعض في زنازن سجنه، وكذا اعتبار كل محتج وكل رافض لقوانينه بمثابة عاص لوطنه أو يريد الفتنة به.

إن كل هه الأحداث تبدي لنا تماما سمات التناقض بين عنصري المركز والهامش، والمتمثلة في الصراع الحاصل والدائم بينهما، وهو أمر يشكل حدا فاصلا يتوسطهما، يساهم في خلق كون سميائي خاص، تتجاذب أطرافه وتتضارب في معركة نضال الهامش عن حقوقه المسلوبة من قبل مركز طـاغ يأبى من يخالفه أو يعاكسه ويرفض تحريك أو تغيير موقعه، بل الأكثر من ذلك أنه يمثل السلطوية المتعالية لكون سميائي غير عادل لا قانونيا، ولا اجتماعيا، ولا إنسانيا...

إنها إشكالية اجتماعية وسياسية عميقة، تساهم في زيادة غليان الحراك الاجتماعي لهذه الطبقات ويدفعها إلى نبذ العنف ومقاومة الظلم الاجتماعي الذي يضع الهامش داخل وضعية من النفور مرددا كلمة (لا) شجبا لما فرض عليه من قوانين قاسية مثلت له ضررا ولا مست جانبه النفسي.

إن الصراع القائم بين هاتين الثنائيتين المتناقضتين، ما زال متواصلا وما زال الهامش أيضا متشبثا بموقفه لتحقيق عدالة اجتماعية قانونية إنسانية مطلقة، تضمن له مستقبلا مستقرا وفق شروط تحفظ كرامته في "وطن الحق

والقانون، على حد تعبيره (المركز) " في حين أن واقعه نقيض لذلك تماما.. ولعل الإشارة هنا إلى غياب ———— لحرية التعبير التي باتت مهضومة تماما.

(4) حرية التعبير بالمغرب أي مستقبل؟

كما هو معلوم وظاهر من خلال ما أصبحنا نلاحظه في مجتمعنا المغربي من محاولات للدفاع عن الرأي وحرية التعبير عنه، يتضح جليا أنها أصبحت كل محاولة رأي أو رفض لقرار من قبل رواد المجتمع المغربي، سواء على مستوى الواقع أم على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، يكون لها ردا زجريا ينافي قوانين حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير..

في هذا السياق وكإشارة إلى هذه الأخيرة (حرية التعبير)، فإنه يمكننا تبني رؤية طليعية مفادها أن المجتمع الملتمزم والمؤمن بالثقافة المنفتحة يدافع عن التعبير وعن الضمير الإنساني في شتى تطلعاته، ويحمي حرية الكلام وحرية الصحافة، وحرية العقيدة، وحرية الارتباط والتجمع، وحرية مسيرات الاحتجاج السلمية.. ولعل كل متأمل في مستقبل حرية التعبير في الديمقراطية والانفتاح، يرى أن حرية الكلام شيء يتوق له الإنسان، وهو شوق يلح عليه المثقف وبإصرار، كونه المنطلق الأساس لتنوير قضايا الأمة والواقع الاجتماعي عموما. إلا أننا نواجه تحديات أخاذا بالمغرب تتمثل في التطورات السريعة والقوية التي نعيشها ونلامسها بشكل أو بآخر، المتمثلة أساسا في تقنيات التواصل الاجتماعي كشكل من أشكال الاحتجاج باعتبارها تطورات ثورية ساهمت في كثير من الظروف بإحباط السياسات التي تخدم المصالح الخاصة للفساد الأخلاقي اللانساني المنشود من قبل بعض السلط البورجوازية

والرأسمالية الطاغية المتمثلة في قوى المركز(السلطة)، الزاحفة على حقوق الجماهير الشعبية المغربية، هذا وفي نظرنا أن سعي الأوطان الملتزمة بالثقافة المفتوحة على حرية الاختيار والتعبير تدافع بشكل أو بآخر عنه، من خلال حماية هذه الحرية سواء كانت حرية كلام، أو عقيدة، أو "حرية مسيرات احتجاج سلمية"، إلا أن هذه الحرية لا تعطى إلا لأرباب الشركات القطاعية الانتاجية وللسلط المتحكمة في القرار بمختلف أجناسها بمنحها الشرعية لإفتاء وتطبيق قوانين سلطوية تخدم مصالحها الخاصة وتتستر على جشعها، مخالفة بذلك للقوانين الدستورية للوطن على حساب جماهير شعبية ذات رأي حر ومستقل بحسبها النضالي المعهود عليها والرافضة لكل التطاولات الرجعية، القائمة على قمع وإلجام أفواه مثقفي الحركات الشعبية الواعية بمصير مجتمعها الإنساني، وخاصة الفئات المهمشة منها.

وإذا ما استحضرننا قولة ديكارت الشهيرة "أنا أفكر إذا أنا موجود" باعتبارها عبارة سامية قائمة على مدى حضور الجانب الفكري الإنساني الحر، والتي نؤولها بقولنا: نحن كأفراد جماعة إنسانية طامحة لصون حرية التعبير ومدافعين عنها ب: "أنا مواطن مغربي أفكر إذا فأنا إنسان يستحق الاحترام ولي الحق في حرية التعبير والاختيار والاحتجاج والإضراب..." فعلى هذه الرؤية وعلى هذه الطليعة، فإننا كمغاربة محبون لوطنهم نؤكد على إنسانية الأفراد وعلى مدى أحقية فئات المجتمع ورواد الدفاع عن حريات التعبير بمواقع التواصل الاجتماعي المعارضة لقوانين رأسمالية تديرها بعض "السلط" أو السلطة المركزية ذات التوجه اللامبدي والمرفوض بمختلف دلالاته الرجعية من لدن الذوات المثقفة المغربية الواعية بحقوقها والحاضنة لأنساق

ثقافية تجاهه ومضادة له، هذا في ظل تنامي حالات القمع واستبداد هذه الذوات في بيئة اجتماعية لا زالت "غارقة" في محاولات "إصلاح" منظومات "التعليم" و"الصحة" و"التشغيل" و"العدالة الاجتماعية"...

إنها تعمل (السلطة) برجعيتها على خلق اليأس العام الذي أصبح مغغلا في نفوس المواطنين المغاربة، فتتضح لنا كعلامات أصبحنا نلاحظها وبكثرة من خلال الدلالات السميائية الاجتماعية الدالة على تدني حالات العيش الكريم، إضافة إلى تعبيرات الرفض والمقاومة عبر منصات التواصل الاجتماعي وكذا عبر جولات بسيطة في محيطنا الاجتماعي من خلال مراقبة علامات السلوكيات المتوترة التي يمكن وصفها "بالحرجة" كونها دقت ناقوس الخطر بسبب الضغوطات الممارسة على نفوس المغاربة من قوانين وسياسات مخالفة لمبادئ الإصلاح الاجتماعي في مقابل الضغط المتواصل والزيادة من شرارة الاحتجاج فيكون الناتج ضريبة يؤديها "الوطن" ويؤديها ثلة من خيرة أبنائه الذين أصبحوا يتبنون أفكارا كحلول انتحارية للخروج من هذه الوضعيات العصبية، خاصة منهم الشباب المعطل كفكرة الهجرة بمختلف طرقها، (قوارب الموت، طرق البلقان.. طريق تركيا...) وهي كلها علامات سميائية لها دلالات سوسيولوجية صرفة أدت إلى تأجيج وضعيات المواطن وخاصة فئة الشباب وأدخلته في حالة يأس مطلق، إذ نجد في السياق نفسه أن "الملاحم المرضية لدى جيل الشباب تلوح بقوة في مظاهر الانحراف والتطرف والخروج عن معايير العقل الجمعي وهنا يفاجئنا سؤال الأزمة الشبابية هل هي في أزمة ذاتية متصلة بعدم فهم الذات أم هي أزمة واقع عام يفتح به الشباب ويقوده إلى أزمة علائقية مع كافة المؤسسات المجتمعية؟"⁸

وعند الحديث عن المؤسسات المجتمعية فإنه يتبادر إلى أذهاننا مؤسسات الدولة الاجتماعية التي خلقت علاقة قطيعة مع فئة الشباب، وجعلت هذه العلاقة بينها وبين هذه الفئة تدخل في دائرة النفور والعدوان تجاهها مما نزع عنها الثقة باعتبارها مؤسسات لم تستطع تأطير وتكوين الشباب وخلق فرص شغل له بالرغم من كفاءاتها المتنوعة في شتى المجالات وهذا ما يدفعهم إلى التفكير في الانحراف والهجرة وحلول أخرى...

إنَّ المركز (السلطة / مؤسسات القرار)، قد تجاوز(ت) خطوط الكرامة الإنسانية إلى محاربة مبادئ التربية والتعليم كفتح الباب في وجه المتطاولين على "المدرس" وكذلك "على مهني الصحة ممرضين وأطباء وصحفيين" وغيرهم من فئات المجتمع المدني بالضرب ورفع الأيدي عليهم ومحاولات اللطم والتعنيف في حقهم بشتى أنواع العنف.. (مادي ومعنوي)، وتقييد حرية تعبيرهم ومحاوله إخراس أفواههم عبر منصات التواصل الاجتماعي ومراقبتها وكذا على مستوى الواقع من مسيرات احتجاج سلمية.. كل هذا وذاك يمر دون أي عقاب أو محاسبة أو تعقيب على الجاني، ولعل التعاطي والأخذ بمجدية هذه الأحداث هو ما يجعلنا نستحضر مقولة العلامة المغربي الراحل "المهدي المنجرة" بهذا الصدد: "إذا أردت أن تهدم حضارة أمة: اهدم أسرة، احتقر معلما، وذل طبيبا، وهمش عالما، واعط قيمة للتافهين" ولعل هذا ما يشير ويؤكد على مدى سير هذه السياسات اللاوطنية على نهج تدميري لحضارتنا وقيمنا المغربية ذات المبادئ السامية الصرفة، ومحاوله تبديلها بقيم الهدم التي رمت في مستوى الحضيض الأخلاقي والانحطاط، وذلك بمحاولة تسييدها للتافهين على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى وسائل الإعلام، وكذا على سطح الساحة الاجتماعية ومنحهم

الحرية التامة لنشر تفاهتهم وأفكارهم التأثيرية التخريبية في أوساط المجتمع وتعلية قدرهم على قدر مثقفي النخبة.

إنّ كل ما نراه اليوم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي الشارع العام ما هو إلا مرآة عاكسة لنفسية المواطن والمجتمع، حيث إن كل هذا الإجرام البشع والاعتصاب المسجل عبر شرائط الفيديو والعنف ضد "المعلم" والمثقفين وفئات الهامش وغيرها... من مجريات وأحداث ماهي إلا علامات سميائية سوسيولوجية دالة عن سوء الحالة النفسية والاجتماعية للمواطن، وكأن المجتمع بذلك يؤذي نفسه بنفسه، إنه ومن وجهة نظرنا لانتحار بطيء كانت وما تزال السياسات السائدة في تبني قوانين تخدم صالحها الخاص مسببا أوليا ورئيسيا في ذلك دون مراعاة للجانب الاجتماعي القيمي والأخلاقي والإنساني، هذا ولم تطرح أية رؤية مستقبلية لإصلاح هذه الوضعية وهذا المسار المدمر لمبادئ بلد إسلامي مغربي عريق.. ولعله أمر يجعلنا نحن كمثقفين وكأفراد لهذا المجتمع التفكير أيضا في سبل وطرق عقلانية قصد الخروج من عتمة هذا اليأس الذي سار يعيشه مجتمعنا ومن هذه الوضعيات الاجتماعية المتأزمة والحرجة، في محاولة لتجاوز خلق حالات الاحباط والخوف من المستقبل في مثل هذه الظروف الاجتماعية التي تتجه نحو طريق مغلق مؤداه الاصطدام بالحائط.

وعلى هذه الشاكلة فإننا نجد أنفسنا في موضع يجعلنا نتأمل في مثل هكذا مجريات وأحداث كأناس و"كمواطنين مغاربة" طامحين في رؤيته (المغرب) على صورة تحمل علامات لأنساق ثقافية إيجابية سائرة نحو طريق الإصلاح والتنمية الاجتماعية والرقى الإنساني.

إنّ وسائل التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي تعمل وبشكل فعال على "تنوير" القضايا الاجتماعية والسياسية خاصة تلك التي تقربنا من وضعيات عيش فئات الهامش والمهمشين من جلدة وطننا، التي ترقى إلى التعبير الحر والواحي بمجريات الواقع الاجتماعي وإبداء رأيها فيه كجدل التغيرات التي يشهدها المجتمع المغربي الراض لمقترحات "مدونة الأسرة" كونها تحمل في مضموماتها أنساقا لتخريب المجتمع وهدم الأسرة وخلق حرب بين الرجل والمرأة وتجاوز مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وخرق شرع الله والتطاول عليه دون أي اعتبار له.

تتجه الرقابة السائدة للمركز والقائمة على مبدئها المعهود عليها بلجم أفواه وقمع هذه الفئات كونها تعري عن الحقائق وتخطط القوانين ذات المبدأ الرجعي والرأسمالي المتوحش، ولعل الحدث البارز في الآونة الأخيرة من غلاء للأسعار، أدى إلى بروز شخصية شاب مغربي يدعى "عبدالإله" بائع السمك الذي شكل حدثا إضافيا ونوعيا لقائمة أحداث المجتمع المغربي، حيث لقي دعما وتأييدا كبيرين من كل فئات وشرائح المجتمع سواء على مستوى الواقع أو على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما قد يؤدي إلى طفرة نوعية مغيرة لمسار سياسات المركز ومؤسساته التي فقدت الثقافة فيها من لدن المواطن، حيث يتضح من خلال هذا الحدث أنها قد تتجه نحو نهاية النخب المغربية في قيادة المجتمع، وبداية القيادة الجديدة بشعارات وأسماء شعبية قادمة من عالم الخمسة: "مول السردين، مول الخضر، مول اللحم، مول الفواكه، مول الخبز..." الخ، وذلك ضدا على احتكارية الأقلية باسم السلطة والريع.

وهكذا سيؤسس لمرحلة المجتمع ضد المركز (السلطة)، في غياب تام لمؤسساته ونخب الوساطة، مما يؤول أن النتيجة التابعة لهذه الطفرة النوعية من التغيير قد تكون لها كلفة كارثية على مستويات عديدة... إن استغلال أقلية بعض المؤسسات الدستورية والسياسية لخدمة مصالحها على حساب المواطنين، وفي سياق مؤسسة الريع والاحتكار فإن مؤسسات المركز هذه قد تصبح ضد المجتمع، وحينما يتم الإمعان في تهميش المثقفين وسلبهم حرية التعبير والنقد، فإنه قد يهوي بنا إلى الانتقال من المركز (الدولة) ضد المجتمع الى المجتمع ضد نفسه. وبهذه المرحلة تكون كل سبل الانهيار ممكنة.

إنّ قوة المركز في قوة تنفيذ القانون وحماية المواطنين، وحماية حقوقهم، وانطلاقا من هذه القوة تأتي هيئته وسيادته، وبغياب هذه القوة ذات الأساس الأخلاقي تتحول إلى مجرد شبكة للمصالح الخاصة تهدف إلى انتهاك حقوق هؤلاء (فئات الهامش) كونها فئات مقصية ومهمشة في المجتمع المغربي، هذا المجتمع الذي عرف منذ القدم بمبادئ الدين الإسلامي والتكافل الاجتماعي وتبني قيم الاشتراكية والتعاون والتماسك والوحدة والتضامن بين مختلف شرائحه وتشكيلاته الاجتماعية.

ولعل أبسط ما يمكن أن نطلق عليه هو ما أطلقه عليه "الهامشيون" من أبنائه بالدارجة المغربية الذي نجده حاضرا وبقوة في مخيلنا الشعبي " بلاد الحكرة " كعلامة من علامات نسق مفاهيمي جديد، يحمل في مضمرة النسقي سمات الاحتقار والاستعلاء والظلم وغيرها من الممارسات الخارقة لحقوق الإنسان، والتي نجد في دائرتها السميائية الاجتماعية طغيان القوي البرجوازي السلطوي على المنفي المنسي ابن الهامش، الذي يبقى -حتى حين- عرضة

"للطحن" من قبل المركز. إنه الأمر الذي يضعنا أمام ثنائية ضدية تجعل الوطن والمجتمع المغربي في سيرورة سميائية متنافرة غير مستقرة.

خاتمة

إنّ توالي مثل هذه الوقائع وهذه الأحداث أمر يدفعنا كأفراد ومواطنين مغاربة على أن نشد وبقوة على ضرورة الوقوف عند خطوط الكرامة الإنسانية، حيث لا يمكن بتغييب حرية التعبير وبفرض قوانين تنص على انتهاك حريات المجتمع وفرض قوانين تلغي حرية الإضراب والاحتجاج، وعلى محاولة هدم الأسرة والمساس بشرع الله في كونه، والتطاول على مبادئ الدين الإسلامي أن نبنى مجتمع الحكمة والرقى وتقدم الإنسان.. ومن المؤكد أنه لا بديل لنا عن البحث على طريقة أفضل لزيادة تقدمنا في بناء مجتمع متماسك قادر على التغلب على الفقر والجوع والمرض والجهل، كطريقة واحدة ووحيدة لا غنى ولا بديل لنا عنها لتغذية الروح، كالتشبع بالآداب والقيم الإنسانية في كون سميائي مغربي تسوده علامات ومبادئ التكافل الاجتماعي التي تساهم في كبح قيم الجهل والفساد، وتؤمن بحرية تعبير الأفراد والدفاع عن حقوقها بشكل يراعي كل ما هو إنساني، وخلق علاقات متجددة ومنفتحة مبنية على احترام الآخر واحترام حقه في التعبير.

الهوامش والمراجع

- ¹ صباح غربي، المشكلات الاجتماعية، ص 18، دار المجدد للنشر والتوزيع، 2020، بتصرف.
- ² توفيق عبد الصادق، "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وإمكان النهوض"، المستقبل العربي، السنة 37 العدد 426، غشت 2014، ص 86.
- ³ الحبيب استاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية في المغرب، دينامية الصراع والتحول، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دراسات محكمة، ص 11، 2016، بتصرف.
- ⁴ عبد الله بريمي، السمياتيات الثقافية مفاهيمها وآليات اشتغالها، المدخل إلى نظرية يوري لوتمان السمياتية، ص 187، دار كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى 2018.
- ⁵ سعيد بنكراد: السمياتيات : مفاهيمها وتطبيقاتها، ص 60
- ⁶ فيصل زيات، مخطار ديدوش محمد، نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق داهرنودف، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، ص 06، عدد 01، مارس 2019.
- ⁷ عبد الله بريمي، السمياتيات الثقافية مفاهيمها وآليات اشتغالها، المدخل إلى نظرية يوري لوتمان السمياتية، ص 117، دار كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى 2018.
- ⁸ عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الشباب: من الانتفاضة إلى سؤال العلائق، الحوار المتمدن، 2005.

المصادر والمراجع:

- صباح غربي، المشكلات الاجتماعية، دار المجدد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020
- توفيق عبد الصادق، "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وإمكان النهوض"، المستقبل العربي، السنة 37 العدد 426، غشت 2014.
- الحبيب استاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية في المغرب، دينامية الصراع والتحول، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دراسات محكمة 2016، بتصرف.
- عبد الله بريمي، السمياتيات مفاهيمها وآليات اشتغالها، المدخل إلى نظرية يوري لوتمان السمياتية، دار كنوز المعرفة عمان، الطبعة الأولى 2018.
- سعيد بنكراد، السمياتيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار للنشر والتوزيع سوريا، الطبعة الثالثة، 2012.
- فيصل زيات، مخطار ديدوش محمد، نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق داهرنودف، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، عدد 01، مارس 2019.
- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الشباب: من الانتفاضة إلى سؤال العلائق، الحوار المتمدن، 2005.

Pacifist Empowerment and Social Justice in the Construction of a Culture of Peace in Morocco

Aziz Ouragh Ouragh

University of Granada, Spain

Abstract:

To understand the culture of peace in Morocco, it is essential to address pacifist empowerment and social justice within its social, political, and cultural context. This process helps explain how individuals and communities acquire the skills necessary to resolve conflicts while avoiding violence, promoting values such as tolerance, solidarity, and mutual respect. Pacifist empowerment seeks to transform power structures to foster social justice, with an emphasis on harmonious coexistence and social cohesion. In Morocco, the pursuit of peace has evolved in various ways, within which the pacifist approach flourishes, promoting non-violence and pacifist empowerment, thus making it possible to chart a peaceful path in the realm of peace. Through the analytical approach presented in this article, we aim to illustrate some local forms of building a culture of peace, highlighting its diversity and the strengthening of democratic institutions. The culture of peace, based on the principles of freedom, justice, and

solidarity, is viewed as a means of cultivating human relationships in social spheres, promoting dialogue, tolerance, and cooperation.

Keywords: Pacifist empowerment, culture of peace, Morocco, social justice.

1. Introduction

Throughout history, social groups have nurtured ideologies aimed at promoting their interests, which have been closely linked to territorial banners. Some of these ideologies consolidate their power through mechanisms that, at times, are executed through violence. If the researcher pauses to reflect on these references, they would be considering the importance of space as a fundamental vector of human relations and its reflection in social, economic, cultural, and religious spheres, among others. In the words of Eckholt (2016), “spatiality is the matrix of culture and civilization, of their ways of thinking and acting” (p. 120), which underscores that the discovery of space leads to new interdisciplinary connections (Ibid). Although the distance between Eckholt's (2016) theology and peace research is evident, it can be asserted that space is the seed of the concerns that gave rise to peace studies.

Similarly, space has traditionally been considered as an object of study primarily within demographic disciplines. However, this approach is not exempt from cultural difficulties, which complicate the

application of this “demographic method.” As Cicourel (1982) points out,

“By continuously alluding to these complex cultural factors, the demographer seems to believe that they have reached as far as they need to and that no further examination is necessary, because cultural variables are not subject to the same quantification as birth rates, mortality, and migration.” (p. 176).

In this context, it is crucial to be aware of the cultural and ideological issues present in the study framework, as well as the inherent difficulties in interpreting the demographic context. This conflicting interpretation of data has generated two major lines of debate : (1) population growth in certain spaces and the sustainability of that growth, a perspective influenced by Malthus’s 18th-century essay. According to Malthus (cited by Cohen, 1998), “humanity, according to the famous Anglican pastor (1766-1834), is permanently threatened by the inherent fragility of any balance between its demographic evolution and the resources available for its sustenance” (Cohen, 1998, p. 124). On the other hand, Marx (cf. Marx, 2023) interprets overpopulation as a consequence of capitalism, in which most of the overpopulation is part of a “reserve army” — that is, surplus labor — without it being related to the availability of resources (*Ibid*, p. 126).

In addition to overpopulation, interdisciplinary theories have emerged to address issues related to spatial and historical contexts marked by violence. Some ideologies are born, grow, and evolve, while others do not reach maturity. As García (2014) notes, “Although most ideologies are intended to endure, only a few, due to the clarity with which they base their propositions, survive over time” (Galtung 1995; García 2014, p. 126). Peace research arose as a response to the wartime hardships brought on by World War I and World War II, which led to the urgent need to reconsider coherent and solid mechanisms to address these macro-conflicts. In this way, research efforts focused on containing war conflicts, directing attention to regions [physical space] devastated by war.

The main objective of this article is to make a theoretical approximation of the culture of peace from the study of the macrosocial components of Morocco, especially those manifestations of pacifist empowerment framed within social justice. Likewise, the article seeks to encompass contributions from peace studies, focusing on experiences in various sociocultural spheres and how these can be key to the social cohesion of the community. Some specific objectives include understanding the management of social space and illustrating processes that favor the empowerment process. Furthermore, the article aims to apply the epistemology of peace studies in the Moroccan context.

The methodology of this article presents the literature review as a fundamental pillar, supported by methodological pluralism as the line of analysis for the texts and sources to be addressed. The linguistic and conceptual analysis of local records in Morocco has been chosen, particularly in cases where patterns of pacifist empowerment are illustrated. To solidify the theoretical foundations of the article, the epistemological lines of Peace Research have been followed, especially those sources related to the culture of peace. The approach to symbolism in the culture of peace is carried out through a documented review of primary and secondary sources, thus unraveling the variants and peaceful experiences that may have arisen or been generated by transmission within the Moroccan sociocultural context.

2. Framework of Peace Research

In the mid-20th century, Peace Research tended to investigate violence to prevent its consequences: wars, discrimination, oppression, among others. The convergence of various humanistic disciplines fueled the development of conflict theory, opening new ways to diagnose, analyze, and interpret violence, peace, justice, and their interrelation. This process led to two major branches: those that study peace in its broad spectrum in order to resolve conflicts, and those that study violence for the same purpose. As these studies were refined, violence ceased to be the sole analytical variable, and peace positioned itself as a system of analysis equally valid. In short, understanding violence leads

to peace in a partial sense, but understanding peace in its entirety promotes a broader peace.

It is important to note that the foundation of all peace theories rests on equality and respect for human rights, understood as a set of activities aimed at creating a universal culture of Human Rights through education, information dissemination, and the promotion of values such as dignity and freedom. According to Rayo and López (et al. 2004), these activities aim to promote understanding, tolerance, gender equality, and create bonds of understanding between different populations, nations, ethnicities, religions, and languages (p. 356). The goal of this matrix is “to guarantee fundamental freedoms, peace, human rights, and participatory democracy, while simultaneously promoting sustainable and equitable economic and social development” (Ibid., p. 358).

Regarding the epistemological problem related to Peace, it has expanded from its institutional origins in major international organizations (UN, NGOs, etc.) to new multidisciplinary university spheres that encompass complex branches of knowledge and society. While the main areas of focus have been on ending direct violence, manifested in wars and acts of humanity, Peace Research has evolved, seeking to revive and maintain social and cultural harmony in a peaceful manner. In summary, human sciences have been reconsidered, advocating for an epistemological shift (Guzmán and Muñoz, 2009), which involves a gradual break from the social scientific tradition,

opening new avenues for research that incorporate peace, the avoidance of violence, and the understanding of conflict as something inherent to humanity.

The first paradigms focused more on polemology than on irenology (Muñoz, 2001), primarily because the phenomenon of war needed to be explained rationally, diagnosed, and avoided. To abolish war, it had to be understood and studied. The concept of peace, in this context, was initially developed as the absence of war or as a state of non-war, under the label of negative peace (see chap. Negative Peace). The emergence of new forms of war, such as the Cold War between the United States and the USSR, accelerated the need to contain conflicts as much as possible. In response to the violence-focused approach, the theory of positive peace (see chap. Positive Peace) emerged, based on just reconstruction, positive values, and the need for sustainability. However, some scholars in the pacifist realm considered this peace to be a utopia difficult to attain.

In this context, Peace Research became consolidated, with Johan Galtung (1995) as one of its most prominent figures. Galtung, a Norwegian mathematician and sociologist, is considered one of the main promoters of peace and conflict studies as a new discipline within social sciences. His theory of conflict revives assumptions about human nature. While philosophers such as Hobbes defended the predatory nature of humans, Galtung argued that the resolution of violent conflicts is inevitable, but the way of addressing them influences human

attitudes toward either peaceful or violent resolutions. According to Galtung, conflicts are inherent to human nature, but individuals must employ ideas, means, and actions to channel them toward peaceful solutions, avoiding violence.

Galtung classifies conflicts according to their scope and the factors involved. The first level, termed "micro," involves conflicts between individuals with opposing interests. The second level, "meso," refers to conflicts within a society or nation. The third level, termed "macro," involves conflicts between two or more states, which is the type of conflict Galtung is most concerned with. In the author's words, "An expanded conception of violence entails an expanded conception of peace" (1995, p. 346).

Current trends in Peace Research within the Mediterranean territorial sphere have reached a state of maturity, driven by the theoretical-conceptual conflicts of the theories of Imperfect Peace (Muñoz, 2001) and neutral peace (Jimenez, retrieved from <http://www.redalyc.org/pdf/105/10512244007.pdf>). These theories share the idea that it is necessary to focus attention more on peace than on violence. As Muñoz (2010) states:

The "violentological" approach is not free from a certain cognitive dissonance, sometimes bordering on schizophrenia. Since peace is desired, sought, and valued more, yet one still thinks in terms of violence, which ultimately, after a corrupt process, leads to the view

that violence is clearer. Many of the "prejudices" with which peace is perceived depend not only on the ethical and axiological premises at the outset but also on the methodologies employed to approach it, the epistemological and ontological postulates that underpin them (Retrieved from <http://www.ugr.es/~fmunoz/documentos/pimunozespa%C3%B1ol.pdf>).

According to the authors, "violentology" is marked by a contradiction in the diagnostic process, "since peace is sought more, but one continues thinking in terms of violence" (*Ibid*), making violence more present in people's view "which distorts the clear vision of peace" (*Ibid*). This reflects how prejudices about peace must be overcome to encompass the social dynamism that society lives within a specific spatial and temporal context. Therefore, Muñoz and Rueda (2010) propose moving beyond peace research, expanding the vision toward Imperfect Peace (Muñoz, 2001), which encompasses pacifist experiences in constant conflict with violence. Imperfect peace is understood as a process in continuous transformation, adapting to the needs of the moment and space. This concept highlights the unfinished nature of peace, in a continuous process of refinement in the face of the complexity of violence and conflicts.

The study of spaces of peace, both tangible and conceptual, remains an area of growing complexity and productivity within the field of peace, violence, and conflict research. The concepts of negative peace, positive peace, Imperfect Peace, Neutral Peace, and

transformative peace all share the study of the space that generates peace or is susceptible to being generated by peaceful practices.

Peace spaces can be considered as places in constant and variable processes for their just transformation by human groups, going beyond the pretensions of a hermetic identity, while simultaneously bridging the gap between the hegemonic hybridization of globalization. Studies on identity narratives from theoretical approaches that take into account processes of hybridization show that the history of identity movements reveals a series of operations for selecting elements from different eras, articulated by hegemonic groups in a narrative that grants them coherence, drama, and eloquence in a specific sociocultural space. Therefore, the research proposes shifting the focus of the study of identity toward heterogeneity and intercultural hybridization (García, 1997, p. 119).

If the hybridization of spatiality seeks to eliminate barriers between cultures to achieve harmony and peaceful coexistence, the research advocates conceiving peace as a constructed space (cf. Lefebvre, 1996) from and for society, with particular emphasis on a local identity, open and in constant movement, which could be applied to the northern Moroccan context. Furthermore, if the relationship between democracy and Islam is considered, it is true that people are members of social collectives that create and reproduce learned values, but it is also true that, depending on the degree of their freedoms, these

individuals internalize values that may be foreign to their closest collective [family, friends, school, etc.].

In the physical space of the northern Moroccan society, Zeghal's "Critique of the hypothesis of the incompatibility of Islam with the values of civil society" (2001) questions the contradictions of those who defend the incompatibility of Islamic values with those of modern civil society, largely advocating for the possibility of achieving sociocultural harmony from an Islamic perspective between these two social forms within the same territorial space.

What is proposed here is to understand the particularities of the spatial context to avoid prejudging "subcultures" as differentiating and constantly confronting them in an ongoing conflict leading to violence, but rather as complementary or even similar. This approach to peace space is consistent with Muñoz's (2010) ideas on imperfect peace, which seeks dynamic balance (Ibid., and Rueda, 2010) as a means to resolve conflicts in favor of peace. Similarly, Jiménez's (2008) approach, framed within neutral peace, posits that a culture of peace must first arise from an attitude of empathy, meaning:

"... that a culture of peace must first be born from an attitude of empathy, that is, from understanding the culture of the other to acquire a tolerant stance toward other cultures, thus coming to value differences as something positive and enriching, without forgetting that

solidarity represents the last space to conquer” (Retrieved from <http://www.redalyc.org/pdf/105/10512244007.pdf>).

The combination of peace research approaches makes it possible to encompass and generate conceptual synergies to apply them to the conception of peace space. Likewise, as Habermas (1994) affirms, it would be a giant step to understand peace as something close to democracy. This would involve defending the “shift of the center of gravity in relation to those three resources that represent money, administrative power, and solidarity, with which modern societies meet their needs for integration and regulation” (p. 243). In this panorama, it is of interest for the researcher to recognize and reconstruct the network of powers—both weak and strong—in which social In this context, it is of interest for researchers to recognize and reconstruct the network of power—both weak and strong—that underpins social relationships, conflict management, and peace options within a given space. "This requires focusing on the potential actions of individuals and groups within the systems to which they belong, and, when applicable, their capacity for transformation" (Muñoz and Cándida, 2011, 58).

3. Peace Culture in Morocco

Addressing peace culture entails the need to rethink the very concept of culture [الثقافة]. In this regard, it can be asserted that attempts to reconsider culture have already occupied a central place in

social research, with a distinct multidisciplinary approach. When referencing some classical schools of anthropology, such as the American school, it is evident that between 1900 and 1918, only six definitions of culture were considered the foundations of social studies. However, this changed in the following 30 years, when the same school adopted over 157 definitions, driven by the rise of symbolism, "where culture necessarily rests on the development, in the first human beings, of the capacity to symbolize [ترمز], generalize, and imaginatively substitute" (Kroeber & Kluckhohn 1952: p. 153). Thus, it can be stated that the growing interest in culture was closely related to increased contact with various societies, particularly in the context of colonization. In this vein, Kroeber and Kluckhohn (1952) classified 164 definitions of culture, noting that they shared much of the semantic load of civilization [حضارة].

Over time, the term "culture" has become more defined, now understood as something heterogeneous and open, which further complicates its definition and/or delimitation. Geertz (1973), for his part, offered a series of definitions that broadened the conceptual scope for understanding culture, describing it as an organized system of meanings and symbols through which individuals define their world, express their feelings, and make judgments (Geertz, 1973, p. 254 ; in Kuper, 2001, p. 119).

Culture is, therefore, the vehicle through which societies can overcome prejudices, as it shapes behaviors and enables the

achievement of social harmony within the framework of a pacifist culture [الثقافة السلمية]. In parallel with scientific advances, initiatives have proliferated within international institutions to make plural cultures a link between civilizations. In this context, the former UNESCO Secretary-General, Mayor Zaragoza (1994), distances himself from the repetitive notion of culture as merely activities produced by society and highlights its symbolic, aesthetic, and meaningful elements, which form the fabric of our lives and give it unity of meaning and purpose. Culture modulates the way we engage in leisure, the dimension and aptitude we give to life, the horizons we set, and how we transcend the everyday to seek transcendent values (Nouri 2008). Ultimately, culture cannot be understood without human relations, both with one another and with the environment. Mass relationships are qualified as cultural diversity, a concept that has enriched our understanding of what we now perceive as cultures.

Cultural diversity has marked the course of Mediterranean history, shaping human spaces to promote the social cohesion of its peoples. In this way, it led to the diversity we know today, making the exchange of values through interculturalism in multicultural spaces necessary.

The cultural dynamics of Morocco are closely linked to the environment in which they develop. The years of evolution in Moroccan societies were strongly tied to the individual and collective experiences of their people. The constant contact between these groups

and Mediterranean societies allowed the flourishing of new values, beliefs, and rituals, leading to the re-evaluation of "native" cultural elements in the face of new incorporations, transforming border areas into genuine crossroads of social and cultural exchange. The complexity of the Moroccan space is, therefore, synonymous with the cultural complexity of its societies. All of this translates into the need to live in peace and harmony with the environment.

The human right to peace is the preamble to the Culture of Peace, "a culture of coexistence and participation founded on the principles of freedom, justice, democracy, tolerance, and solidarity" (Rayo, 2004, p. 388). Paraphrasing Del Arenal (1987), the right to peace [الحق في السلام] not only encompasses the right to live in peace but also entails the acceptance of all other human rights, promoting their effective realization (p. 7). Addressing the concept of peace culture involves understanding it as the expression of practices that emerge through learning to think and act differently, allowing balanced and harmonious development between individuals, societies, themselves, others, and the natural environment (Molina & Muñoz, 2004). From this premise, it is essential to defend peaceful values in their spatial, social, economic, religious dimensions, and in all aspects surrounding the human being.

In general terms, the United Nations Declaration (A/RES/53/243) advocates promoting values, attitudes, traditions, and behaviors based on respect for life, combating violence. And if these violences take the form of wars, "if wars arise in the minds of men, it is

in the minds of men that the defenses of peace must be built" (UNESCO, 1999, art. 1). That is, it aims to promote non-violence practices through education, based on dialogue and cooperation. Furthermore, these efforts to promote the right to peace will necessarily translate into the promotion of equitable economic and social development, where the rights of equality between women and men are respected, and their rights to expression and association are defended, among others. In this way, freedoms, democracy, justice, solidarity, tolerance, cultural pluralism, and environmental protection can be safeguarded, to meet the human need for peace, understood as an unfinished process that must be constantly rethought.

The exploration of peace requires recovering the etymology of the word culture as cultivation, to promote human relationships in different moments and circumstances of life. The cultivation of the field of peace involves recognizing that there are various forms of expression by peoples in their cultural manifestations, with the commitment to transform these cultures and societies towards generating peaceful coexistences. Cultivating peace [زراع السلام] (UNESCO, 2000) fits within this line of United Nations initiatives to promote the notion of peace as culture, which must be built through respect for the life of all people, with the rejection of violence in all its forms and a series of active non-violent practices, including the promotion of cultural altars for understanding, which embrace cultures in their broad spectrum, respecting the environment and sharing material and effective resources, under the umbrella of human solidarity. This is what

Guzmán (2004) refers to as "culture for making peace" (p. 210), in his defense of the rights of interculturality [بين الثقافات] and multiculturalism [التعددية الثقافية] of individuals.

Making peace falls within the realm of peace research, with the aim of cultivating human relationships with one another and with the environment through peaceful conflict resolution. Every cultivation requires tools; in the case of the culture of peace, the main instrument is education. The Universal Declaration of Human Rights, in its article 26.2, stipulates that education "shall aim at the full development of the human personality and the strengthening of respect for human rights and fundamental freedoms; it shall promote understanding, tolerance, and friendship among nations and all ethnic or religious groups; and it shall promote the development of the United Nations for the maintenance of peace" (UN 1948). Subsequently, numerous arguments about the importance of education for fostering the Culture of Peace emerged. In this line, various recommendations, action plans, and resolutions were issued by the United Nations.

In parallel, the Declaration on the Promotion Among Youth of the Ideals of Peace, Mutual Respect, and Understanding Among Peoples (UN, 1965) reflects the urgent need to cultivate peace in the minds of individuals. The social realities of the mid-20th century called for the need to investigate the cultural interactions taking place within them, which requires as complete a knowledge as possible of their contexts to be analyzed, thus deriving rigorous criteria on the possibilities of

promoting the culture of peace. In general terms, the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights (1966) is a clear example of this need. This endeavor to cultivate peace by the United Nations is carried out by defending human rights, prominently promoting education as the main vector in this task. The Tehran Proclamation (1968), followed by resolution 2445 (XXIII), aligns with the need to publicize the founding principles of the United Nations, as well as its various departments, in an attempt to educate the population in peace-defending institutions.

It is true that the Universal Declaration of Human Rights of 1948 marked the beginning of a new form of pacification among nations and their international actors. However, it is equally true that for the Muslim world, and particularly for Morocco, this declaration violates the Quranic duty to safeguard the unity of the Islamic community (أمة). In the United Nations Declaration text, particularly in its article relating to "everyone has the right to freedom of thought, conscience, and religion or belief, and to freedom to manifest his religion or belief in teaching, practice, worship, and observance, either individually or in community, in public or private" (UN, December 10, 1948: 18), a conflict is observed with the previous need to protect Muslim unity from the perspective of Islamic dogma. This discrepancy was not resolved until 1981 when the Universal Declaration of Human Rights in Islam was adopted in Paris, on September 19 of that year. Later, to strengthen the position of Muslim countries regarding this new

declaration, the human rights project in Islam was promoted in Tehran, in 1989.

The international community's response to the modifications of human rights promoted by certain countries materialized on June 13, 1993, with the Vienna Declaration, where the United Nations World Conference on Human Rights emphasized the need to respect human rights as a path to human dignity. The conference underscored the need to advance democracy through the universal recognition of all rights, without exception. In this context of changes in the international sphere, Morocco was not unaffected by the transformations experienced in the Muslim world, and its religious institutions were no less impacted.

This entire process unfolds in the pre-war context of the Cold War, making the education in the culture of peace even more urgent. In this sense, the Recommendation on Education for Understanding, Cooperation, and International Peace, as well as Education in Human Rights and International Freedoms (1974), was made public. Notable congresses such as Vienna (1978), Malta (1987), and the International Forum in Tunisia (1992), culminated in the proclamation of the Decade for Human Rights Education (1995-2004) (Resolution 49/184 of December 23, 1994).

The need to conceptualize peace culture in Morocco prompted numerous peace researchers to chart the lines for understanding,

thinking, and implementing a culture that takes peace into account. Among those previously cited (Muñoz, 2001 ; Muñoz & Molina 2004; Guzmán, 2003 ; Guzmán, 2004), Jiménez (2004) proposes understanding peace culture through the language of cultures, as this language organizes, structures, and guides formation, fosters communication, and transmits ideas. Jiménez's contribution (2008) lies in focusing on the study and observation of language and how it has shaped the use of vocabulary related to concepts such as peace, violence, conflict, marginalization, racism, etc. (p. 175). Thus, language is the vehicle between people in its full spectrum.

Similarly, Morín (2007) interprets peace culture as one that must be shared by all people, calling it the "culture of the humanities" (p. 61), where knowledge is transmitted through values and attitudes, whether symbolic or tangible, which guide people toward a mutually beneficial understanding. In the same vein, Comins (2009) understands that since there is no single, indivisible culture, it is necessary to cultivate different forms of relationships between people and with nature. Given that multiple cultures shape our way of relating, it is imperative to advocate for diversity within the culture of peace (p. 16) to avoid some forms of violence (cf. Galtung, 1995 ; Galtung ,2014).

The conflicts affecting Moroccan society are a matter of concern for consolidating the notions of a culture of peace. Social agents and peace research departments deem it necessary to propose theories from these and other knowledge centers in order to achieve peaceful

practices, foster constructive brotherhood, and resolve conflicts under pacifist epistemological approaches. Paraphrasing Muñoz and Molina (et al., 2007), "the study of the phenomena and realities that condition peace must be carried out from a scientific perspective, but also from a science that incorporates values and a desirable future in its field of study" (p. 1). Since the early 21st century, with the need to promote a culture of peace in the Mediterranean and Morocco's notable presence, numerous meetings have been held, among which the following can be cited: the Congress on Peace Policies in the Mediterranean held in the city of Almería (2004); "Keys to Peace in the Mediterranean," held in Chauen (2005); the seminar "The White Dove" in Tetouan (2006); and the "Research for Peace" seminar in Andalusia, held in Granada (2007). These meetings have had a notable impact both in the southern Mediterranean regions and other parts of the world, as demonstrated by the celebration of the Ibero-American Seminar on Pacifist Empowerment in Granada in 2014.

Returning to the initiatives for cultivating peace in Morocco, it is worth noting the United Nations' Action Programme on the Culture of Peace (Resolution 53/243B of 1995), which reflects that Morocco has undertaken commendable initiatives regarding the main points of the programme, namely:

1. Culture of peace through education.
2. Sustainable economic and social development.

3. Respect for all human rights.
4. Gender equality.
5. Democratic participation.
6. Understanding, tolerance, and solidarity.
7. Participatory communication and free circulation of information and knowledge.
8. International peace and security.

The follow-up of these recommendations by Morocco is reflected in a significant shift in the institutional pursuit of these objectives during the Decade, favoring the consolidation of the culture of peace in the country.

To analyze the first point, "Culture of peace through education," it is necessary to address the issue of human rights education in Morocco. In this regard, since 1994, the "National Programme for the Promotion of Human Rights in Schools" has been promoted by the Ministry of Human Rights and the Ministry of National Education. According to Nouri (2008), this programme allowed for the identification of gender content in 120 school textbooks in 1997 and the development of a cross-curricular curriculum that integrates the concept of equality (p. 110).

One of the main obstacles to achieving educational development in Morocco is the high illiteracy rates. To mitigate this disadvantage,

the Secretariat of State for Literacy and Non-formal Education was created. In this educational landscape, the National Charter for Education and Training (CNEF) was implemented from 2000 to 2010, reforming the education and training sector to achieve the proposed goals, such as reducing school dropouts, ensuring girls continue their education in secondary school, and promoting second chances, among other initiatives. The main objectives for achieving the first point of the UN programme in Morocco were: [1] to generalize primary education, [2] to guarantee free education, [3] to make basic education compulsory, [4] to promote rural schools, [5] to promote literacy schools, and [6] to reduce the disparity between boys and girls, among others.

Regarding sustainable and equitable economic and social development, Morocco opted for the decentralization of entities to promote competitiveness and accountability. The culmination of these initiatives led to the foundation of the Agency for Social Development (Dahir 1-99-207, August 1999). National Promotion Agencies, based in different geographic areas, explain the results obtained in the northern provinces through the ADPPN agency, in the south through the ADPS agencies, and in the east via ADO. The achievements of these entities, supported by governmental and non-governmental organizations, have resulted in a significant reduction in poverty and vulnerability indicators.

To promote respect for human rights, Morocco created a commission in 1999 to clarify the cases of the disappeared and the compensations derived from them. Additionally, two years later, Diwan al Madalim (Ombudsman) was established, whose main activity consists of resolving, mediating, and settling disputes between citizens and public administrations. In 2004, the compensation commission became the Equity and Reconciliation Commission (IER), with greater autonomy and budget, to continue pursuing this third point of the United Nations programme. In the judicial sphere, a new penal code was adopted, guaranteeing equitable rights in judicial processes and the presumption of innocence, with the goal of offering greater protection for human rights.

Regarding religious education, there has been recognition of the need to introduce principles of tolerance and respect for the diversity of beliefs. The Ministry of Islamic Affairs has encouraged imams to integrate values on human dignity and moderation into their sermons, emphasizing the importance of commemorating significant dates, such as International Human Rights Day or International Women's Day, and raising awareness among citizens on these issues.

In the fourth and fifth points of the United Nations programme, Morocco adopted the new Family Code (Mudawana) on February 5, 2004, with modifications aimed at equity by 2025, which allowed for significant progress in rights and freedoms in the pursuit of gender equity. Years later, in 2006, national strategies were implemented to

promote gender equity and equality, consolidating the aforementioned policies in relevant institutions, such as the Secretariat of State for Family, Childhood, and People with Functional Diversity, as well as in political parties, the private sector, and the third sector.

Regarding understanding, tolerance, and solidarity, in 2005, the Committee for the Struggle Against Racial Discrimination was recognized, opening the door to accountability for offenders. Regarding participatory communication and the free circulation of information and knowledge, the Public Freedoms Code was reformed, refining freedom of association and removing the previous restrictions of 1973 that allowed public authorities to dissolve any association deemed to disturb public order. Similarly, the financing of non-governmental organizations from foreign funds was allowed, facilitating their creation and reducing bureaucracy. Furthermore, the Amazigh Language was integrated through the foundation of the Royal Institute of Amazigh Culture (IRCAM), promoting multilingualism and guaranteeing part of the transmission in this language, without limiting participation to Arabic.

The fruits of these initiatives are commendable, as they have fostered collaboration between national and foreign government entities, as well as cooperation with private actors and civil society. However, there is still a long way to go to achieve maturity in the culture of peace, a process marked by conflicts that highlight the importance of peaceful conflict resolution. To shed light on this

process, it is necessary to think, understand, and theorize conflict, from its epistemological conception to its praxis, as a continuously changing factor.

4. An Approach to Pacifist Empowerment in Morocco

To complete the circle of peace culture in Morocco, it is essential to address pacifist empowerment (التمكن السلمي) and the conflicts that require theorization within the Moroccan context. The current conditions in the country demand unraveling the complexity resulting from decades of social, economic, political, and religious transformations. This intellectual exercise seeks to deconstruct the historical burden marked by the controversial resolution of past conflicts that still leave their imprint today.

To recap, pacifist empowerment refers to a process through which individuals, groups, or communities acquire the necessary skills, knowledge, and confidence to resolve conflicts peacefully, as well as to promote a culture of peace and non-violence in their social, political, and cultural contexts. This concept involves strengthening the capacities of social actors so that they can actively participate in building a more just, equitable, and peaceful environment without resorting to violence or coercion.

Pacifist empowerment is also related to fostering values such as tolerance, solidarity, cooperation, and mutual respect. It seeks to transform power structures in a way that favors the peaceful resolution

of conflicts. This includes conflict management, as in the case of Morocco's independence, to promote attitudes that favor harmonious coexistence and social cohesion.

In summary, pacifist empowerment is a process of personal and collective strengthening aimed at building peace, focused on the development of non-violent skills to resolve disagreements and transform society in a positive and cooperative manner.

In the sociolinguistic context in which the researcher operates, it is crucial to understand the local terminology regarding empowerment to grasp the extent of the conflicts and how they can be deconstructed peacefully. If we examine the Arabic term for conflict, *naz'a* (نزاع), whose root /na-za-ʿa/ refers to removing, taking out, or distancing, it becomes clear that *nizāʿ* refers to litigation, dispute, or quarrel (Corriente, 1991, pp. 753-754). This initial approach to the term "conflict" clearly shows the negative connotation of the word in Arabic. As in other languages, the term "conflict" encompasses a spectrum that refers to the very nature of the human being, where "there may or may not be a violent expression of the social incompatibilities it generates" (Ruiz, 2004: p. 149). In its generalized conception, conflict was associated with "armed conflict," understood as a certain risk to peace, and peace itself was seen only as the absence of war (Bolaños and Mesas, 2007, p. 2). However, when approached from a specific perspective, such as in the case of cultural conflicts, the concept acquires other dimensions, covering values, social organization,

traditions, among others. Freund (1983) suggests understanding conflict as an "intentional confrontation," in line with the view of it as a risk to peace, i.e., conflict as a generator of violence. Following post-war theories, Blalock (1989) proposes understanding conflict as the "intentional exchange of negative sanctions" (p. 66). Fortunately, scientific advances in the field enrich this concept, encompassing more innovative perspectives.

The epistemological, methodological, and analytical study of peace studies inevitably involves the element of conflict, understood as a "situation of dispute or divergence in which there is opposition of interests, needs, and/or values in conflict" (Cascon, 2012).

Conflictology, according to Vinyamata (2005), is synonymous with conflict resolution and transformation, treating them as integral systems that combine knowledge, techniques, and skills to understand conflicts, their possible causes, and the skills and procedures related to them. Conflictology includes systems and terms such as conflict resolution, dispute alternatives, conflict management, arbitration methodologies, group dynamics, mediation, negotiation, and reconciliation, among others. In general terms, it can be understood as the scientific discipline that studies conflict from its multidimensionality to clarify its changes, the crises generated by their mismanagement, the possibilities it offers for generating knowledge, and its transformation.

Indeed, the confrontation that leads to destabilizing outcomes for peace is precisely what defines conflict. The intentionality of the actors or projects can be a generator of conflicts, as shown in Entelman's (2002) theory, which analyzes conflict after the Second World War. Between 1950 and 1975, the categories of conflict presented by the author in his Theory of Conflicts include: (1) instinctive aggression, (2) structural coercion of society, (3) dysfunctionality of processes, (4) functionality, (5) incompatibility of national objects, (6) behavioral conflicts, arising from poor perception and communication, and finally, (7) the normalization of conflict in social expectations.

For Bolaños and Mesas (2007), the theory of complex systems can explain conflict, as it allows one to view reality as a set of interrelated elements and dynamics. This theory could explain part of reality, provided there is enough information and computational capacity. According to Bolaños and Mesas (2007), the lives of individuals can be imagined as a succession of dynamics or projects that are subdivided over time infinitely, where each moment is a phase of the system. In each of these moments, a project can develop from previous states or from acts of modification, and conflict would be any contact between two or more projects that produces the modification of at least one of them (Ibid., p. 6). However, if the contact between the projects results in a pacifist benefit, the conflict that generated it would be difficult to conceive.

In the same line of peace research, the search for peace in Morocco began with the fight against violence, proposing solutions that addressed the causes of violence. However, conflict has evolved into a theoretical journey that, through peaceful practices, not only seeks to fight against violence but also to consolidate pacifist empowerment from the epistemology and practices of non-violence.

Globalization has placed Morocco in a complex environment, with international actors involved. However, Morocco has successfully approached the United Nations and international democracies to promote a culture of peace and the peaceful resolution of conflicts. Morocco's privileged partnership status with the European Union in recent years reinforces its firm desire to integrate into frameworks that highlight freedoms and universalize human rights as much as possible (cf. Nouri, Retrieved from <http://ipaz.ugr.es/wp-content/files/publicaciones/ColeccionEirene/eirene30/eirene30cap11.pdf>: p. 313). The fruits of Morocco's commitment to promoting the culture of peace are visible in the progress of human rights, gender equality, education in values, democratic participation, and other indicators of peace culture.

Moroccan society, as an "e pluribus unum," its actors, and its institutions demonstrate the grassroots capacity to build a culture of peace from pacifist empowerment. The explicit recognition of the multiculturalism of society, the consolidation of linguistic rights, social cohesion, and the degree of consensus are some of the indicators of

these capacities. This widespread commitment is framed within the unfinished processes of pacifist empowerment, understood as the constant reformulation of pacifist premises to manage conflicts.

Conclusions

Pacifist empowerment is a key process for peacebuilding in Morocco. In the same vein, it is important to highlight that pacifist empowerment is essential for consolidating a culture of peace in Morocco. This process, which involves strengthening both individual and collective capacities to resolve conflicts peacefully, presents itself as a comprehensive approach that goes beyond mere dispute resolution. Through the promotion of values such as tolerance, solidarity, and cooperation, pacifist empowerment seeks to transform power structures in favor of peaceful conflict resolution.

The study of local terminology, particularly the analysis of the Arabic term *naz'a* (نزاع), reveals the negative perception of conflict in Arab culture. This underscores the need to understand how conflicts are conceptualized in the local context in order to address them effectively from a pacifist perspective. Conflict, as an inherent part of the human condition, can be managed peacefully if approaches focused on reconciliation and consensus-building are adopted.

Conflicts in Morocco, initially linked to social, economic, and political disputes, have evolved into a more complex dynamic that requires both theoretical and practical approaches that promote

peaceful resolution. The concept of conflict in academic spheres has changed, moving away from an exclusive association with negativity to include cultural, social, and structural conflicts that can be resolved through mediation, negotiation, and other peaceful practices.

Globalization has placed Morocco in a complex international environment, but it has also provided opportunities for the country to promote a global culture of peace. Through its cooperation with international organizations, such as the United Nations and the European Union, Morocco has successfully consolidated its commitment to human rights and peaceful conflict resolution. This integration into international frameworks strengthens its commitment to peace, the reinforcement of democracy, and the fundamental rights of individuals. However, there is still a long way to go before the full generalization of the consolidation of pacifist principles.

Moroccan society, through its actors and institutions, demonstrates a strong commitment to building a culture of peace from the grassroots level. The valuing of multiculturalism, the promotion of linguistic rights, social cohesion, and the creation of consensus are key indicators of this pacifist empowerment process. Despite the challenges it faces, Moroccan society is advancing—albeit slowly—in creating a peaceful environment that not only seeks to resolve conflicts but also preserve long-term harmony through the strengthening of pacifist capacities at the community level.

In conclusion, pacifist empowerment in Morocco emerges as a fundamental process for developing a solid and sustainable culture of peace. Through the revaluation of conflicts, the adoption of non-violent approaches, and the active participation of society in conflict management, Morocco is progressing toward greater stability and social cohesion. However, continued efforts are needed to constantly reformulate pacifist principles and ensure that peaceful conflict resolution becomes a widespread and consolidated practice at all levels of society.

References :

- Blalock, H. M. (1989). *Conflict and power: Theories and methods of conflict research*. University of California Press.
- Bolaños, R., & Mesas, S. (2007). *Teorías sobre el conflicto y la paz: Enfoques y perspectivas contemporáneas*. Editorial ABC.
- Galtung, J. (1995). *Investigaciones teóricas: Sociedad y cultura contemporánea*. Tecnos.
- García Figueroa, T. (1939). *Marruecos: La acción de España en el Norte de África*. Ediciones FE.
- Habermas, J. (1994). "Tres modelos de democracia". *Sobre el concepto de una política deliberativa*, 43.
- Jiménez Bautista, F. (2005). *Hacia un paradigma pacífico: La paz neutra*.
Recuperado de

<http://www.redalyc.org/pdf/105/10512244007.pdf>. Consultado el 12 de septiembre de 2019.

- Martínez Guzmán, V. (2004). Cultura para la paz. En M. López Martínez (Ed.), *Enciclopedia de paz y conflictos* (Vol. 1, pp. 209-211). Granada.
- Morales Lezcano, V. (1986). *España y el norte de África: El protectorado en Marruecos, 1912-1956*. UNED.
- Morín, E. (2007). *Cultura de las humanidades*. S.L.
- Mouly, C. (2022). *Estudios de paz y conflictos: Teoría y práctica* (p. 322). Peter Lang International Academic Publishers.
- Muñoz, F. A. & Molina Rueda, B. (2004). *Manual de paz y los conflictos*. Eirene.
- Muñoz, F. A. (2001). *Paz imperfecta*. Universidad de Granada.
- Muñoz, F. A., & Martínez López, C. (2011). Los hábitos de la paz imperfecta. En F. A. Muñoz & J. Bolaños Carmona (Eds.), *Los hábitos de la paz: Teorías y prácticas de la paz imperfecta* (pp. 37-64). Universidad de Granada. Recuperado de <http://hdl.handle.net/10481/22575>
- Muñoz, F. A., & Molina Rueda, B. (2010). Una cultura de paz compleja y conflictiva: La búsqueda de equilibrios dinámicos. *Revista de Paz y Conflictos*, 3, 44-61.
- Nouri, M. (2008). *Cultura de paz en la realidad sociopolítica de Marruecos (1999-2007): Estudio de algunos indicadores* (Tesis de maestría, Universidad de Granada).

- Ouragh, A. O. (2022). Campo de desplazados durante Los años del hambre en el Rif Oriental: una historia casi olvidada. *Dirassat in Humanities & Social Sciences*, 5(1).
- Parsons, T. (1949). *The social system*. Glencoe.
- Pascon, P. (1986). *Capitalism and agriculture in the Haouz of Marrakesh* (p. 248pp).
- Perales, I. M. (2012). Razón sin deliberación: filosofía, sociología y neurociencia. *Revista Latina de Sociología (** revista pechada)*, 2(1), 42-55.
- Pfeffer, J. (1992). *Organizaciones y teoría de las organizaciones* (Edición en español). Fondo de Cultura Económica.
- Ponce Herrero, G., & Martí Ciriquián, P. (2019). El complejo urbano transfronterizo Melilla-Nador. *Investigaciones Geográficas*, 72, 101-124. <https://doi.org/10.14198/INGEO2019.72.05>
- Pouessel, S. (2000). *Les identités imazighen/ ⵍⵎⴰⵣⵔⵉⵏ au Maroc*. La Croisée des chemins.
- Rachik, H. (2012). *Le Proche et le Lointain, Un Siècle d'anthropologie au Maroc*. Casablanca.
- Rachik, H. L'ethnographie du rituel et les dispositions théoriques. *Allah et la Polis*, 233.
- Toribio, J. C. (2016). Algunos morabitos, zawiya y rábitas en el Reino de Granada. *Revista del Centro de Estudios Históricos de Granada y su Reino*, (28), 179-217.
- Touzard, H. (1980). *La mediación y la solución de conflictos*. Herder.

- Tozy, M. (1999). *Monarchie et islam politique au Maroc*. Presses de Sciences PO.
- Tozy, M., & B. Etienne. (1985). "La *da'wa* au Maroc: Prolégomènes théorico-historiques". En O. Carré (Ed.), *Radicalismes islamiques* (Vol. 2). L'Harmattan.
- Tozy, M., & Lakhassi, A. (2004). Le Maroc des tribus. Mythe et réalités. In *Tribus et pouvoirs en terre d'Islam* (pp. 181-214). Armand Colin.
- Tribak-Geoffroy, N. (1997). Carnets d'Orient: Jacques Ferrandez et l'histoire de l'Algérie, réalité ou mythologie. *La bande dessinée: Histoire, développement, signification, special issue of Contre-champ*, 1, 115-29.
- Tuvilla Rayo, J. (2004). Cultura de paz y educación. En B. Molina Rueda & F. Muñoz Muñoz (Eds.), *Manual de paz y conflictos* (pp. 387-486). Granada.
- Tuvilla Rayo, J. (2004). Cultura de paz y educación. En B. Molina Rueda & F. Muñoz Muñoz (Eds.), *Manual de paz y conflictos* (pp. 387-486). Granada.
- Tyler, S. (1991). La etnografía posmoderna. *C. Geertz et al: El surgimiento de la antropología posmoderna. México, Gedisa*.
- Tyler, W. (1993). Postmodernity and the Aboriginal condition: the cultural dilemmas of contemporary policy. *The Australian and New Zealand journal of sociology*, 29(3), 322-342.